

الثورة والتغير الاجتماعي

ربيع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢

إشراف:

السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :
 - التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .
- يتكون البذء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

الثورة والتغير الاجتماعي

ربيع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢

اشراف :

السيد يسين

اغسطس ١٩٧٧

الفهرس

صفحة

مقدمة	٣
الفصل الاول : انهيار النظام القديم	٧
١ - مؤشرات الانهيار	٨
٢ - تحليل لاسباب الانهيار	٢٨
الفصل الثاني : النظام السياسي في عهد الثورة	٣٧
١ - الإستقرار السياسي	٣٨
٢ - المشاركة السياسية	٥٠
٣ - التعبئة السياسية	٥٨
٤ - المرأة والحياة السياسية	٦٧
الفصل الثالث : الثورة وتغيير النظام الاجتماعي	٧٣
١ - الاتجاهات الأساسية في التغيير	٧٤
٢ - الثورة وتغيير النظام الاجتماعي	٨٤
الفصل الرابع	٩٥
الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية	٩٦
الفصل الخامس : الثورة على النطاق الدولي	٩٧
١ - معارك التحرير الوطني	٩٨
٢ - حركة القومية العربية	١١١
- سياسة عدم الانحياز	١١٧
٤ - الثورة في افريقيا	١٢١

مقدمة

يصدر هذا الكتاب في وقت يكون قد مضى فيه على ثورة يوليو ١٩٥٢ ربع قرن من الزمان . وليس هناك شك في أن الثورة بكل ما أحدثته من تغييرات جوهرية في بنية المجتمع المصري ، وبما ترتب عليها من آثار واسعة المدى على المستوى الإقليمي والعالمي تعد من أهم الأحداث التاريخية في مصر المعاصرة .

لقد قامت الثورة بعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية المناسبة ، ومن أهمها تدهور النظام السياسي القديم وعدم قدرته على حل المشكلة الوطنية التي تمثل في إجلاء قوات الاحتلال البريطانية ، وعجزه عن مجابهة المشكلة الاجتماعية التي زادت حدتها في الخمسينات ، وبرزت في شكل تناقض حاد بين من يملكون ومن لا يملكون في ريف مصر ومخلفاتها ، وظهر بشكل واضح عجز الأحزاب السياسية القائمة ، سواء في ذلك « الوفد » حزب الأغلبية ، أو أحزاب الأقلية المعارضة ، عن التصدي الحاسم لكلتا المشكلتين الوطنية والاجتماعية .

وحين قامت الثورة دخلت في معركة حاسمة مع الأحزاب القائمة انتهت بحلها . وسارت الثورة في طريقها الحافل بالتطورات مركزة في المقام الأول على فكرة الديمقراطية الاجتماعية ، طارحة فكرة الديمقراطية السياسية وفق النموذج الليبرالي الغربي ، وذلك في ظل تنظيمات شمولية « هيئة التحرير ، والاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي » .

إن تتبع التاريخ السياسي للثورة يخرج عن نطاق هذه المقدمة الوجيزة ، غير أنه يمكن القول أن ثورة يوليو قد تجددت بصورة واضحة من خلال ثورة ١٥ مايو التصحيحية التي قادها الرئيس

السادات عام ١٩٧١ ، والتي أرادت القضاء على سلبيات الثورة الام
: وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون . ومن خلال عملية
تطور سريعة تم تغيير المفاهيم والنظم السياسية السائدة ، فتحولنا
من التنظيم السياسى الواحد « الاتحاد الاشتراكي » الى السماح
بقيام منابر متعددة سرعان ما تحولت الى أحزاب مختلفة ، فى ظل
المبادئ الثلاثة : حتمية الحل الاشتراكي ، والوحدة الوطنية ،
والسلام الاجتماعى . ثم ما يلبث التطور الطبيعى أن يأخذ مداه
فيصدر قانون الاحزاب السياسية فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ يبيح
للمحريين حق انشاء الاحزاب السياسية وفق الشروط التى نص
عليها .

ان مرور ربع قرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ مناسبة فريدة تدعو
لتأمل انجازات الثورة فى الميادين السياسية والاجتماعية
والاقتصادية . .

غير ان النظرة التقييمية للثورة يمكن ان تشوبها محاذير شتى
تتعلق جميعها بما يمكن ان نطلق عليها مشكلة الموضوعية فى تقييم
الثورات السياسية . .

فمن المعروف فى الفكر السياسى ان الدراسة العلمية للثورات
مسألة بالغة الحساسية والصعوبة . فالثورة بحسب التعريف تمثل
نقطة انقطاع حاصمة بين نظام قديم ونظام جديد . ومن هنا يمكن ان
يقف أنصار النظام القديم مواقف معادية للثورة . وقد يتاح لهم ان
ينحدثوا عنها ويحللوا سيامتها بحجوة لا تتسم بأدنى قدر من
الموضوعية .

وها نحن نشهد الان محاولات شتى من قبل السياسيين القدامى
لنجميل صورة الماضى القبيح قبل الثورة ، وتشويه كل ما أنجزته
الثورة مركزين على سلبياتها التى لا يمكن أن ينكرها أى باحث
موضوعى منصف .

ومن ناحية أخرى . يمكن أن يقف أنصار الثورة لتبرير كل ما
قامت به والدفاع حتى عن السلبيات البارزة بدعوى أنها كانت

المضادة .

ومن هنا يثور السؤال : أين يمكن أن نعثر على الحقيقة المجردة وسط كل هذه التحليلات المتضاربة : التي كثيرا ما يقف وراءها الميل والهوى والغرض ؟

كان هذا هو السؤال الذي طرحناه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . ونحن بصدد التخطيط لسلسلة من المقالات تصدر عن المركز بمناسبة مرور ربع قرن على الثورة .

ومن خلال مناقشة واسعة المدى شارك فيها خبراء المركز وباحثوه استقر الرأي على ضرورة الاعتماد على منهجين أساسيين في هذه الدراسات :

الاول هو المنهج التاريخي الذي يحاول النظر لتطور المجتمع المصري نظرة تاريخية مبنية الى ما قبل ١٩٥٢ ، ومستمرة في الوقت الراهن .

والثاني هو منهج المؤشرات الاجتماعية وهو يركز في المقام الاول على الرصد الكمي والكيفي للتغيرات البنائية والوظيفية التي تمت فعلا على صعيد المجتمع بمستوياته الكلية والجزئية .

وكل ذلك ينبغي أن يتم في اطار نقدي ، لا يحاول تبرير السلبيات وانما يحددها ويحلل أسبابها ، ولا يتجاهل الايجابيات البارزة التي يحاول انكارها أعداء التقدم والحرية .

غير أنه ينبغي الإشارة الى أنه اذا كان هذا هو الخط المنهجى الذي حاول أن يتبناه المركز في هذه المجموعة من الدراسات ، إلا أن الحضيلة النهائية لا نعتبرها في الواقع سوى أنها مجموعة دراسات استطلاعية ، نحاول في حدود الزمن الذي خصص لها ، والمساحة التي اتاحت أمامها أن تستكشف الطريق ، لكي تثبت قضية بالغة البساطة والاهمية في نفس الوقت : أننا نستطيع كعصرين لثورة

يوليو ١٩٥٢ ، وكمشاركين فيها ، كمواطنين ومثقفين وباحثين ، أن نكون موضوعيين - قدر الطاقة - في تناول هذه الثورة التي غيرت من تاريخ مصر المعاصر ، وقلبت الموازين في المسالم كله ، بكل الأصداء البالغة العمق التي ترتبت عليها ، اقليميا ودوليا .

ان الكتاب الذي تقدم له ثمرة عمل جماعى لفريق من الباحثين ، أسهم فى التخطيط له عدد من خبراء المركز ، د . على الدين هلال ، د . نزيه الايوبى ، كما استفاد الفريق من الملاحظات النقدية التي أبداه د . بطرس بطرس غالى رئيس المركز بصدده عدد من المقالات عن السياسة الخارجية المصرية .

المسيد يعسسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الفصل

الأول

انتهيار النظام القديم

① مؤثرات الانتهاء - تحليل المضمون
المصحفة المصرية [١٩٥١ - ١٩٥٢]
..... السيد يسسين

② تحليل لأسباب الانتهاء
..... إبراهيم كروان

[١] مؤشرات الانهيار ..

تحليل لمضمون الصحافة المصرية

(أكتوبر ١٩٥١ - يوليو ١٩٥٢)

ماذا يمكن أن نتبينه لو حاولنا أن نعيد عقارب الساعة الى الوراء . . . ليس ساعة أو ساعتين بل خمسة وعشرين عاما كاملة ، وعلى وجه التحديد الى الشهور الاخيرة التي حدثت مصير « النظام القديم » في مصر ، ونعني من أكتوبر ١٩٥١ الى يوليو ١٩٥٢ !

تري كيف كانت صورة المجتمع المصري في هذا الحين « كيف كانت تمارس الحياة السياسية التي كانت مصاغة في قالب النظام الليبرالي بما يتضمنه من تربع ملك على العرش « يملك ولا يحكم » حسب الصيغة التقليدية وأحزاب سياسية تقصارع صراعا مريرا للوصول الى كرسي الحكم الوثير ، وطبقة السياسيين المحترفين المتحالفين مع طبقة الرأسماليين والأقطاعيين ؟

ومن الناحية الاجتماعية ، ما هي المشكلات الاساسية التي كان يحتدم حولها الجدل ، وتثور بشأنها الخلافات بين الاحزاب والقوى السياسية ؟

وأخيرا ما هي القضايا الفكرية التي كانت تشغل العقل المصري في هذه الشهور الاخيرة الحافلة بالاحداث والتي شهدت أقول شمس النظام البورجوازي المصري وسقوطه النهائي بعد ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟

ان تأمل الشهور الاخيرة للنظام القديم وهو يتخبط في المجال السياسي ، فيفشل في حل القضية الوطنية واجلاء القوات الانجليزية المحتلة ، ويتعثر في المجال الاجتماعي فيعجز عن حل مشكلة الصراع الطبقي بين الطبقات المستغلة متمثلة في الاقطاع ورأس المال وطبقات

الشعب العاملة . يمكن أن يعطينا استبصارات بالغة العمق : تمنحنا مزيداً من فهم القوانين العامة التي تحكم نشأة وسقوط النظم السياسية . وهى تجعلنا - على وجه الخصوص - ندرك نوبة الغباء التى تصيب النظم السياسية ومن يمثلونها فى مرحلة سقوطها ، حين يظنون أنهم يستطيعون - برغم تردى النظام فى وهدة الشلل والعجز - أن يمارسوا حياتهم ، ويقومون بأدوارهم كما كانوا يفعلون فى الماضى وكأن عجلة التاريخ قد توقفت عن الدوران !

ان من يتتبع الصحف والمجلات المصرية الصادرة قبل ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، بأيام قليلة يستطيع ان يدرك انه لم يكن هناك فى مصر - على مستوى السلطة السياسية - من شم رياح الثورة قبل اشتعالها ، فالملك كان يمارس لعبته المفضلة فى اقالة الوزارات والتكليف بتشكيل غيرها ، والاحزاب كانت منغمسة حتى الاعماق فى ممارسة لعبة الحكم ، والاحزاب المعارضة تتربص بالاغلبية واحزاب الاغلبية حين تستلم الحكم ليس همها سوى الانتقام من المعارضين واغداق المكاسب على المقربين .

فمن ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٥٢ حكمت مصر اربع وزارات متعاقبة هى وزارات : على ماهر والهلالي ، وحسين سرى والهلالي . من هذه الوزارات لم تبق وزارة حسين سرى سوى ١٨ يوماً فقط فى الحكم ! اما وزارة الهلالي الاخيرة فقد فاجأتها الثورة بعد ١٨ ساعة من قيامها ، ولعلها كانت اصغر فترة حكمها وزارة فى التاريخ !

غير اننا لن نستطيع بطبيعة الاحوال ان نحلل مضمون كل الجرائد والمجلات المصرية التى صدرت ابان الفترة التى اخترناها ، اذ يقف دون ذلك صعوبات عملية كثيرة . ومن ناحية اخرى ، نحن ندرك ان تحليلنا كان يمكن ان يكون اكثر عمقا لو لم نكتف بالصحف والمجلات التى كانت تصدر فى اطار الفكر الرسمى السائد ، وحاولنا ان نحلل صحف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة التى كثيرة ماكانت تخضع للمصادرة والتعطيل ، وبعضها كان يصدر ويوزع بصورة سرية . فالصورة التى تقدمها انز جزئية ومحدودة .

ولعل السؤال الذى يثور هنا هو لماذا حددنا الفترة التى اخترناها

ابتداء من شهر أكتوبر ٥١ ؟ فى يقيننا أن الغاء حكومة مصطفى النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ مع انجائرا يمثل مرحلة متميزة تمام التميز من تاريخ مصر ، فقد أدى هذا القرار الى سلسلة متتالية من الحوادث أهمها اشتعال حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال الانجليزى ، وظهرت مظاهر ذلك فى انسحاب العمال المصريين من العمل فى القاعدة الانجليزية بالقتال ، وتشكيل كتائب الفدائيين وممارستها للعمل الفدائى ضد القوات الانجليزية ، وعدوان القوات الانجليزية على الاهالى وعلى قوات تلك النظام المصرية ، واستشهاد عدد كبير من المصريين فى هذه الحوادث مما أدى الى تزايد السخط الشعبى على حكومة الوفد ، وقيام المظاهرات العنيفة التى تطالب بالسلاح . وفى غمار ذلك كله حدث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وأقيمت حكومة النحاس وتتابعته وزارات « الموظفين » على حد تعبير المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراعى ، وزارات على ماهر والهللى وحسين سرى والهللى .

حقا لقد كانت هذه الحقبة المتميزة من تاريخ مصر ، بكل تشابكات الوقائع التى حفلت بها ، وبالإيقاع البالغ السرعة لأحداثها ، أشبه ما يكون بالانحدار الخاطف الى بئر ليس لها قرار . لقد كان « النظام القديم » يسرع الى خاتمة المحتومة معلنا انهيار احتكار الطبقات الممتازة وافلاس حكم البورجوازية .

فى ضوء تحليل جريدة يومية هي الاهرام ، وثلاث مجلات اسبوعية هي المصور وآخر ساعة وأخبار اليوم نستطيع أن نضع ايدينا على قسومات وجه المجتمع المصرى فى هذه الحقبة . غير أنه ليس وجهها واحدا فى الحقيقة . بل هى ثلاثة وجوه : السياسى والاجتماعى والفكرى . فلنر ماذا كانت الملامح البارزة لكل وجه من هذه الوجوه التى وان تعددت ، الا أن الصلات الوثيقة التى تربط ما بينها لا تخفى .

الوجه السياسى

يمثل يوم الاثنين ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ بداية فترة حاسمة فى تاريخ مصر ، ففيه ألغت حكومة الوفد معاهدة ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ . فى مساء ذلك اليوم التقى اجتمع البرلمان

بمجلسيه « النواب والشيوخ » والقي مصطفى النحاس رئيس الوزراء في هذا الوقت بيانا عن سياسة الحكومة بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة في عهد وزارة الوفديين بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بعد أن تبين « عدم جدواها » على حد تعبيره كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقدم الى البرلمان المراسم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء . وقد ذكرت جريدة الاهرام الصادرة في ٨ أكتوبر ١٩٥١ أن الوزارة « قد سجلت أعظم خطوة ايجابية خطتها البلاد الى تحقيق أهدافها الوطنية منذ بدأت الحركة القومية حتى الآن » .

ووصفت صدى هذا القرار التاريخي فقررت أنه قد بلغت حماسة نواب الأمة وشيوخها المحترمين الاوج وانتهت الى الذروة حين أعلنت الحكومة هذا الموقف الحازم الحاسم لمواجهة العدوان الاستعماري الغاشم على استقلال وادي النيل وحرية وكرامته ، فإذا هم صف واحد سمت فيه القضية الوطنية على الاعتبارات الحزبية ، فكان معارضو الحكومة أسرع الى تأييدها من مؤيديها في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الجهاد .

وجاء في البيان الذي القاه النحاس « لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذي لا يعرف ضجيجا ولا ضخيا » بل يقوم على التبدير والتنظيم ، وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات .

غير أن الاحداث التالية اثبتت عكس ما قرره النحاس على طول الخط . فهو أولا لم تكن عنده نية « لتوحيد الصفوف » على حد تعبيره والنعاون مع أحزاب المعارضة بأي صورة من الصور ، وهو ثانيا لم يكن عنده خطة عمل واضحة المعالم تساعد في مرحلة المجابهة المباشرة مع انجلترا . وقد حاول النحاس في بيانه طمأنة الجماهير فقرر « اما الخطوات العملية التالية فسيعلن عن كل خطوة منها في حينها القريب » .

وبدأت الوزارة الوفدية على لسان رئيسها مصطفى النحاس وغيره من أعضاء الوزارة على التأكيد بأن الوزارة أعدت لكل شيء

حدثته وأنها أفضت الشهور في الاستعداد للكفاح وأن المصلحة العامة تقضى بأن تظل الخطوات المقبلة في طي الكتمان الى أن تعلن في الوقت المناسب . وكانت الوزارة في مصيفها بالاسكندرية حسب التقليد الذي كان سائدا قبل الثورة - والنحاس ينتقل بين القاهرة والاسكندرية مذليا بالتصريحات حول الجهاد وضرورة انهاء الاجتلال الانجليزى . وعندما سافر النحاس من القاهرة الى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعالت هتافات جموع الشعب بمحطة العاصمة منادية « نريد السلاح للكفاح » فرد عليهم النحاس بإشفاقا : تريثوا ، كل شيء سيتم في أوانه باذن الله .

وقد تجاوب الشعب مع الغاء المعاهدة تجاوبا رائعا ممثلا في الهيئات والنقابات والتجمعات المختلفة بل والافراد الذين اظهروا رغبتهم في الاسهام بطريقة عملية في مساعدة العمال المصريين الذين انسحبوا من العمل في القاعدة الانجليزية في القنال . ومن ناحية أخرى اصرت بريطانيا على البقاء في مصر تمسكا بحقوقها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ .

وتجد مانشات الاهرام في الايام التالية على الالغاء كما يلي :

« أتشيمنون يلح على مصر في ارجاء الغاء المعاهدة »

« أمريكا وفرنسا تؤيدان بريطانيا في موقفها »

« قواد بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا قادمون الى مصر »

« مصر تلقت أمس تحذيرا من بريطانيا تحملها مسؤولية المحافظة على ارواح الانجليز والاجانب » .

« بريطانيا قطعت مبدأ الجلاء واشراك الجيش المصرى في الدفاع عن القناة » .

« اذا رفضت مصر فان الدول الغربية تدافع عنها رغم انفسها !! »

وقد أدى الغاء معاهدة ١٩٣٦ الى احتشاد المعسكر الاستعماري لمنع مصر من التحرر ، وتثبيت الاحتلال الى ما لا نهاية في صورة ادخال مصر قسرا في مشروعات الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط .

والحقيقة ان الغاء المعاهدة قد فجر الطاقات الثورية الكامنة في الشعب المصرى وخصوصا بين الطبقات الشعبية والمثقفين . فقد

تشكلت كتائب التحرير بصورة تلقائية وبغير معونة أو مساعدة أو توجيه من الحكومة القائمة ، وضممت هذه الكتائب بين صفوفها طلائع المثقفين وخصوصا طلبة الجامعات والمدارس وكذلك العمال وغيرهم الذين لم يترددوا في ترك أعمالهم والانتقال الى منطقة القتال للمشاركة في حرب التحرير ضد القوات الانجليزية .

وقد اخذت المقاومة المصرية مصورا شتى ، بذات أولا بانسحاب العمال المصريين من العمل في القاعدة البريطانية . ونجد في الاهرام يوم ١٤ أكتوبر اى بعد ستة أيام فقط من الغاء المعاهدة خبرا عن بدء حركة مقاومة القوات البريطانية في القنال : « سائقو وعمال القطارات يرفضون نقل الانجليز من بورسعيد الى معسكراتهم » والحقيقة ان الحماس الشعبى لمقاومة الانجليز قد بلغ ذروته في فترة قصيرة من الزمن ولعل من بين الدلالات البارزة على ذلك ان الرغبة في السفر الى منطقة القناة لقتال الانجليز استشرت بين كافة الفئات ، حتى بين صغار النلاميذ والاطفال .

ونجد في جريدة الاهرام الصادرة يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ صورة لمجموعة من الاطفال الذين سافروا بغير علم أسرهم الى منطقة القنال للاشتراك في قتال الانجليز بعد ترحيلهم الى القاهرة ونجد تعليقا للاهرام تحت الصورة كما يلي : « كان للاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الامنين من اهالى القناة اثره في نفوس المصريين . ولقد دفع الشعور الوطنى الذى يجيش في صدور هؤلاء الاطفال الى ترك منازل اهلهم في القاهرة والسفر الى الاسماعيلية لمحاربة قوات الاحتلال » .

وهكذا سرى الحماس الشعبى ليلمس طوائف الشعب جميعا ، ومن لم يستطع ان يشارك مباشرة في الكفاح ، شارك بما يستطيع من امواله . ولعل خير ما يكشف عن الجوهر الاصيل لافراد شعبنا ما نشر في جريدة الاهرام الصادرة في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ تحت عنوان « صدى الغاء المعاهدة » انها تلقت من الاستاذ السيد دياب ناظر مدرسة عزبة سعد النموذجية بالاسكندرية برقية أعلن فيها تنازله عن نصف راتبه مدى الحياة ، رغم رقة حاله وكثرة عياله الخمسة عشر وذلك لمساعدة العمال المصريين الذين يقاطعون جيش الاحتلال .

هذا مجرد مثل بسيط يرمز لاستعداد افراد الشعب للتضحية حين يدخل الوطن في مرحلة حاسمة من مراحل تحرره .

١١٠
وإذا كان الشعب قد ثار بكل طوائفه وفئاته ، ولم يتوان عن ممارسة العمل الثوري فور الغاء المعاهدة ، فهذا كان الموقف على الجانب الآخر ، ننعنى ماذا كان موقف قوات الاحتلال من ناحية وماذا كان موقف الحكومة الوفدية التى أعلنت الغاء المعاهدة ؟

فيما يتعلق بقوات الاحتلال ، فقد أخذت تتحرش بالمواطنين المصريين وتطلق النيران عليهم : وتجبر العمال المصريين على العمل بالقوة فى القاعدة . وشيئا فشيئا صعدت قوات الاحتلال من عملياتها الوحشية وتساقط الشهداء المصريون بالعشرات : كل ذلك فى مواجهة مقاومة عنيدة وبأسلة من جانب قوات الفدائيين ومن جانب قوات تلك النظام فى الاسماعيلية التى دخلت فى معركة ليس فيها أى تكافؤ فى السلاح مع قوات الاحتلال ورفضت تسليم مبنى المحافظة كما كانت تريد القوات الانجليزية .

وبدا تتحرش القوات البريطانية بالمواطنين المصريين ابتداء من ١٦ أكتوبر ١٩٥١ . فقد قامت فى الاسماعيلية مظاهرات شعبية ابتهاجا بالغاء المعاهدة فنصدت لها القوات الانجليزية واطلقت عليها النار . فقتل سبعة من المواطنين وأصيب أربعون آخرون من بينهم بعض رجال البوليس واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الامن وحماية ارواح الرعايا البريطانيين وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ احتلت القوات البريطانية كوبرى الفردان وبعد ذلك عزلت منطقة القنال واقامت حكما عسكريا فيها واصبحت تمنع دخول المصريين الى المنطقة الا بعد تفنيشهم لهما .

وواصلت القوات البريطانية عملياتها الاستفزازية فاحتلت جمرک السويس بالقوة وقطعت المواصلات بين شرقى القنطرة وغربها . ومارست القوات البريطانية وسائل القرصنة للاستيلاء على مصاد التموين وسلب المواطنين وقوافل السيارات وشيئا فشيئا سيطر الانجليز على منطقه القنال وعزلوها تماما عن باقى البلاد . وحتى ١٤ ديسمبر عام ١٩٥١ كان قد سقط صرعى المعارك مع القوات البريطانية ١١٧ قتيلًا ، ٤٣٨ جريحًا من المواطنين المصريين . وقامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والاسكندرية والجيزة تطالب بالسلاح لمحاربة الانجليز ، واضطرت الحكومة الوفدية الى منع المظاهرات واغلاق المدارس وصرح وزير الداخلية فى هذا الوقت أن الحكومة تريد أن تتفرغ للمعركة مع المحتلين ودفع القوة بالقوة .

ونجد في اهرام الحميس ١ ديسمبر ١٩٥١ خبراً عنوانه : « صدام البوليس والطلبة : سؤال من النائب الاشتراكي » ويتصل الخبر أن النائب الاشتراكي الاستاذ ابراهيم شكرى وجه سؤالاً برلمانياً لوزير الداخلية عن تفصيلات ودقائق الصدام الذى وقع في القاهرة وبعض المدن الاخرى بين الطلبة والبوليس في يوم الثلاثاء والاربعاء ٤ ، ٥ ديسمبر ١٩٥١ ، وعن المبررات التى حدثت بوزير الداخلية الى إصداره أوامره باستعمال العنف مع هؤلاء الطلبة الذين يعبرون عن شعورهم الوطنى ، اثر توالى اتباء عدوان الانجليز الاثم على الوطنيين في منطقة القتال ؟ » .

والحقيقة ان هذا السؤال الذى وجهه النائب الاشتراكي الاستاذ ابراهيم شكرى الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في ذلك الوقت ليكشف عن التناقض العدائى الذى اخذ يتبلور بين حكومة الوفد من ناحية والشعب من ناحية اخرى . غير رغم أن فئات الشعب قد أيدت الوزارة الوفدية في خطواتها الحاسمة التى تبثت في الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، سرعان ما يتبين لها أن هذه الوزارة لم يكن لديها أى خطة عملية لمجابهة الموقف المترتب على ذلك . وقد ظهر عجزها وقصورها واضحين في اعطائها التعليمات لقوات تلك النظام بالصمود في حين أن هذه القوات ليست مسلحة التسليح الذى يسمح لها بمجابهة الجيش الانجليزى . صحيح أن هذه القوات قلمت بالدفاع عن نفسها ببطولة ، وبقيادة فريق من ضباط البوليس الشجعان الذين أصرروا على عدم الاستسلام ، غير أن توالى سقوط الشهداء والجرحى سواء من العسكريين أو المدنيين في منطقة القتال ، وبغير خطوات عملية حاسمة من قبل الحكومة الوفدية أدى الى ازدياد السخط الشعبى عليها ، وصل هذا السخط الى حد قيام المظاهرات الشعبية العنيفة قهتف ضد الملك وضد النظام . قامت هذه المظاهرات في ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، وأغلقت الحكومة الوفدية على اثرها الجامعات الثلاث : فؤاد و ابراهيم وفاروق ، ثم تبعت ذلك بالغاء المعاهد العليا والمدارس ، وتجددت المظاهرات والاضطرابات في القاهرة على اثر مولد الامير أحمد فؤاد بن فاروق يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان ولايته للعهد . كانت مخر تغلى بالثورة على الاحتلال وفى نفس الوقت كانت تقام فيها الزينات والمآدب احتفالاً بولى العهد . وقد شاركت الصحافة المصرية في هذه الفترة في اظهار ترحيبها بولى العهد

بصورة يبدو فيها النفاق الرخيص للملك الذي أهدرت الجواهر الشعبية بحسبها الصادق وبمظاهراتها العدائية هيبتة ومرغتها في الاو حال . هكذا كان عمق الانفصال بين الشعب وبين صحافة هذا العهد . ويكنى أن نقرأ مقالا لاحد الكتاب المعروفين نشره في مجلة المصور الصادرة في ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، بعنوان « ولي العهد » جاء فيه :

« .. وهكذا يملا المولود « العزيز مندوبا من مناصب الدولة » ويتأهل حتى يكبر ويترعرع ليقوم بمهامه الملكية ، وواجباته الدستورية ، ان شاء الله

والوافد الزاحف يند في انبل ظرف ، وأروغ فترة . فهو ابن الكفاح وابن الثورة وطليلة الاستقلال والحرية . يغدو النضال يستمر بين شعب مجيد وعدو أثيم . وسيرى القراء في غير هذا المكان كيف ساهم « ولي العهد » في أسبوعه الاول في هذا النضال وفي هذا الجهاد » .

بهذه الصورة صور الكاتب الكبير هذا الدليل « الملكى » الرضيع الذى لم يزد عمره عن أسبوع واحد باعتباره مناضلا ومكافحا اشترك فعلا في الكفاح ، في الوقت الذى كان فيه الشهداء يتساقطون بالمئات ، اقيمت المآدب احتفالا بولى العهد و « أمير الصعيد » . وأقام الملك مائدة ملكية كبيرة احتفالا بولى عهده الميمون يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ اليوم الذى اشتعلت فيه القاهرة بلهيب الحرائق دعا اليها حسب ما نشرت الاهرام يوم ٢٦ يناير - خمسمائة ضابط من القوات المسلحة ومائتى ضابط بوليس وخمسين من رجال الحاشية العسكرية الملكية . لقد كان حريق القاهرة - بالرغم من صعوبة تحديد المدبرين له حتى الان - رمزا لتفسيخ النظام القائم وعجزه من ناحية ، ودليلا على تصاعد السخط الشعبى على الطبقات الحاكمة المسيطرة على مقدرات البلاد من ناحية اخرى ، لقد اندلع الحريق في ٢١٧ مؤسسة عامة مصرية وأجنبية واحدث اضرارا بالغة بعاصمة البلاد .

وقد فصل تقرير النائب العام عن المسئولية الادارية في حوادث ٢٦ يناير والذى نشرته الاهرام يوم ٨ مارس ١٩٥٢ تسلسل احداث هذا اليوم المشؤم وقرر بوضوح أن وزارة الداخلية هي التى

عبأت الشوارع العام يوم ٢٦ يناير ؛ وذلك لانها نشرت عن طريق
الاذاعة - فى مساء يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ بلاغا أعلنت فيه ما وقع
بمدينة الاسماعيلية من اعتداءات القوات البريطانية فى منطقة القناة
على رجال البوليس المكلفين بحفظ الأمن فى تلك المنطقة اعتداء أسفرت
عن قتل نحو الخمسين وجرح نحو الثمانين وأسر ما يقارب الالف من
الجنود مع ضباطهم وقائدهم . وكان لهذا الخبر كما يقرر التقرير
« أثره الفعال فى نفوس الناس عامة ورجال البوليس خاصة ورجال
بلوكات النظام بصفة أخص » ففى السادسة من صباح يوم ١٦ يناير
تمرد جنود بلوكات نظام الاقاليم وأبوا القيام بما كلفوا به من الذهاب
الى الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة فى هذا اليوم .
وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة ساخطين على ما أصاب
زملاءهم وضباطهم وقائدهم بالاسماعيلية وأخذوا طريقهم وشتم
يتنادون وينصائحون بطلب السلاح وساروا من العباسية الى الأزهر
الى ميدان محمد على الى ميدان الاسماعيلية فالحيزة الى جامعة
فرّاد ونوّهت المظاهرة بعد ذلك الى رئاسة مجلس الوزراء .

وقامت منذ الصباح الباكر مظاهرات عديدة أهمها : مظاهرة من
عمال العنابر والسكة الحديد ومظاهرة من طلبة الأزهر يخالطها
بعض من رجال بلوكات مصر وبلوكات الاقاليم ومظاهرة من طلبة
بعض كليات جامعة ابراهيم ، ومظاهرات شتى من مختلف الطبقات
وكان شعار الجميع السخط على الاعتداء الذى وقع بالاسماعيلية
على رجال البوليس وطلب السلاح للسفر الى القنال للحرب .

وتركت هذه الجموع - حسب ما يقرر تقرير النائب العام - دأب
الرئاسة بعد ان القى وزير الشئون الاجتماعية اذ ذاك خطابا حاول
فيه تهدئة المتظاهرين « لتساق فى قلب العاصمة معبأة نفوسهم
ملتعبة مشاعرهم ، متحيلة مناعتهم ضد كل توجيه اجرامى يستغله
دعاة السوء فساروا كأنهم مخزن للبارود تحف بهم أعواد الثقاب .
وما لبثت هذه الاعواد أن اشعلت فدوى الانفجار وكان ذلك ظهر
اليوم ، اذ انهال فريق من المتظاهرين على كازينو أوبرا بالانلاف بعد
أن أشعلوا النار فيه » .

وبلغ عدد المحال التى أصابها الدمار نحو سبعمائة محل موزعة
كما يلى : ٩٢ حانة ومخزنا للخمور ، ٧٣ مرقصا وصالة ومطعما

ومقهى ٢٠ ، دارا للسينما ، ١٦ ناديا ، ١٠ مقاجر للسلاح ، ٨ محلات للسيارات ، ٢٣ فندقا ، بنك واحد هو بنك باركليز ، ٢٠ مكتبا لشركات ، ٣٠٠ متجر ، ١١٧ مكتب أعمال وشققا للسكن .

لقد كان حريق القاهرة اعلانا بارزا عن افلاس العهد . وعن "تفسخ النظام وقد كشف عن ذلك بوضوح استمرار الاحزاب السياسية في سرعاتها للوصول الى السلطة . ومن ناحية أخرى كان الملك يتلاعب بالوزارات ، ولعل ما يكشف عن ذلك أن وزارة النحاس التي أعلنت الاحكام العرفية يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ ، وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا اقيمت صبيحة ذلك اليوم ، وكلف على ماهر بتأليف الوزارة الجديدة يوم ٢٧ أكتوبر ولم تبق الا قرابة الشهرين اذ استقالت في اول مارس ١٩٥٢ . وجاءت وزارة الهلالى التي استمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ - واعقبتها وزارة حسين سرى التي لم تستمر سوى ١٨ يوما اذ انتهى عهدها في ٣٠ يوليو ١٩٥٢ . ثم شكلت آخر وزارة في النظام القديم وهي وزارة الهلالى الثانية التي لم تستمر سوى ١٨ ساعة ، ذلك أن الثورة كانت قد قامت لتقطع سلسلة العثرات . . والتخطبات التي مارسها النظام القديم في أخريات أيامه ، كاشفة عن عجز النظام وافلاسه .

الوجه الاجتماعى

ما هي المشكلات الاساسية التي كان يحتدم حولها الجدل وتثور بشأنها الخلافات بين الاحزاب والقوى السياسية خلال هذه الفترة من أكتوبر ٥١ حتى يوليو ١٩٥٢ ؟

لا يمكن فى الحقيقة الاجابة على هذا السؤال بغير تأصيل البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى ساد فى المجتمع المصرى منذ دستور ١٩٢٣ .

لا ريب ان صدور دستور عام ١٩٢٣ يمثل مرحلة متميزة من تاريخ مصر السياسى وقد صدر الدستور كمنحة من ولى الامر ، اذ ورد فى مقدمته ما يدل بوضوح على انه نتيجة لارادة الملك . وفصل الدستور الشكل السياسى للبلاد فقرر ان مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابى « المادة الاولى » وان الملكية

ورأيت في أسرة محمد علي باشا « المادة ٢٢ » ثم حدث عن السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية الخ

غير أن هذا الإطار الديمقراطي شكلا كان يشتمل من ناحية المضمون على مبادئ رجعية . فقد نصت المادة التاسعة في هذا الدستور على أنه « للملكية جريمة فلا ينتزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » ويقرر الدكتور عبيد العظيم رمضان في رسالته « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٦ » تعقيبا على هذه المادة : « وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والراسماليين الاحتفاظ بملكياتها وعدم محاولة نزاعها منهم لإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ، وأصبحت أية دعوة لثل هذا الاجراء الاخير جريمة يعاقب عليها القانون . لأنها تعتبر خروجا على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور . وبهذا ايضا أصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التي تهدد مصالح الجماهير » المرجع السابق ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ومعنى ذلك ببساطة ان الحرية السياسية التي كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت عمليا مقصورة على الطبقة البورجوازية وبوجه خاص البورجوازية الكبيرة . فبمقتضى احتفاظ كبار الملاك الزراعيين والراسماليين بثرواتهم ، امكنهم بحكم نفوذهم الاقتصادي والاجتماعى فى الريف المصرى ان يسيطروا على البرلمان ، وان يتحكموا فى الاحزاب عن طريق تمويلها وأن تصبح بالتالى الاداة التنفيذية فى خدمتهم ، مما يضمن حماية مصالحهم .

على ضوء هذا التحليل الخاطف للطابع الاوتوقراطى لدستور ١٩٢٣ ، نستطيع ان نقدر طابع المشكلات الاجتماعية التى كانت مطروحة فى الصحافة المصرية التى تعرض لها فى هذه الفترة .

و اول ما يلفت النظر حين تتصفح هذه الجرائد والمجسلات الصادرة فى الفترة من اكتوبر ١٩٥١ حتى يوليو ١٩٥٢ غياب أى تحليل علمى لمشكلات المجتمع المصرى التى كان يقن منها . لقد كانت هذه الصحف فى حقيقة الامر تدور فى فلك الفكر الرسمى السائد . وهو فكر يمينى اصلاحي بتجاهل التحليل العلمى للمشكلات

الاجتماعية او حين يتعرض لها يزيّفها ولا يعطيها الوصفه الصحيح .

لقد كانت فترة الخمسينات فى مصر حافلة بصور الصراع الطبقي فى الريف والمدينة على السواء وليست بعيدة عن الذاكرة حوادث ثمرد الفلاحين على الاقطاع فى بهوت وغيرها ، كما ان صراع الطبقة العمالية ضد الراسماليين واصحاب المصانع المستغلين كان صراعا حادا وعنيفا .

غير ان هذه الجرائد والمجلات لاتعتمد الاشارة الى سوء احوال الطبقات الفقيرة ولكن من خلال ما نسميه مشكلة الغلاء ! وهكذا استطاعت الصحافة المصرية ان تختزل كل مشكلات الصراع الطبقي فى مصر فى مشكلة واحدة هى الغلاء وكيفية القضاء عليه .

ومن الطريف حقا ان نرى كيف كان الفكر اليميني يتصور مشكلة الغلاء وكيفية القضاء عليها .

نشرت مجلة المصور فى عددها الصادر بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٢ ، موضوعا بعنوان « الغلاء » : ما يريد على ماهر ان يحطمه « وقالت فى مقدمته : « يدرك على ماهر باشا تماما ان « الغلاء » هو المشكلة الاولى فى السياسة الداخلية لهذا البلد . . وهو يؤمن بان الخطوة الاولى فى الاصلاح الداخلى هى القضاء على هذا المارد الرهيب الذى يجر البلاد نحو الهاوية . . فمارد الغلاء يكلف الحكومة الملايين وينشر بين افراد الشعب روحا من التذمر ، والقلق وعدم الرضا ، ويهبط بقيمة الجنيه المصرى فى الداخل والخارج ، ويزعزع الثقة العالمية فى الاقتصاد المصرى ويؤمن ماهر باشا كذلك ان المسألة ليست مسألة « اعانة غلاء » لان هذه الاعانة تتسرب بسحر عجيب الى جيوب التجار .

ثم اضافت المجلة ان على ماهر باشا توصل الى الحل العبقري لمشكلة الغلاء بعد دراسة وتفكير طويلين . ما هو هذا الحل ؟ هو مراقبة الاسعار مراقبة حازمة صارمة !

هكذا كان يفكر واحد من زعماء مصر السياسيين فى هذا الحين ، مراقبة الاسعار حتى الحل الناجح لمشكلة الغلاء ! وقد نشر المصور فى نفس العدد موضوعا عنوانه : وسائل هامة للقضاء على الغلاء :

ثلاثة وزراء سابقين للتموين يقترحون « . وهؤلاء الثلاثة هم : عبد الحميد عبد الحق باشا ، وطله السباعي باشا ، وعبد الرحمن الرافعي بك اما عبد الحق باشا فقد كان متفائلا جدا اذ قرر انه يستطيع القضاء على الغلاء في شهر « . ومن ناحية اخرى ذهب طه السباعي باشا الى ان فرق اسعار القطن كفيل بالعلاج . ورايه ان الحكومة لو استولت على ٧٥ في المائة من زيادة اسعار القطن واستخدمتها لخفض اسعار الواردات الاساسية التي تدخل في مقومات الفقير والمتوسط او التي تؤثر تأثيرا عاما شاملا في الجهاز الاقتصادي كله . . . يتم علاج اهم ناحية من نواحي الغلاء من اهون سبيل : وكانت آراء عبد الرحمن الرافعي بك اكثر نضجا فهو يتحدث عن زيادة الانماج الزراعي والصناعي ويقرر انه « بينما تضمن الحكومة بالمسال اللازم للمشروعات الانتاجية فانها تسرف ابرافا فاحشا في المشروعات الكمالية والانفاقية اي التي تنفق فيها الاموال دون ان يكون لها اثر في زيادة ثروة البلاد . ولو انها انفقت على المشروعات الانشائية الانتاجية مثل ما تنفقه على المشروعات الكمالية لتغير الحال وعم الرخاء

ونشر في نفس الموضوع رأى جريء لحمد سعيد بك المدير العام لمصلحة الجمارك عنوانه « نصف سكان مصر يعيشون عيشة البهائم » قال فيه :

« ان اربعة ملايين من المصريين يعيش الفرد منهم بايراد لا يزيد على جنيه واحد في الشهر ، ونحو خمسة ملايين يعيش كل منهم على ايراد لا يزيد عن الجنيهين . وهي حقائق مؤلمة تدل على ان نصف الامة ليس في حساب الاحياء . ولا يزيد الانتاج الزراعي في مصر على ٢٢٤ مليون جنيه والصناعي على ٥٢ مليون جنيه . وتقدر الخدمات العامة والخاضة بمبلغ ١٢٥ مليون . ودخل الوسطاء كالتجار والسمارة بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، مع اننا لو اردنا ان نضمن عيش الكفاف للطبقات الفقيرة واغترضنا ان الحد الأدنى لمعيشة أسرة تتألف من رجل وامرأة وولدين هو عشرة جنيهات شهريا في الريف وخمسة عشر جنيها في المدن لكان علينا ان نتج ما لا يقل قيمته عن ٨٠٠ مليون جنيه . ثم نظرة واحدة الى ارقام هذا الانتاج تدل على عدم عدالته . . . ولكي يعتدل الميزان ينبغي زيادة الانتاج

الزراعى بنسبه الزرع ، وهذا يمكن باستصلاح الاراضى فى شمال
الدلتا وبعض نواحي الصحراء .

ولا سبيل الى زيادة الانتاج الزراعى وتنظيم توزيعه بالعدل الا
بإعادة تنظيم الملكيات الزراعية ، فلا تعطى الارض الا لمن يفلحها
بيده وإدارة الزراعة فى القرى على نظام تعاونى يكفل شراء البذور
والآلات والاسمدة بإرخص الاسعار وتعويض اصحاب الاراضى
الحاليين عن ممتلكاتهم بدفع اثمانها على أقساط مقسمة على ١٠
عاما .

لقد عنيانا بذكر رأى محمد سعيد بك بكاملة لنبيين انه فى ظل
النظام القديم وبالرغم من سيادة الفكر اليميني كانت ترتفع أحيانا
بعض الأصوات الشريفة التى حاولت ان تجد حولا ثورية للمشكلة
الاجتماعية فى مصر . ولا ريب ان مثل هذا الرأى كان يعد ثوريا فى
زمانه ، حيث كان يسود الاقطاع والاستغلال الرأسمالى الذى انعكس
على حياة ملايين من أبناء الشعب الذين كانوا يعيشون فى فقر
مدقع .

وفى بعض الأحيان النادرة نجد فى الجرائد والمجلات المصرية
وعيا بالأبعاد الحقيقية للمشكلة المصرية ولعل مقال شكرى زيدان
الذى نشر فى مجله المصور عدد ٢٢ فبراير ١٩٥٢ يصلح مثلا لذلك
نقد كتب مقالا بعنوان : « هذا هو الخطر : فلنبادر الى العلاج قبل
فوات الاوان » وتحدث فيه عن الانفجار السكاني فى مصر مقرر ان
الاحصاءات الرسمية تشير الى زيادة معدلات السكان بمعدل
٣٠٠٠ نسمة كل نسمة ، وان عدد السكان زاد فى الفترة من
١٩١٢ حتى ١٩٥١ بما يناهز ثمانية ملايين نسمة فى حين لم تزد
الثروة القومية فى هذه الفترة شيئا يذكر ، واعتمد شكرى زيدان
على دراسة الاستاذ هتري مونيه . استاذ الاقتصاد بكلية التجارة
بجامعة ابراهيم ، خلاصتها ان دخل مصر هذا العام لم يزد فى
الحقيقة شيئا يذكر من ١٩١٢ الى ١٩٥١ ، وان متوسط دخل المصرى
فى العام ينقص باستمرار .

ويورد شكرى زيدان الجدول الرئيسى الذى استخلص منه الاستاذ
مونيه النتيجة التى توصل اليها .

ويثبت من هذا الجدول أنه بالرغم من تزايد الدخل القومى خلال السنوات ١٩١٣ - ١٩٥١ فإن متوسط دخل الفرد بالجنيه تناقص من ١٢٤ عام ١٩١٣ الى ٧٣ عام ١٩٥٢ اذا وضع فى الاعتبار القيمة الشرائية للدخل القومى والنسبة المئوية لعدد السكان وذلك حسب ما استخلصه الباحث الفرنسى هنرى مونيه .

وبغض النظر عن سلامة هذه التقديرات الاحصائية فهذه المقالة لشكرى زيدان تظهر ان ثمة وعيا كان قد بدأ يتبلور فيما يتعلق بتفاهم المشكلة الاجتماعية فى مصر على اساس قومى وبالنظر الى المتغيرات الاقتصادية والسكانية الاساسية . غير ان الحلول التى اقترحها تظل محافظة على النغمة الاصلاحية الرئيسية فى الفكر اليميني فهو يرى ان الحل يكمن فى تخفيض اسعار الحاجيات وخصوصا نفقات المعيشة والاقتصاد فى الكماليات ومن ناحية اخرى العمل على زيادة الثروة القومية بتنفيذ المشروعات التى تعمل على مضاعفة الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى .

اذا كان ذلك هو منهج الصحف المصرية فى تصويب المشكلات الاجتماعية فى المجتمع المصرى والتمسك الطول لها . فمن الواضح قصور هذا المنهج عن الاحاطة بابعاد المشكلات الاجتماعية الحقيقية التى كان يعاني منها الشعب المصرى فى هذه الفترة من ناحية ، وغلبة الفكر اليميني الاصلاحى وسيطرته على طريقة صياغة الحلول لهذه المشكلات . لقد ظل هذا الفكر حبيس الدعوات المتخاذلة للإصلاح التدريجى ولم يستطع ان يرقى ابدا الى مستوى الدعوات الجسورة التى ترمى الى تحقيق التغيير عن طريق الثورة .

الوجه الفكرى

ما هى القضايا الفكرية التى كانت تشغل العقل المصرى فى هذه الايام ؟ مرة اخرى نشير الى ان تحليل الجرائد والمجلات المصرية التى كانت تعبر عن الفكر الرسمى السائد لا يمكن لها ان تقدم صورة موضوعية لخصوبة العقل المصرى فى ذلك الحين ، ولا الى تعدد الاتجاهات الفكرية ، ولا الى الصراع العنيف الذى كان قد أخذ يتبلور بين اليمين واليسار فى مصر . على صعيد الجبهة الثقافية . ومع ذلك نستطيع ان نضع ايدينا على بعض المشكلات الفكرية التى عرضت لها هذه الصحف وأن نستخلص دالاتها السياسية والاجتماعية والثقافية .

ولعل مشكلة المرأة كانت من بين المشكلات التي لقيت اهتماما خاصا في هذه الفترة ويرجع ذلك الى أن لجنة الفتوى بالازهر أصدرت فتوى هامة استعرضت فيها حقوق المرأة في الاسلام على المذاهب الأربعة وقد نشر الامرام بتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٢ نص الفتوى ، وقد صدرت الفتوى ردا على حوار فكري هام كان طرفه الاساسى الدكتور أحمد زكى ، وكان موضوعه **حق المرأة فى الانتخاب** ، ورأت اللجنة أن الموضوع له شقان : الاول - أن تكون المرأة عضوا فى البرلمان ، والثانى - أن تشترك فى انتخاب من يكون عضوا فيه ، ورأت اللجنة أنه لمعرفة الحكم فى هذين الامرين اللذين يتضمن اولهما نوعا من ولاية التصرف فى شئون عامة يلزم بيان أن الولاية نوعان : ولاية عامة وولاية خاصة .

فالولاية العامة : هى السلطة الملزمة فى شأن من شئون الجماعة كولاية سن القوانين والفصل فى الخصومات وتنفيذ الاحكام والهيمنة على القاطنين بذلك .

والولاية الخاصة : هى السلطة التى يملك بها صاحبها التصرف فى شأن من شئون غيره كالولاية على الصغار ، والولاية على المال ، والنظارة على الاوقاف .

وقد منحت الشريعة الاسلامية المرأة هذا النوع الثانى من الولاية فهى تملك منها ما يملكه الرجل كما تملك التصرف فى شئون نفسها الخاصة بها ، فلها حق التصرف فى اموالها بالبيع والهبة والرهن والاجارة وغيرها من التصرفات وليس لزوجها ولا لاحد من اهلها حق منعها من ذلك .

أما الولاية العامة - ومن أهمها مهمة عضو البرلمان وهى ولاية سن القوانين والهيمنة على تنفيذها فقد قصرنها الشريعة الاسلامية على الرجال اذا توافرت فيهم شروط معينة . وقد جرى التطبيق العملى على هذا من فجر الاسلام الى الآن . فانه لم يثبت أن شيئا من هذه الولاية العامة قد أسند الى المرأة ، لا مستقلة ولا مع غيرها من الرجال .

وقرر الدكتور أحمد زكى فى مقاله :

« بعضهم يقول هذا حرام . وبعضهم يؤكد أنه حلال » . والذى يعنينا من الامر كله هو النتيجة المؤسفة التى سينتهى اليها التحريم

الذى نادى به المنادون من علماء وغير علماء . هذه النتيجة المؤسفة . أمر من أمرين - أن تحرز المرأة حقها بعد زمن قد يطول أو يقصر - وأنف التحريم راغم . وفى ذلك امتهان لفتوى شرعية أصدرتها عليّة من العلماء . أو يدوم التحريم الى الابد . وفى هذا قضاء سمرمدى بأن تظل نساء مصر فى معزل دائم عن انتخاب الصالحين للنياحة والثورى وفى معزل دائم عن مقاعد الشيوخ والنواب .

وختم الدكتور احمد زكى المعركة بمقال طريف نشره فى اخبار اليوم فى نفس اليوم وفى نفس العدد بعنوان « حكمنا بالغاء منصب المفتى » وصاغ المقال فى صورة حكم أصدره الرأى العام يستل على الحثثيات - كئى حكم قضائى - ويخلص فى النهاية الى المنطوق . وأهم ما فى هذه الحثثيات أن الاسلام لا يعرف ما الاغتاء وما المفتى . ومفنى الدولة خاصة ، وانما هى وظيفة ابتدئها الحاكمون فى عصور جهالة واضحاف ليسنعيروا من رجالها السناء ، وليطمئنوا عن طريقها الى آذان تسمع وتطيع « وانتهى الى الحكم وهو كما يلى :

« أولا : الغاء لقب « مفتى الديار » لانه يمثل دكتاتورية فرد لا سند لها فى الدين .

ثانيا : حل لجنة الاغناء ، الا أن تنقلب الى حلقة دراسات لا تلزم قراراتها أحدا أو تنشر مصلها .

ثالثا : ارسال مائة من شباب الازهر بعد التخرج الى مواطن العلم الحديث حيثما كانت فى الارض تمهيدا لخلق الازهر خلقا جديدا ، لتدرس فيه علوم الدنيا الى جانب علوم الدين ، الى ابعد غاية ولتكون هذه جامعة حديثة ، تجرى فيها البحوث حرة صادقة ، يرسو الدين بها على أساس متين من القرآن الكريم ، ومن الاحاديث ، ما أجاره المعتل منها . لا ما أجازته الاسانيد .

والواقع أن ما اقترحه الدكتور احمد زكى بصدد تطوير الازهر قد تحقق فعلا فى عهد الثورة ، أما عن حقوق المرأة وحقها فى الانتخاب وفى عضوية البرلمان فقد أصبحت المناقشة فيه تتعلق بتاريخ الصراع الفكرى فى مصر بين الفكر الرجعى المتحجر والفكر الاصلاحى

المتنور . فقد دخلت المرأة فعلا في عهد الثورة البرلمان ، وأصبح لها حق الانتخاب ، وغزت كل مجالات العمل تقريبا بدون قيود مصطنعة وبغير سدود مابعة .

وتجد حوارا فكريا هاما بدأه الدكتور طه حسين في جريدة الاهرام بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥٢ حين نشر مقالا بعنوان « محنة الادب » وتحدث فيه عن الاسباب التي يراها أدت الى ما يطلق عليه محنة الادب في مصر . وقد حصر هذه الاسباب في ثلاثة :

١ - ظروف سياسية أهمها التضييق على الحريات بحكم فرض الاحكام العرفية سنوات وسنوات ، ومن شأن ذلك تقييد حرية الفكر والإبداع .

٢ - صعوبات النشر بالنسبة للادباء وخصوصا الناشئين .

٣ - ضعف التعليم الادبي في مصر .

وقد اشترك في التعقيب على آراء طه حسين الاستاذ اسماعيل مظهر والدكتور منصور فهمي باشا ، نشر اسماعيل مظهر مقالا في الاهرام بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧٢ بعنوان : حول محنة الادب : قرر فيه ان اسباب المحنة ترد الى أن قادة الفكر والنقد لم يكونوا أصفا ثانياً من المفكرين والنقاد يستلم الشعلة منهم بالإضافة الى ضيق مجال الحرية الفكرية مما الجأ الادباء الى استخدام الرمزية المفجوة للتعبير عن خطراتهم وآرائهم .

أما الدكتور منصور فهمي باشا فقد نشر في الاهرام بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٢ مقالا بعنوان : خطرات نفس حول محنة الادب ، ذهب فيه الى أن اسباب المحنة ترد الى « ذات العصر الذي نحيا فيه لما يلابسه من تفسخ وانحلال فقد اعتاد أبناؤه أن ينصرفوا عن الآداب والفنون . . وأن يستهينوا بالترعات المثالية ويهونوها تهوينا ، وأن يستخفوا بالقوة الروحية استخفا غليظا ، وأن يوطنوا نواحي التفكير العالي وينخفضوا به انخفاضا موصولا بفيسة اشاعته في العموم وتيسيره لسواد الناس ، على حساب الانقاص من أدق مزاياه وأرفع خصائصه من الأصالة ومن العميق والتدقيق .

هذه لمحات سريعة عن الوجود السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع المصري قبيل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ من خلال تحليل بعض الصحف والمجلات المصرية .

ونستطيع - من خلال عرضنا - أن نستخلص أن الوجه السياسي كان حقيقيا الى حد ما ، خصوصا في رصده لمظاهر الخلل في النظام السياسي المصري وفي التسجيل الدقيق لحوادث القتل وما تبعها . غير أن الوجه الاجتماعي كما كشفنا عن ملامحه في هذه الجرائد والمجلات - وجه مزيف ، لأنه لم يصور بأمانة وموضوعية المشكلات الاجتماعية الحادة التي كان يجابهها المجتمع المصري في هذه الفترة ولا الصراع الطبقي العنيف الذي كان يأخذ مجراه .

وأخيرا نستطيع ببساطة أن نلمس هزال الوجه الفكري كما انعكس في هذه الجرائد والمجلات ذلك أن العقل المصري في هذه الحقيقة كان قد بدأ يمارس النقد الاجتماعي بصورة راديكالية واضحة كما ظهر في صحف المعارضة ، وكما تبدى في مؤلفات بعض المفكرين مثل خالد محمد خالد في « من هنا تبدأ » وغيره .

وأيا كان الامر ، فقد كانت هذه الحقبة من ٨ أكتوبر ١٩٥١ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أخصب الفترات في تاريخ مصر ظهر فيها بأضحا ثورية الشعب المصري الحقيقية ومقاومته للاستغلال والاحتلال ، هذه المقاومة التي بلغت ذروتها بقيام الثورة لتبدأ حلقة جديدة من حلقات النضال ■

[٢] تحليل لأسباب الانهيار

يعد التعرف على مقومات وخصائص البيئة الاجتماعية والسياسية التي وقع في إطارها حدث ضخم في حياة شعب من الشعوب مدخلا ضروريا لفهمه وتقييم دلالاته وينطبق هذا على ثورة ٢٣ يوليو في مصر كما ينطبق على غيرها من الثورات . الا أن هذا ليس المبرر الوحيد لاهمية فهم الظروف التي سبقت قيام الثورة مباشرة ، فخلال السنوات القليلة الماضية أصبح تقييم النظام الذي كان قائما في مصر حينئذ من بين القضايا التي أثارت الاهتمام ، وطرحت للنقاش في الصحف وبين المثقفين ، كما تناولتها بعض الوثائق السياسية . وذهب البعض الى أن صورة الفترة السابقة لقيام الثورة قد خضعت لتشويه متعمد استهدف القائمون به أن يجعلوا من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بداية لتاريخ مصر . وأشار هؤلاء الى أن النظام السابق للثورة كان نظاما ديمقراطيا لأنه كان محكوما بسيادة القانون . والشرعية الدستورية ، ولأنه كفل للمواطنين من الحريات والحقوق ما سمح لهم بالتعبير عن آرائهم دون خوف من اعتقال بغير قوانين ، وعقاب بلا ضوابط ، وتعذيب بدون رقيب .

ولعل أول سؤال يتبادر الى الذهن عند الاستماع الى هذا الرأي هو : « لماذا انهيار هذا النظام إذن ؟ هل كان الأمر مصادفة أم ماذا ؟ وللإجابة على هذا السؤال موضوعيا يتعين الرجوع الى أعمال المؤرخين . وعلماء السياسة والاجتماع الذين تناولوا هذا النظام وتطوراتهِ بالتسجيل والتحليل . وهناك اتفاق بين الباحثين على أن الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية قد شهدت تحول مشكلات النظام الى أزمات ملحة ، وتفجرات متعاقبة ومتصاعدة . يكفي الرجوع بهذا الصدد الى شهادتين أولاهما : . للدكتور محمد حسين هيكل الذي أشار الى أن الثمانين شهرا الأخيرة من حياة هذا النظام

كانت «أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعي واضطرابات نفسية . قل ان رأيت مصر مثلها في تاريخها القومي الحديث » . وبانيها . . للمعلق الأمريكي ستيوارت السوب بعد زيارة قصيرة لحصر في نوفمبر ١٩٥١ . سجلها في صحيفته حين ذكر ان الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ ويشعر بالغبن اللاحق به ولا بد له أن يتوثر بالقوة ضد هذه الأوضاع في وقت قريب .

والشهادتان معا الى جانب شواهد الازمة الاجتماعية والسياسية علامات على أن النظام السابق كان قد فقد مقومات الاستقرار والاستمرار . . وازدادت عوامل الخلل الهيكلي فيه وبدون ذلك ماكانت لتنجح حركة الجيش أو ان تلقى في حينه تأييدا شعبيا لم يكن موضع خلاف بين المؤرخين والكتاب ولعل أهم عوامل تحلل النظام القديم أنه أصبح يعاني خلال هذه الفترة من ازمات ثلاث متبادلة التأثير ووثيقة الارتباط ببعضها البعض ، وهي الازمة الاجتماعية ، وازمة المشاركة السياسية ، وازمة الشرعية .

الازمة الاجتماعية

أخذ عدد السكان في مصر يتزايد بسرعة في انقطة موضع الدراسة . فبينما ازداد السكان خلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٢٧ الى ١٩٤٧ بحوالي ٢٩ مليون نسمة ، فقد ازدادوا في الخمس سنوات ١٩٤٧ - ١٩٥٢ بمقدار ٢٥ مليون نسمة ، وحدث الجانب الأكبر من الزيادة في الطبقات الفقيرة التي استمر معدل المواليد فيها في الزيادة ، بينما انخفض معدل وفياتها . وكان ذلك احد عوامل ازدياد حدة المشكلات الاجتماعية الاقتصادية سواء في الريف . أو المدينة الى جانب عدم عدالة نظام توزيع الملكية والدخل . ويمكن أن نلقى نظرة على خريطة توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٤٩ . حيث كان ١٠ : ١ شخص يملك ٩٥ . ٩٩ فداناً أي أن حوالي ٢٧ ر في المائة من الملاك كانوا يملكون ١٦ ر في المائة من اجمالي الارض المزروعة واستمر الاتجاه العام نحو تركيز الملكية على مستوى كبار الملاك في الوقت الذي كانت فيه ملكية صغار الملاك آخذة في التفتت . وبينما كان متوسط دخل الاسرة الممتدة عام ١٩٥٠ وعددها حوالي ٣ ر ١ مليون أسرة حوالي ٢٦ جنيه سنوياً . كان متوسط دخل كبار ملاك الاراضي « أكثر من » ٥٠ فداناً « من تأجير أراضيهم فقط

حوالى ١٥ ألف جنيه سنويا . يضاف اليها أكثر من نصف هذا المبلغ لمن كان يقوم منهم بزراعة أرضه لحسابه الخاص .

ونظرا للأفقار المتزايد للعمال الزراعيين فى الريف ، وتحول بعض حغار الملاك الى معدمين الى جانب عوائل أخرى . حدثت هجرة داخلية واسعة من الريف الى المدن وعجزت الحكومات عن توفير مستوى مناسب من الخدمات فيها ، الى جانب انخفاض متوسط دخل العمال فى المدن ، فقد كان متوسط أجر العامل الصناعى فى يوليو ١٩٤٦ حوالى ١٢٥ قرشا وفى يناير ١٩٤٨ لم يكن يتجاوز ١٢٩ قرشا وفى يناير ١٩٥٠ بلغ ١٤٩ قرشا ، بينما كانت الاسعار قد ازدادت خلال نفس الفترة أكثر من مرتين ونصف . بسبب مضاربات التجار ومحتكرى الاسواق . ولم يقتصر الامر على العمال ، بل لقد تدهور مستوى معيشة بعض قطاعات الطبقات المتوسطة ، وخاصة البورجوازية الصغيرة ، من الموظفين وأصحاب الدخل المحدود والثابتة ، وازدادت معاناتهم جراء التضخم المتزايد بعد الحرب ، والتفاوت الطبقي الصارخ فى مناطق سكنية متقاربة للغاية ، والازداد بالتالى وعى هذه القوى الاجتماعية المتنامية بضرورة التغير الذى يزيد من عائدها الاقتصادى ويحل مشكلاتها الاجتماعية .

ازمة المشاركة

وكان من الضرورى بطبيعة الحال ان يفرض تضخم الهوة الاجتماعية بين قلة ازدادت ثراء وغالبية ازداد احساسها بالفقر قيودا خطيرا على مغزى بعض الحريات السياسية والقانونية التى نص عليها الدستور مما يمكن لمن كان يملك الارض ورأس المال ان يحصل بطرق مختلفة على أصوات كثير من التاخرين الفقراء ، وليس ادل على ذلك من ان نسبة كبار الملاك الزراعيين فى مجلس النواب ١٩٤٥ - ١٩٤٩ كانت حوالى ٤٣% فى المائة وكان متوسط مشاركتهم فى الوزارات التى تشكلت فى مصر منذ أبريل ١٩١٤ حتى يوليو ١٩٥٢ وعددها خمسون وزارة بنسبة ٥٨% فى المائة .

ومن هنا أيضا فقدت قطاعات من الشباب والمثقفين الاهتمام بالمشاركة النشطة فى الأحزاب بحكم احساسهم بعدم جدوى اللعبة السياسية ، وعدم احترام قواعدها من جانب السلطة التنفيذية . وعدم

تمكين الحزب المعبود عن ارادة الاغلبية من الحكم وترجمة هذه الارادة الى قرارات وسياسات . ففي كثير من فترات الحكم الملكي قامت السلطة التنفيذية بوقف العمل بالدستور واقالة الحكومات التي تمتعت بتأييد غالبية الشعب . حتى ان حزب الوفد لم يمارس الحكم بمفرده الا اقل من ثلاث سنوات ، وجرى تزوير الانتخابات في مرات عديدة لمنعه من الحصول على غالبية مقاعد المجالس النيابية .

يضاف الى ذلك ما انضم به دوران النخبة السياسية - بمعنى دخول عناصر جديدة اليها باستمرار - من ضعف شديد ، فقد استمر شخص واحد هو الملك فاروق ملكا لمصر منذ عام ١٩٢٦ حتى ١٩٥٢ . وعلى مستوى الاحزاب استمر معدل التباعد الداخلي في الاحزاب بالبطء ، واستمرت زعامات الاحزاب منذ منتصف الثلاثينات ايضا حتى قيام الثورة دون تغير ملموس . وانحصرت عملية صنع القرار بين والناسير . على السياسات داخل الاحزاب في ايدي عدد قليل من الافراد . وعلى مستوى علاقة الاحزاب بالسلطة فقد تكرر تولى عدد صغير من الاشخاص لرئاسة الحكومة ، حتى انه خلال الفترة من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى كل من محمود فهمي النقراشي ، وحسين سرى واحمد نجيب الهلالي رئاسة الحكومة مرتين ، ونتيجة لتلك الاوضاع ظهر تطوران هلمان :

التطور الاول : هو تبلور جماعات شبابية داخل بعض الاحزاب القائمة مثل الوفد أو - الحزب الوطني نظرا لعدم اقتناع الشباب الوطني بالنشاطات قيادات الاحزاب تمثل قواعدها بدقة وبوجود درجة عالية من التوافق بين هذه الاجزاب وفشلها في التعبير عن مصالح الجماهير ونجم عن هذه المصالح ، بقدر ما عبرت عن مصالح كبار ملاك الاراضي الزراعية والراسماليه . التلشنة وجذوثة كثير من صراعاتها خارج البرلمان على مكسب ود القصر أو رضاء السفارة البريطانية .

التطور الثاني : تمثل في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات فبينما كانت هذه النسبة في اول انتخابات برلمانية بعد اعلان دستور ١٩٢٣ هي ٩٦ في المائة وذلك في مرحلة صعود الامل الشعبي ازاء هذه المرحلة ، انخفضت في آخر انتخابات اجريها في العهد الملكي الى ٥٤ في المائة في انتخابات ١٩٤٥ و ٦١ في المائة في انتخابات عام ١٩٥٠ أي ان اقل قليلا من نصف من لهم حق التصويت لم يمارسوا حقهم في الانتخابات

الاولى وان حوالى خمسى الناخبين لم يصوتوا فى آخر انتخابات
أجريت قبل الثورة .

أزمة الشرعية

ونتيجة لتفاقم الازمة الاجتماعية ، وازمة المشاركة السياسية ،
وعدم توفر المؤسسات القادرة على استيعاب مطالب القوى الصاعدة
فى المجتمع والتعامل مع مشكلاتها بكفاءة ، ازدادت شرعية النظام
ضعفا لدى غالبية الجماهير ، خاصة وان نخبته الحاكمة فى عديد من
مستوياتها - قد اقترنت فى اذهان غالبية المواطنين ، وخاصة من
الشباب الوطنى بالنفساد ، وقصور الادراك والتحالف مع مجموعة من
كبار ملاك الارض واثرياء الحرب ، والانغماس فى حياة الترف
والانفصال عن حياة غالبية الشعب ، والسماح للقوى الاجنبية
بالتغلغل داخل البلاد وفرض شروطها وتحمل مسئولية تجميد القضية
الوطنية بعد فشل كل محاولات تسويتها من خلال المفاوضات مع دولة
الاحتلال ، واخيرا اقترنت صورة النظام بالهزيمة فى حرب فلسطين
وقضية الاسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ ، ولذا فقد اندفع النظام تدريجيا
نحو درجات متصاعدة من عدم الاستقرار .

ومع ضعف ونحل الشرعية القانونية للنظام ازداد اللجوء الى
العرف كوسيلة لتحقيق اهداف اطراف العملية السياسية ، على
اخلاف مواقعهم ونعدد اغراضهم ومبررات سلوكهم كما راوها
حينئذ . وقد تعددت المؤثرات على هذا التحلل ونمثلت فى
الاضرابات العنيفة والمظاهرات ، واعمال الاغتيالات يقابلها حملات
القمع والاعتقالات وحركات التطهير ، وقد خلص الباحث ديكمبيان
فى دراسة كعبة له عن أحداث الفترة التالية لعام ١٩٤٧ ، الى ان
مؤشرات تحلل الشرعية القائمة وقتئذ وعلامات عدم الاستقرار
السياسى والاجتماعى قد أخذت فى التزايد والتصاعد عامة فى هذه
الفترة وبلغ عددها عام ١٩٤٨ - ٢٧ حادثا وخلال الاشهر السبعة
الاولى فقط من عام ١٩٥٢ حوالى ٢٠ حادثا .

ويمكن رصد بعض اتجاهات ذات الدلالة فى هذا العدد من
أهمها :

١ - ازدياد نشاط بعض التنظيمات ذات الطبيعة العسكرية وشبه

العسكرية والتي كانت تتبع أحزابا وجماعات مختلفة مثل الجهاز السرى للاخوان المسلمين ، و فرق القمصان الزرقاء التابعة للوفد والقمصان الخضراء التابعة لحزب مصر الفتاة ، وازدياد الصدامات المسلحة بين هذه المنظمات ، من ذلك مثلا ما حدث في بور سعيد في يوليو ١٩٤٦ من تراشق بالنيران بين التنظيم التابع للاخوان المسلمين وتنظيم الوفد . واستخدمت فيه القنابل اليدوية والرشاشات ، ولم يقتصر الامر على هذه الاحزاب بل قام القصر بتشكيل ما اسى « الحرس الحديدى » ليس فقط من أجل حماية الملك ، ولكن أيضا للتخاص من بعض الشخصيات الوطنية المناوئة له ، وذلك جميعها مظاهر لشئ اعمق هو عدم احترام الشرعية القائمة .

٢ - بروز دور بعض حركات الرفض الاجتماعى والسياسى ، او التى تدعو لادخال تغيير جوهري على النظام الذى كان قائما ، الى جانب حدوث تطورات هامة فى احزاب قائمة تتضمن التأكيد على البعد الاجتماعى بدرجة أكبر ومثال ذلك تحول حزب مصر الفتاة الى الحزب الاشتراكى ، وظهور تجمع جديد فى حزب الوفد تحت اسم الطليعة الوفدية .

٣ - ازدياد عدد الاضرابات العمالية والانتفاضات الفلاحية العنيفة ، ففي عام ١٩٥٠ وحده جرى تنظيم ٤٩ اضرابا عماليا ، وارتفع هذا العدد فى العام التالى الى ٢٠٠ اضراب فى المنشآت العامة والخاصة ، وقد تزامن مع ذلك انتفاضات الفلاحين فى بهوت وكفور نجم ، ولعل من اهم الاسباب التى ساعدت على تكرار حدوث الاضرابات التى نفذت بنجاح ارتفاع عدد النقابات بسرعة فبينما لم يكن عدد النقابات يتجاوز ٢١ نقابات عام ١٩٤٤ ، فقد بلغ بعد عامين ٤٨٨ نقابة ، ووصل عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة .

٤ - تكرار حدوث ظواهر العنف الفردى والجماعى ، ولعل اغتيال أحمد ماهر فى فبراير عام ١٩٤٥ وأمين عثمان فى يناير ١٩٤٦ ، وكل من سليم زكى ومحمود فهمى النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨ وحسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ وتعرض مصطفى النحاس لمحاولات ثلاث لاغتياله خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ من بينها اثنان فى شهرى أبريل ونوفمبر ١٩٤٨ تقدم نماذج لحالات العنف الفردى على

اختلاف مصادره خلال الفترة موضع الاهتمام ، ولعل حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ يعد أهم شواهد العنف الجماعي ، إلا أنه قد سبق ذلك استخدام العنف في الانتفاضات الفلاحية ، وتخطيم بعض الملامى في شارع الهرم في ١٥ يناير ١٩٥٢ - وانفجار دارين للسينما في الاسكندرية في ١٩ يناير ١٩٥٢ ، وقد اعتبر كثير من المحللين أن حرائق يناير بغض النظر عن مسألة من الذي أشعلها كانت لثيرا على تيارات السخط والتذمر التي ما ج بها الجسد الاجتماعي والسياسي حينئذ .

النخبة والازمنة

في مواجهة موقف هذه هي خصائصه ، وتلك هي أزمنته ، ويجدر التساؤل عن الأساليب التي اتبعتها النخبة الحاكمة للتعامل معه . وهل عجلت هذه الأساليب أم أجبت الانفجار الذي كان قد بات متوقعا ؟ ويمكن بهذا الخصوص رصد عدد من المؤشرات .

أولاً : زيادة هائلة في معدل التغير الوزاري . ففي الخمسينيات من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ١٢ يناير ١٩٥٠ تعاقبت سبع وزارات على السلطة أي أن متوسط عمر الوزارة كان حوالي ثمانية أشهر ونصف ، وفي فترة عامين ونصف امتدت من ١٢ يناير ١٩٥٠ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعاقبت ٥ وزارات على السلطة أي أن متوسط عمر الوزارة لم يتجاوز ٦ أشهر فقط مع ملاحظة أن أول عامين في هذه الفترة قد شهدتا وزارة واحدة لحزب الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢) ، وخلال أقل من سنتين اثنتين جرتي تشكيل وزارات ، وإذا يكون متوسط عمر الوزارة الواحدة شهراً ونصف أي أن متوسط عمر الوزارات قد اتجه للانخفاض بسرعة ، وهذا يعد مظهراً لعدم الاستقرار من ناحية ، إلا أنه يعد أخذ عوامل عدم الاستقرار من ناحية أخرى نظراً لأنه يتضمن بالضرورة عدم استقرار السياسات المتبعة والتي كانت تتناقص من حزب إلى حزب وتختلف عن شخص إلى آخر ، ويبدو ذلك بوضوح بالرجوع إلى سجل رؤساء وزراء مصر خلال الفترة موضع المناقشة ، وهم ، شخصيات ، تولى ثلاثة منهم الوزارة مرتين خلال هذه الفترة فقط واستمر بعضهم في الحكم لأيام أو أسابيع قليلة .

ثانيا : اقامة تنظيمات سياسية شكلية ترفع شعارات الاصلاح مثل « جبهة مصر » التي كونها على ماهر في نوفمبر ١٩٤٥ ، وارتبط بذلك أيضا رفع حكومات الاقلية لشعارات التطهير ومحاربة الفساد لمحاولة ترك الانتطباع لدى البرأى العام بوجود تغير ، الى جانب الرغبة في هدم زعامة الوفد ، ولكن غايلية هذه الوسيلة كانت محدودة للغاية ، لانه كان من الواضح انها قامت على ايجاد كباش غداء للنظام ككل ، وانها تمت على أسس جزئية وانتقائية ، لان الملك وبعض افراد أسرته وحاشيته كانوا ضالعين في الصفقات والعمولات ونشاط البورصة ، كما ان بعض شخصيات حاشية الملك الذين ارتبطوا في اذهان الجماهير بالاثراء غير المشروع ، قد دخلوا هذه الحكومات التي رفعت شعارات التطهير ، ولعل اهم مثال على هذا دخول كريم ثابت الوزارة قبل الاخيرة في العهد الملكى ، النى قام حسين سرى بتشكيلها في ٢ يوليو ١٩٥٢ .

ثالثا : السعى للحيولة دون التعبير عن التغيرات الاجتماعية والسياسية بوسائل شتى من بينها مصادرة الصحف المعارضة ، واحكام قبضة النخبة المالكة على ادوات الاعلام وشن حملات ضد قيادة الوفد والاحزاب الوطنية بل ومحاولة اغتيال بعضها بواسطة الحرس الحديدى الذى شكله القصر ، واطلاق البوليس للرصاصة لفض الاضرابات والاعتصامات وتكرار استدعاء الجيش للمشاركة في نفس المهمة كما حدث بالنسبة لاضراب عمال المحلة ، وعمال الشركة الاهلية للغزل ، والنرسانة البحرية بالاسكندرية ، وان كان البوليس ذاته كجهاز قد عرف ظاهرة الاضراب وذلك حين اضرب رجال الشرطة في القاهرة خلال شهر ابريل ١٩٤٨ .

رابعا : محاولة احتواء التوترات الاجتماعية والسياسية ، وذلك بأساليب مختلفة من بينها القاء مسئولية ظواهر المسخط والتضرر على جهات خارجية ، أو اتهام التنظيمات المحلية التى تتولى قيادة عمليات الاحتجاج بالعمالة لقوى اجنبية ، ومحاولة ايجاد أسس دينى لشرعية الحكم القائم بالاعلان الذى ظهر في ٥ مايو ١٩٥٢ عن انتساب الملك السابق « لاسرة النبوية الشريفة » وذلك بالاضافة الى عملية ضرب القوى المناوئة للنخبة الحاكمة ببعضها البعض ، ودفعها للصدام بدلا من تكوين جبهة متحدة ضد القصر والنظام القائم بمرمته .

وقد صانفت هذه المحاولات نجاحا جزئيا في تأجيل انهيار النظام ، إلا أنها لم تستطع الخيلولة دون حدوث ذلك الانهيار خاصة وأن قيادة النظام قد أصيبت بنوع من « المعنى السياسى والاجتماعى » فرغم أن المؤثرات كانت تزداد وضوحا كل يوم ، فإن تحليل سلوك النخبة الحاكمة لا يشير إلى أنها أدركت جدية حجم الخطر الذى كان يهدد نظامها ، وحتى إذا كانت بعض عناصرها قد أدركت ما بدا واضحا لصحفى أجنبى أقام فى مصر لبضعة أيام مثل السوب ، غائها لم تستطع صنع سياسات قادرة على استيعاب التغيرات الجديدة بفاعلية بما صنع مناخا ملائما لنجاح الثورة ■

الفصل الثانى

النظام السياسى فى عهد الثورة

- ١ الاستقرار السياسى عبد المنعم سعيد
- ٢ المشاركة السياسية اسامة الغزالى حرب
- ٣ التعبئة السياسية مجدى حماد
- ٤ المرأة والحياة السياسية أمل الشاذلى

[١] الاستقرار السياسي

الحديث عن الاستقرار السياسي مسألة هامة عند تناول تطور نظام سياسي ما ، ليس فقط لأنها تحدد مدى الاستمرارية في هذا النظام ، وقدرته على ملاءمة الظروف الجديدة داخليا وخارجيا ، وفعاليته في استيعاب القوى السياسية ، بل أيضا هو أحد المؤشرات على قدرة النظام على التحية الاقتصادية المتوافرة والمكثفة باعتبارها القضية الأولى لشعب من الشعوب الحديثة الاستقلال ومن بينها مصر .

ولعل المشكلة التي سوف تواجهنا هي تعريف وجهي العملة « الاستقرار السياسي » « عدم الاستقرار السياسي » باعتبارهما الظاهرة موضع البحث . أن هذا التعريف يمكن أن يجنبنا غموض التعبيرين والتعريفات المتعددة التي دأب علماء السياسة على وضعها لكلا التعريفين . ولا شك أن التعبير الأول في أوسع معانيه يشير إلى درجة من الاستمرارية النسبية في الظروف وأنماط التفاعل المتواترة داخل النظام ، مع قابلية للتغيير غير المفاجيء الذي يكون موضع الاتفاق العام من العدد الأكبر من السكان . التعبير الثاني يشير إلى درجة من قابلية النظام السياسي للتغيير من قبل أعمال تتم خارج الشرعية حيث يمكن ذكر أمثلة من أنماط العنف المختلفة وأشكال التحرك الثوري التي تعبر عن رفض النظام . ولكن التعريف يظل ضيقا ويمكن أن يتسع ليشمل أيضا مدى قدرة أجهزة النظام على التماسك الذاتي بحيث يعزل فيها درجة الاستقرار الحكومي وقدرة التنظيمات السياسية أو التنظيم السياسي الواحد على العمل بفعالية وأيضا مدى التماسك الداخلي فيها وحجم التفتت وأشكاله الظاهرة وغير الظاهرة داخلها .

المشكلة الثانية التي سوف نتعرض لها أن كلا التعبيرين يتعرضان لأحكام « أخلاقية » بحيث يبدو أن الاستقرار السياسي يعبر عن

« فضيلة » في النظام السياسي ، وان عدم الاستقرار يشير الى « خطيئة » غير مرغوب فيها في النظام . والحقيقة ان كلا الظاهرتين لا يمكن الحكم لهما او عليهما الا بارتباطهما بالظروف المتعلقة بالدولة في مرحلة تاريخية معينة . فلا يمكن للاستقرار السياسي ان يكون « فضيلة » في ظل نظام متخلف تتحكم فيه قيم القبلية والرجعية والتخلف . فالنظام السياسي اليميني تحت حكم الإمامية خير تعبير عن ذلك . هنا فان عدم الاستقرار قد يكون « فضيلة » ، لأنه يعني نمو عناصر الرقعة وتفكك النظام السياسي الذي قد يشير بتغيير في النظام السياسي كله . معنى ذلك ان الاستقرار من عدمه ليس تعبيراً مجرداً بسهل الحكم عليه ، فهو يختلف اختلافاً بيناً حين تسود مؤسسات سياسية واجتماعية ، وتكون هناك قيم سياسية واجتماعية موضع الرضا العام كما في الدول المتقدمة رأسمالية كانت او اشتراكية . عنها في الدول المتخلفة حين تكون تعبيراً عن ركود الحراك الاجتماعي وتخلف البيئة السياسية .

ولكن الذي قد لا يكون هناك خلاف عليه بين الباحثين ان الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، تحتاج في مرحلة انتقالها الى الاخذ بالتحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الى درجة مناسبة من الاستقرار السياسي توفر الارضية الملائمة لعملية التطوير . واتبعوها عن السياسات قصيرة النفس التي تتغير خلال فترات زمنية متقاربة ، وحتى الذين يحتجون بالثال الصيني كتعبير عن استخدام عدم الاستقرار السياسي من خلال عمليات الثورة الثقافية المتكررة وعمليات التطهير المتعددة التي حدثت في نخبة النظام الحاكم من اجل التجديد السياسي والقضاء على الافكار والتقاليد القديمة ، يقومون في خطأ مخيف . فالنظام الصيني ورغم تعرضه لاكثر من فترة من عدم الاستقرار في سنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، فان ذلك لا يلغي وجود قوة استمرارية ضخمة ومؤثرة وهي الحزب الشيوعي الصيني وزعامة تاريخية وأسطورية هي زعامة ماو ، وكلاهما كفدرجة من « التوجه » العام للمجتمع نحو التحديث والتنمية وايضا الاستقرار .

وبالنظر الى النظام الشيوعي فبانتنا تجد في الوثيقة الأولى في يبدو تعبيراً عن درجة كبيرة من الاستمرارية والثبات ، فالقيادة فيه استقرت لرئيسين فقط للجمهورية هما جمال عبد الناصر وانور

السادات ذلك اذا استبعدنا السنوات الثلاث الاولى من عمر الثورة من جانب آخر فان الشرعية التي اعلنها الزعيمان هي شرعية ثورة يوليو وأهدافها الستة والتطويرات التي لحقت عليها خلال الحقبة التالية سواء تحت قيادة عبد الناصر أو حكم السادات . بمعنى آخر أن الاستناد الى الثورة وشجب ما عداها ظل هو الشرعية التي استند اليها الزعيمان بغض النظر عن تفسير كل منهما لها .

ولكن اذا تخينا هذه النظرة المباشرة جانباً ، فسوف نجد علامات عديدة تشير الى وجود درجة من عدم الاستقرار السياسى ، اذا ما تتبعنا - بالتحليل الكمي - التغييرات فى السلطات الرئيسية فى الدولة ، ومظاهر عدم قدرة النظام على استيعاب القوى السياسية .

بالنظر للسلطة التنفيذية سوف نجد انه يمكن التمييز بين اربع مراحل :

الاولى : من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٧ ابريل ١٩٥٤ وشهدت ٦ تغييرات وزارية وهى ما يعنى أن متوسط عمر الوزارة الواحدة لم يزد عن ثلاثة شهور .

الثانية : وهى التى استمرت حتى ٢٤ مارس ١٩٦٤ وهى التى تولى فيها عبد الناصر الوزارة وأجرى خلالها خمسة تعديلات وزارية فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ومعنى ذلك حدوث تعديل وزارى كل عامين تقريبا .

الثالثة : واستمرت حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وشهدت خمس وزارات ، أولاها برئاسة على صبرى من مارس ١٩٦٤ حتى ٢٩ يونيو ١٩٦٥ ثم وزارة زكريا محيى الدين واستمرت حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ثم وزارة صدقى سليمان حتى ١٩ يونيو ١٩٦٧ ثم عاد عبد الناصر وترأس الوزارة مرة أخرى حتى ١٠ مارس ١٩٦٨ حيث شكل وزارته الاخيرة التى استمرت حتى وفاته . ويعنى ذلك أن متوسط عمر الوزارة خلال الستة أعوام الاخيرة من الحقبة الناصرية وصلت الى ١٤ شهرا تقريبا .

الرابعة شهدت ثلاث وزارات برئاسة د. محمود فوزى خلال الفترة ما بين ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ حتى ١٧ يناير ١٩٧٢ ، تلاها وزارة برئاسة د . عزيز صدقى استمرت حتى ٢٧ مارس ١٩٧٣ حيث تولى

الرئيس السادات الوزارة بنفسه مرتين خلال الفترة التي امتدت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ حيث تولاها د . عبد العزيز حجازي حتى ٢٩ أبريل ١٩٧٥ حيث تولاها ممدوح سالم حتى الآن وشكل خلال هذه الفترة وزارتين . وبذلك فإن المرحلة الرابعة من عمر الثورة عرفت ٩ وزارات كان متوسط عمر الواحدة منها تسعة شهور تقريبا .

نخلص من ذلك أن عدد الوزارات التي عرفها نظام يوليو تبلغ ٢٥ وزارة بمتوسط وزارة كل عام تقريبا ، وتواتر على هذه الوزارات عشرة رؤساء هم : على ماهر ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، على صبرى ، زكريا محيي الدين ، صدقي سليمان ، محمود فوزي ، عزيز صدقي ، عبد العزيز حجازي ، ممدوح سالم .

بالنسبة للسلطة التشريعية :

شهدت المرحلة الثانية اعلانات دستورية بدأ أولها بإعلان الدستور في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتلاه الدستور المؤقت الذي ينظم فترة الانتقال وأعلن في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، ويألف من ١١ مادة ، ستة منها مبادئ عامة وخمسة عن تنظيم الدولة : مادة تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحمايتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، ومادتان تخولان مجلس الوزراء تولى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، والمادة الرابعة تقيم من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مؤتمرا عاما ينظر في السياسة العامة للدولة والمادة الخامسة تقرر أن القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون . وكان معنى ذلك ادماج السلطتين التنفيذية والتشريعية معا ، وبإلغاء السلطة التشريعية كلية كان يعنى أن استقلال القضاء لا وجود له .

تلى الإعلان الدستوري في ١٩٥٣ الدستور الدائم الذي صدر في ١٦ يناير ١٩٥٦ الذي أعلن من مصر جمهورية رئاسية ينتخب فيها رئيس الدولة بالاستفتاء ويتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة . ونص على انتخاب مجلس للأمة ، ولكن رقابته على الوزارة فردية ولرئيس الجمهورية حق حله ، وحق الترشيح له مقصور على الاتحاد القومي الذي يتم تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية ، وبذلك تم استيعاب السلطة

التنفيذية والتشريعية وأصبحت سلطة رئاسة الجمهورية أقوى السلطة في الدولة بعد انتهاء مجلس قيادة الثورة .

. وقد ظلت سمة هيمنة رئاسة الجمهورية هي الصفة الملزمة لسكانه الإعلانات الدستورية التالية : فقد ألغى الدستور الدائم بإصدار دستور الوحدة المؤقت في مارس ١٩٥٨ الذي تولى فيه رئيس الجمهورية أيضا السلطة التنفيذية ، وكون مجلس الأمة باختيار رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس في كل من مصر وسوريا ، وبعد الانفصال صدر بيان دستوري في سبتمبر ١٩٦٢ وصدر بقرار من رئيس الجمهورية بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ، وظل هذا البيان قائما حتى أعلن الدستور المؤقت في ١٩٦٤ الذي دعم أيضا سلطات رئيس الجمهورية ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية عندما أعطى الرئيس حق حل البرلمان وما نص عليه من سيطرة الاتحاد الاشتراكي واعتباره السلطة المثلثة للشعب ، وأجازة الدستور للبرلمان حق تفويض الرئيس حق إصدار القوانين واستخدام ذلك في عام ١٩٦٧ عشية الحرب واستمر يمارس عدة سنوات . وفي عام ١٩٦٩ صدر إعلان دستوري بإضافة حكم جديد إلى المادة ١٤ من الدستور المؤقت وأخيرا جاء الدستور الدائم في ١١ سبتمبر ١٩٧١ الذي يدمج أيضا بين السلطات مع قدر من الاختلاف يتعلق بتصوير الدستور لرئيس الجمهورية باعتباره حكما بين السلطات ومتوليا للسلطة التنفيذية ، ولا يعطى له حق حل المجلس التشريعي بشكل مطلق فيشترط لذلك وقف جلسات المجلس ثم طرح الأمر على استفتاء شعبي .

إن ذلك يشير إلى وجود تغيير أو تعديل دستوري كل ثلاثة أعوام من عمر الثورة ، وأن هذه الإعلانات الدستورية السنة الأساسية لها تدعيم سلطة رئاسة الجمهورية باعتبارها سلطة خاصة ذات سمات متميزة تفرق عن السلطة التنفيذية وتعلوها ، وتعلوها السلطة الوحيدة التي تميزت بالاستقرار النسبي طوال سني حكم الثورة .

فيما يتعلق بالبرلمان شهدت الثورة ستة برلمانات جاء أولها في يوليو ١٩٥٧ ، ولكن بعد الوحدة المصرية السورية تكون مجلس الأمة مؤقت تم اختياره من أعضاء مجلس الأمة في البلدين ، ولم يستمر فيه سوى ١١ شهرا حيث انتخب مجلس الأمة في عام ١٩٦٠ استمر حتى الانفصال وانتخب المجلس الرابع في مارس ١٩٦٤ حيث ظل

بحسب نونمبر ١٩٦٨ . وانتخب مجلس خامس للامة تم حله وانتخب « مجلس الشعب » هذه المرة في عام ١٩٧١ بعد أحداث ١٥ مايو وهو المجلس الوحيد في عمر الثورة الذي اكمل مدته الدستورية حتى ١٩٧٦ حيث انتخب البرلمان الحالي . نخلص من ذلك الى وجود ست هيئات تشريعية في عهد الثورة يبلغ متوسط عمر كل منها أربع سنوات ولم يكتمل لاي منها فترته الدستورية سوى للبرلمان السادس ، وشهدت البلاد فترات كثيرة لم توجد فيها سلطة تشريعية منتخبة في البلاد أو تملك سلطة اصدار القوانين حين قامت بتفويض حقها الدستوري لرئيس الجمهورية .

الحياة الحزبية والتنظيم الشعبي :

لم تستقر الثورة على صيغة واحدة للعمل السياسي والشعبي فبعد قيام الثورة وفي عام ١٩٥٣ شكلت « هيئة التحرير » كتتنظيم سياسي للثورة ، واعلن عن ذلك وسط سلسلة من الاجراءات التي ألغت دستور ١٩٢٣ وألغت الاحزاب القائمة ، وجاء بيان الهيئة الجديدة مصرحا بانها ليست حزبا ولا جمعية ولا ناديا . بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، وأيضا كان المصري ، وأيضا كانت نزعاته وميوله ، فهو واحد في هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والانتاج .

مع اعلان دستور ١٩٥٦ نص فيه على اشاء الاتحاد القومي الذي يشكله المواطنون ليعمل على تحقيق اهداف الثورة وأعطى سلطة الترشيح لمجلس الامة وأعطى من الصلاحيات ما يجعله نمطا من مؤسسات السلطة الدستورية . بعد الانفصال تم حل الاتحاد القومي وأتى الاتحاد الاشتراكي العربي ليعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، وكان التنظيم الجديد تعبيرا عن الاجراءات الثورية الاجتماعية التي تمت والتي ضربت في الاساس المصالح الاقتصادية لقنات من المواطنين . ونص دستور ١٩٦٤ على ان الاتحاد سلطة تمثل التحالف وجاء البيان الدستوري لسنة ١٩٦٩ يشترط اصرار عضوية الاتحاد الاشتراكي كشرط صلاحية وشرط استمرار لعضوية مجلس الامة . أما من جهة بنائه الداخلي فتم اولا بالانتخاب على اساس مستويات تتصاعد من الوحدات الاساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه عام ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد تنظيمه الى مبدأ

الانتخابات من جديد في عام ١٩٦٨ . ثم أُعيدت انتخابات في ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٦ ظهرت فكرة المنابر السياسية والتنظيمات السياسية الثلاثة « يمين ويسار ووسط » ودخلت انتخابات مجلس الشعب في نفس العام حيث صارت لحزبا . وأخيرا أقر مجلس الشعب في العام ١٩٧٧ قانونا للأحزاب يقضى بوجود مرشحين للحزب : الأولى خلال الفصل التشريعي الحالي حيث توجد حزبية قصيرة بشرط توافر ٢٠ عضوا في مجلس الشعب لإنشاء أى حزب سياسي ، ثم المرحلة الثانية والتي يصير فيها لكل جماعة سياسية الحق في تشكيل حزب .

يتضح إذن أن الحياة السياسية والحزبية في مصر شهدت ما يقرب من ثماني مراحل تاريخية اختلفت فيها أشكال وأنماط التعبير السياسي المختلفة . ولم تكن المشكلة في تعدد هذه المراحل التاريخية فقط ، ولكن أيضا تعددت النظريات الايديولوجية والشعارات المعبرة عنها ورائعها . فممنذ بداية الثورة ظلت مبادئها الستة الشهيرة هي الوثيقة الأساسية للثورة ، ولكن مع بداية الستينات أصبح الميثاق الوطني « ١٩٦٢ » هو الوثيقة الأساسية للثورة ، تلاها برنامج ٢٠ مارس ١٩٦٨ ثم برنامج العمل الوطني في عام ١٩٧٢ ، وورقة أكتوبر ١٩٧٤ أي أنه كان للثورة خلال ربع قرن خمس وثائق فكرية وايديولوجية .

وإذا تجاوزنا الحديث عن السلطات والتنظيمات التي دزامة مؤشرات عدم الاستقرار ومحاولات الخروج عن الإطار القانوني للتعبير عن الرأي نجد أنه لم يقض وقت طويل على قيام الثورة حتى واجهت هذه المظاهر ففي ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تظاهر عمال النسيج مما أدى إلى القبض على ٥٢٧ عمالا وجرى تنفيذ حكم الإعدام في عدد من قادة هذه المظاهرات بعد ستة أيام من قيامها ، وفي شهر أكتوبر من نفس العام استخدم بعض ملاك الأراضي في الصعيد أدوات العنف المسلح لمنع تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عليهم وجرى تقديمهم للمحاكمة ، وفي ١٥ يناير ١٩٥٤ حلت جماعة الإخوان المسلمين وأعقب ذلك مظاهرات في الجامعة واشتباكات مع قوات الأمن مما أدى إلى إغلاق الجامعات في مارس ١٩٥٤ ، وبعد محاولة فاشلة لاغتيال عبد الناصر في ذات العام تم اعتقال ١٠٠ من الإخوان المسلمين وتقديمهم للمحاكمة .

أما فترة العشرة أعوام من أوائل ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ فانتسبت باختفاء أشكال العنف المختلفة ، وبدأ أن النظام نجح في احتواء أو عزل القوى والاتجاهات المعارضة له خاصة بعد اعتقال العناصر النشطة من الإخوان المسلمين والشيوعيين والوفديين في سنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ حتى حلت الأحزاب الشيوعية نفسها عام ١٩٦٥ وفي عام ١٩٦٥ بدأت علامات الخروج على الشرعية مرة أخرى فحدثت محاولة الإخوان المسلمين للقيام بقلب نظام الحكم ، وفي يناير ١٩٦٦ اكتشفت محاولة حسين توفيق لاغتيال عبد الناصر ، وفي الشهر التالي اكتشفت محاولة لإنشاء الحزب الشيوعي العربي .

بعد هزيمة ١٩٦٧ حدث تطوران سياسيان : أولهما من داخل السلطة ذاتها حين حاولت عناصر عسكرية مرتبطة بالمشير عبد الحكيم عامر تغيير نظام الحكم في أغسطس ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٧١ حاول عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي بالاشتراك مع علي صبري ومحمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة فرض إراء على رئيس الجمهورية انتهت بخروج هذه الجماعة من السلطة ومحاكمتها .

وثانيها ، تواتر ظاهرة المظاهرات والاضرابات الطلابية والعمالية بدأت في فبراير ١٩٦٨ ثم نوفمبر ١٩٦٨ وتكررت في أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ .

ان تحليل هذه المظاهر المختلفة يشير الى ان فترة الاستقرار الأساسية في النظام كانت بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ وهي الفترة التي شهدت أعظم إنجازات النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر فان الاستقرار الرئيسي في النظام كان في سلطة رئاسة الجمهورية ولم يمتد ذلك ليشمل باقي سلطات الدولة ، وامتد ليشمل ملاقته مع الجماعات السياسية الأخرى حتى ان الاحكام العرفية التي تخول الحكومة سلطات استثنائية في التشريع والقضاء ظلت هي السمة الملزمة لنظام الثورة .

فمن المعروف أن ثورة يوليو قامت والاحكام العرفية مفروضة منذ حريق القاهرة في يناير السابق لها ، واستمر الحكم العرفي حتى استفتاء على دستور ١٩٥٦ في شهر يونيو ثم فرضت الاحكام مرة أخرى في أكتوبر من نفس العام نتيجة العدوان الثلاثي واستمرت

حتى صدور الدستور المؤقت في عام ١٩٦٤ فرضت ولكن حل محلها
ثلاثون تدبير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يمنح رئيس
الجمهورية في الظروف العادية سلطات استثنائية وأخيراً فرضت
الاحكام العرفية مع حرب يونيو ١٩٦٧ . وخلال فترة الثورة عرفت
اشكال من المحاكمات الاستثنائية ذات الطبيعة الخاصة مثل محكمة
الثورة ومحكمة الشعب غير المحاكمات التي خضعت للقانون
العسكري .

وإذا كان لنا ان نقيم هذه المظاهر المختلفة ، فانه يكفي مقارنتها
بمرحلة ما قبل الثورة . فنجد انه خلال الفترة من ١٩٢٢ حتى ١٩٥٢
عرفت مصر ٤١ وزارة بمتوسط يبلغ وزارة كل تسعة شهور تقريبا
وهو معدل اقل مما هو بعد ثورة يوليو ، تناوب عليها ١٧ رئيسا
للوزارة وعرفت عشرة برلمانات لم يكتمل ايا منها سوى برلمان
١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وشهدت دستورين دائمين في عامي ١٩٢٣ ،
١٩٣٠ وتوقف العمل بالدستور خلال فترات طويلة وعرفت المرحلة
عديدا من الانتفاضات الشعبية ومظاهر العنف المسلح والاغتيال
السياسي مما يجعلنا نقر ان درجة الاستقرار السياسي كانت في ما
بعد الثورة اعلى بكثير منها قبلها . يبقى في النهاية ان نحدد
الاسباب التي كانت وراء هذه الدرجة من عدم الاستقرار السياسي
بعد الثورة ويمكن ان نورد لها على الوجه التالي :

١ - من المؤكد ان القحدي الخارجي كان أحد الدوافع وراء
التحركات والتغيرات الكثيرة في القيادة المصرية فقد كان على
الثورة ان تواجه مشاكل عديدة منها جلاء الانجليز ومشكلة السودان
ثم ظروف القحدي مع اسرائيل عبر ثلاث حروب ثم تحدى الوحدة
العربية الذي قاد الى عدة محاولات وحدوية في اعوام ١٩٥٨ مع
سوريا ، ١٩٦٣ مع سوريا والعراق ، ١٩٧١ مع ليبيا وسوريا كل
ذلك له اثره المباشرة وغير المباشرة على الوضع الداخلي في مصر .

٢ - ان طبيعة العملية الثورية ذاتها كانت تعنى تصفية النظام
القديم ، وتصفية المعارضة ومحاولات احتوائها وهو ما استلزم
تغييرات كثيرة في طبيعة النظام ، خاصة وان العنف الايديولوجي
للثوريين على الثورة جعل مصدر تركهم هو ارض الواقع ذاته او ما
كان في احيان كثيرة يطلق عليه «التجربة والخطأ»

٣ - أن اتفاق أعضاء مجلس قيادة الثورة على هدفى الاستقلال والتحديث فى مصر لم يكن يعنى نفياً لوجود تفلوت ضخمة بين أعضاء المجلس فى الرؤية الفكرية التى تعددت أشكالها من الإخوان المسلمين حتى الشيوعيين مما جعل هناك حالات متتالية من التصفية المستمرة لأعضاء المجلس على التوالى فخبلاً عن الخلافات الناشئة فيما بينهم لأغراض شخصية وزعامية .

٤ - أن الثورة شهدت قدراً ضخماً من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، ونقلت المجتمع مرحلة الاقسطاع والرأسمالية التقليدية الى مرحلة سيطرة الدولة على أدوات الانتاج واتباع بعض سمات الاشتراكية واعطاء ائقال نسبة للطبقات الشعبية ولا شك أن ذلك أدى الى وجود حاجة ملحة للتغيير المستمر .

٥ - أن ضعف أجهزة النظام السياسية وارتباطها بجهاز الدولة يجعلها غير قادرة على استيعاب القوى السياسية الأخرى .

المدارس الابتدائية		المدارس الثانوية		الجامعات	
المنطقة	عدد الفتيات	المنطقة	عدد الفتيات	المنطقة	عدد الفتيات
١١٢٠	٢١٧٤٧	٢٤٥	٢٨	١١٢٠	٢٨
١١٣٠	١٠٩٧١٥	٢٩	٩٢٨	١١٣٠	١٦
١١٤٠	٢٧٧٤١٠	٢٥	٢٥٠٣	١١٤٠	٤٣١
١١٥٠	٣٦٨٨٠١	٣٨	١٤٥٢٦	١١٥٠	١٨٢٤
١١٦٠	٩٩٧٢٦٦	٣٨	٢٨٧٤٤	١١٦٠	١٢٤١٤
١١٧٠	١٤٢٢٢٦٢	٣٨	١٥٠٧٦	١١٧٠	١٠١٢٣

المصدر : نفس المصدر السابق ص ٢٢

[٢] المشاركة السياسية

بين المنظمات الجماهيرية .. والمجالس النيابية

يقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الاختيارية «أو الطوعية» التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكاهم ، وفي صنع السياسة العامة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . أما الاحجام عن هذه الأنشطة أو عدم الاهتمام بها ، فانه يشير الى نوع من السلبية أو اللامبالاة . والاشكال التقليدية لهذه الأنشطة تشمل التصويت والمناقشات وتجميع الأنصار وحضور الاجتماعات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنيواب والممثلين البرلمانيين أما الاشكال الأكثر نشاطا للمشاركة فتشمل الانضمام الى الاحزاب ، والمساهمة في الدعاية الانتخابية ، والسمى الى الاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة .. الخ .

بهذا المعنى يعتبر حق المشاركة عنصرا أساسيا في الحكم الديمقراطي طبقا للفاهيم الغربية ، ولا ينفصل عن السمات العامة الأخرى للديمقراطية مثل قاعدة الاغلبية ، والقابلية للمساءلة ، والسيادة الشعبية ، والمساواة .. الخ ، وفي كل الحالات تتميز الديمقراطية الحديثة باتساع مفهوم المشاركة لضم كل مواطن ، ولا يقتصر على فئات أو طبقات محددة . وبهذا المعنى أيضا لا ترتبط المشاركة بالنظم الديمقراطية التقليدية ، بل ترتبط أيضا بنظم الحزب الواحد أو التنظيم السياسي الواحد ، عن طريق التصويت والتنظيمات الجماهيرية كمنظمات الشباب والتقنيات العمالية ، والمجالس الشعبية ، والتعاونيات والجمعيات الثقافية .. الخ .

ولكن تضمين مثل هذه الأنشطة الأخيرة في المشاركة محسلا نسائول .. فالكثير منها غير تطوعي ، كما أن بعضها قد لا يؤدي الى تمكين الجماهير من أحداث تأثيرها على السياسة العامة .

وعلى اختيار الحكام بقدر ما يكون أداة لخدمة النظام وتكريس
شعبيته ، ولا ينبغي طاقات الجماهير في بناء الدولة .

بناء على ذلك ، فإن الحديث عن المشاركة السياسية في ظل ثورة
يوليو يدور في الواقع حول الإجابة عن تساؤل محدد : إلى أي مدى
أسهم المواطنون في مصر على مدى ربع قرن في اختيار حكامهم
وممثلهم ، وفي تشكيل السياسات العامة سواء بشكل مباشر أو غير
مباشر ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل بالنسبة للأوضاع في مصر
يمكن أن تأخذ أبعاداً متعددة ، ولكن الأهمية الخاصة للتنظيمات
الجماهيرية والمجالس النيابية في تاريخ الثورة يجعل منها بالذات
نموذجين هامين لدراسة المشاركة السياسية في مصر الثورة .

التنظيمات الجماهيرية :

إذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو آخر وأهم التنظيمات
السياسية الجماهيرية التي ظهرت في ظل الثورة ، فقد سبقه هيئة
التحرير ثم الاتحاد القومي . أما هيئة التحرير فقد ظهرت كتنظيم
أساسي يستوعب نشاط الجماهير ، وكبديل للأحزاب القديمة التي
حلتها الثورة . وكانت بمثابة أول تعبير تنظيمي عن خروج الثورة
من نطاق العمل في الجيش إلى العمل الجماهيري الواسع . ومع أن
هيئة التحرير تكونت تحت شعارات « الاتحاد والنظام والعمل »
و « كلنا أعضاء في هيئة التحرير » وفي ظل برنامج وطني عام ، إلا
أن الإجراءات السياسية التي وجهت للأحزاب وأعمال قوانين
الطوارئ أدى إلى أحجام قطاعات من الجماهير عن النشاط
السياسي .

وفي خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ كونت ثورة يوليو الاتحاد
القومي أيضاً تحت شعار « كل المواطنين أعضاء في الاتحاد
القومي » وكان النقد الرئيسي الذي وجه للاتحاد القومي هو
« أن عناصر من الأقطاعيين وكبار الرأسماليين تسببت في الإبعاد
القومي وشلت فعاليته » .

وجاء الاتحاد الاشتراكي في ظل وجود وثيقة فكرية وهي الميثاق
وفي ظل وجود تحديد واضح للقوى المشاركة في الاتحاد الاشتراكي
يأنها « العمال والفلاحين والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية »

واستبعد الميثاق كبر مسلاك الإراضى وكبار الرأسماليين والعناصر
المعادية للثورة من حق المشاركة فى الحياة السياسية .

من الناحية العددية ، تبدو صورة المشاركة من خلال الاتحاد
الاشتراكي كبيرة للغاية ، فالاتحاد ضم عددا هائلا من المواطنين
وصل إلى نحو سبعمائة أوسبع الشعب المصرى ، ونسبة ٢ الى ٣ من
قواه العاملة . وطبقا لاحصاءات يوليو ١٩٦٤ كان عدد الاعضاء
العاملين بالاتحاد الاشتراكي ١٥٢٠٨٧١ عضوا وفى عام ١٩٧١
قدر هؤلاء الاعضاء بـ ٩٢٤٠٦٦٠ . كذلك فان آخر انتخابات
للاتحاد الاشتراكي « عام ١٩٧١ » تميزت بدخول اقسام واسعة من
الشباب من الجنسين الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و ٢١ سنة ،
وكان عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات ٣٤٩٠٥٤٠٣ من
بين ٩٢٤٠٦٦٠ هم الاعضاء العاملون فى الاتحاد الاشتراكي .

وفى انتخابات عام ١٩٧١ بلغ عدد مرشحي الاتحاد الاشتراكي
١٦٠ ألف مرشح فى ٥٧٢٠ وحدة أساسية وأجريت الانتخابات فى
٥٢٩٨ وحدة ، وأعلن نجاح المرشحين بالتركية فى باقى الوحدات .
أما فى انتخابات عام ١٩٦٨ فقد كان عدد المرشحين حوالى ١٨٠
ألف مرشح فى ٧٥٨٠ وحدة أساسية . ونجح فى لجان الوحدات
الاساسية عام ١٩٧١ - ٦٤٨٠٥٨ عضوا منهم ٢٢١-٢٨ ينطبق عليهم
تعريف العمال والفلاحين . أى بنسبة ٦٤ فى المائة تقريبا ، وهى
ظاهرة طبعها أغلبية انتخابات الاتحاد الاشتراكي . أيضا فان من
الاشياء ذات الدلالة ، أن نسبة الاعضاء العاملين فى الاتحاد
الاشتراكي فى المدن كانت أقل منها فى المناطق الريفية ، وطبقا لارقام
انتخابات عام ١٩٦٤ مثلا كانت هذه النسبة ١٢ فى المائة بالقاهرة ،
ولكنها تراوحت فى المناطق التى يغلب فيها سكان الريف بين ٢٠
و ٢٣ فى المائة .

هذه التوزيعات النسبية عكست رغبة النظام السنيانى فى أن يكون
الاتحاد الاشتراكي تنظيميا جماهيرية أو شعبية ، أكثر من تنظيميا
للتنمية وللصفوة ، حيث بدأ ذلك واضحا أيضا من نسبة حجم
عضوية الاتحاد الاشتراكي إلى اجمالى عدد السكان ذوى حق
التصويت فى مصر والذين بلغوا حوالى ٧ ملايين فرد . وبهذه
الطبيعة كان الانحدار الاشتراكي هيكلا ضخما خطط لأن يملأ المراكز
المحتلة للمعارضة وأن يوجه ويحتوى الصراع الاجتماعى

والسياسي ، ويعطى - في نفس الوقت - احسن استا بالانبناء
وبالتالى مظهرا بالمشاركة لدى الاعضاء .

ولكن فعالية الاتحاد الاشتراكي كوعاء لتنظيم المشاركة السياسية
للجماهير كانت اقل بكثير مما تدل عليه تلك الارقام . وبدا عجز
الاتحاد الاشتراكي عن تنظيم المشاركة السياسية وتنشيطها
واضحاً . من فقدان الاهتمام والالتزام بين قطاعات واسعة من
الاعضاء . واحد المؤشرات الهامة هنا هي اشتراكات العضوية ،
ففي مايو ١٩٦٨ نفج ٤ في المائة فقط من الاعضاء اشتراكاتهم ،
والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من العمال والفلاحين الذين كانت
اشتراكاتهم تدفع عن طريق الخصم الروتيني . ولذلك فلم يكن غريباً
أن العاملين في الزراعة ، وفي الوحدات الانتاجية الصغيرة والذين
لم يخضعوا لنظام الدفع الروتيني ، لم يتعدوا نسبة ٢ الى ٢ في
المائة وبدلاً من أن يقوم الاتحاد الاشتراكي بوظائفه السياسية ، اخذ
ثباتاً فشيئاً في الاضطلاع بالوظائف الادارية الحكومية ونشطت
القيادات التنفيذية والادارية لتولى المناصب القيادية فيه ، بحيث طبع
العمل في الاتحاد الاشتراكي بطابع اداري ومكتبي ، وظهر تركيز
شديد على رفع تقارير منفصلة الى المستويات الاعلى لتتأشى مع
تقاليد البيروقراطية ، ولا تعكس صورة موضوعية للرأى العام .
وانسهمت في امتصاص الاتحاد الاشتراكي كوعاء لتحقيق المشاركة
السياسية عوامل متعددة :

- فالاتحاد الاشتراكي نشأ - مثله مثل هيئة التحرير والاتحاد
القومي - خارج الهيكل القوي للسلطة السياسية في الدولة ، خاصة
وان سلطة ثورة يوليو نشأت قبل قيام تلك التنظيمات وليس بعدها . وظلت
عملية اتخاذ القرارات السياسية مركزة في القيادة السياسية العليا ،
ومجلس الوزراء والاجهزة المعاونة لهما اكثر من أى شىء آخر . ومع عجز
الاتحاد الاشتراكي عن الانسجام في صنع القرار السياسي ، وعين أن
يصبح سلطة سياسية حقيقية ، كان من الطبيعي أن يفرغ مفهوم
المشاركة السياسية من أهم مضامينه .

- أن بناء الاتحاد الاشتراكي تم في الاستحسان من جانب واحد ، أى
من جانب السلطة السياسية القائمة أكثر منه من جانب الجماهير
الشعبية . وقد أدى ذلك الى أن نظرت عناصر عديدة للانضمام
للاتحاد الاشتراكي باعتباره مسألة روتينية أو اجبارية . . أكثر منها

مسألة اختيارية ، سواء بدافع الخوف . . أو الانتهازية السياسية .
وإذا كانت أعداد كبيرة من المواطنين قد سعت الى الانضمام للاتحاد
الاشتراكي بدافع حقيقى لممارسة حقها فى المشاركة السياسية ، فإن
ذلك لم يبلغ أيضا دوافع الخوف أو الانتهازية .

ـ وتحت شعار أن العمل السياسى هو «خدمة الجماهير» سحبت
من الاتحاد الاشتراكي أهم وظائفه السياسية ليتولى - من ناحية
وبشكل متزايد - مهام تنفيذية وجزئية ، وبحيث تحددت - من ناحية
أخرى فالإنحداد الاشتراكي ، ليس كأداة للمشاركة الطوعية من جانب
المواطنين فى الحياة السياسية وإنما فى الأساس كأداة لتدعيم
النظام السياسى ، استنادا الى طبيعة بنائه الهرمى من القمة الى
القاعدة .

ـ وإذا كانت المشاركة السياسية تفترض أن للمواطن رأيا أو
موقفا سياسيا يبرر عنه . . فإن ما حدث بالنسبة للاتحاد الاشتراكي
ـ على العكس من ذلك تماما - كان هو تصنف المواطنين وأعضاء
الإنحداد الاشتراكي على أساس مهنى لا سياسى ، وظهر ذلك واضحا
ليس فقط فى المستويات التنظيمية المختلفة للاتحاد الاشتراكي وإنما
أيضا فى التشكيلات التحضيرية مثل اللجنة التحضيرية والمؤتمر
الوطني للقوى الشعبية وساعد على قصور الدلالة المهنية على
الاتجاه السياسى تلك المشكلة التقليدية التى عانى منها الاتحاد
الاشتراكي وأيضا مجالس الشعب حول تعريف العامل والفلاح .
فقد عرف المؤتمر الوطني للقوى الشعبية العامل بأنه « كل من
توافر فيه شروط الانضمام لل نقابات العمالية والفلاح بأنه . . كل من
لا تزيد حيازته عن ٢٥ فدانا » وفى انتخاب عام ١٩٦٨ قدم تعريف
جديد للعامل بأنه « الذى يعمج يدويا أو ذهنيا ، ويعيش من دخل
عملة ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية . وعرف الفلاح بأنه « من
لا يجوز أكثر من عشرة أفدنة وعمله الوحيد هو الزراعة ويقيم فى
الريف » ولكن هذا كله لم يمنع من تقدم الكثيرين من الرأسماليين
والموظفين والاداريين فى القطاع العام الى الاتحاد الاشتراكي
بوصفتهم عمالا وفلاحين .

مجلس الشعب :

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تمت ستة انتخابات لمجلس الشعب :
مجلس الأمة - سابقا - فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ .

١٩٦٩ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٦ . . تسجل مؤشرات على المشاركة السياسية فقد قفز عدد المواطنين المسجلين بجداول الانتخابات من حوالي ٤.٥٥ مليون مواطن عام ١٩٥٧ الى ما يقرب من ٦.٧٥ مليون عام ١٩٦٤ الى ٧.٥٠ مليون مواطن عام ١٩٦٩ الى ٩.٥٦٤ مليون في الانتخابات الاخيرة عام ١٩٧٦ .

والشيء الاول ذو الدلالة هنا ليس هو ذلك التزايد المطرد في عدد المسجلين في الجداول الانتخابية ، فذلك شيء بديهي تناسب مع زيادة عدد السكان وانما هو نسبة الذين يدلون بالفعل بأصواتهم ، فلقد كانت هناك شكوى عامة من انخفاض هذه النسبة في عدد من الانتخابات السابقة ولكن الأرقام لم تكن تبدو بالدقة الواجبة . فإذا اعتمدنا بالذات على أرقام الانتخابات الاخيرة في نوفمبر ١٩٧٦ التي هي بالتأكيد أدق من سابقتها - يظهر لنا أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم يبلغ حوالي ٢.٨٠٤ مليون مواطن « من بين ٩.٥٦٤ مليون مواطن مقيدين في الجداول الانتخابية » أي نسبة ٤ في المائة تقريبا ، وهذه بالطبع نسبة نشير - بشكل مباشر - الى ضعف درجة المشاركة السياسية ومع ذلك . . فلن وضوح الرقم وصدقه بداية لأبد منها لمواجهة تلك الظاهرة .

فإذا اعتمدنا مقياسا آخر للمشاركة « الأكثر فعالية » وهو عدد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب « ومن قبله مجلس الأمة وجدنا أن أقصى عدد للمرشحين كان في انتخابات ١٩٥٧ حيث بلغ عدد المرشحين حينها ٢٥.٨ مرشحين ، ثم انخفض الرقم بشدة في انتخابات عام ١٩٦٤ الى ١٦٩٨ مرشحا ، وبلغ أقل قيمة له في انتخابات عام ١٩٦٩ فوصل الى ٨٧٠ مرشحا ، وفي انتخابات ١٩٧١ زاد عدد المرشحين الى ١٥٢٢ مرشحا ، ثم زاد ايضا الى ١٦٦٠ مرشحا في انتخابات نوفمبر الماضي .

والانخفاض الكبير الذي سجل في هذا المظهر من مظاهر المشاركة السياسية في عام ١٩٦٤ عن عام ١٩٥٧ يقر - في جزء منه - بحزمان بعض العناصر من ترشيح نفسها لعضوية المجلس في فبراير عام ١٩٦٤ صدر قرار جمهوري بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، حيث اشترط هذا القرار فيمن يرشح نفسه - ألا تكون املاكه وامواله قد فرضت عليها الحراسة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

- ألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقا لاحكام قانون
الاصلاح الزراعى

- ألا يكون قد طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية بما يزيد عن مبلغ ١٠
آلاف جنيه ولذلك فليس غريبا ان نلاحظ ان من بين الاعضاء الـ ٢٥٠ فى
مجلس سنة ١٩٦٤ كان هناك ٧٦ عضوا فقط ممن كانوا أعضاء فى
مجلس عام ١٩٥٧ . كما يمكن ان يعزى هذا الانخفاض فى عدد
المرشحين الى حقيقة ان مجلس ١٩٦٤ كان هو الاول الذى تم تحت
شرطا انتخاب ٥٠ فى المائة على الاقل من العمال والفلاحين بما حمله
ذلك من تردد صاحب التجربة الجديدة .

أما اقل عدد للمرشحين فى المجلس والذى سجل عام ١٩٦٩
٨٧٠ فيمكن ان يفهم - ليس فقط فى ظل المناخ السياسى الذى ساد
البلاد فى أعقاب الهزيمة « يونيو ١٩٦٧ » ، وإنما أيضا فى ضوء
التدخل الواسع الذى مارسه الاتحاد الاشتراكى ، فالى جانب
اشتراط عضوية المرشح فى الاتحاد الاشتراكى كمسوغ للترشيح فى
مجلس الامة ، قام الاتحاد الاشتراكى بتبنى مرشحين له من العناصر
القيادية فى التنظيم ، وانحصرت معركة ١٩٦٩ الانتخابية بين ٣٥٠
من المرشحين الاعضاء القياديين و ٥٢٠ من المرشحين الاعضاء
العاملين فيه ولذلك لم يكن غريبا - وبعد ان خفت هذه القيود ان
ارتفع عدد المرشحين مرة أخرى بشدة ليصل الى ١٥٢٢ مرشحا عام
١٩٧١ ثم الى ١٦٦٠ مرشحا عام ١٩٧٦ .

أما النص على ضرورة الاقل نسبة العمال والفلاحين فى مجلس
الامة عن ٥٠ فى المائة ، فقد أحدث تغييرا كبيرا عن طبيعة المشاركة
السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب .

فى حين لم تعد نسبة العمال ٣ فى المائة من مقاعد المجلس
الـ ٢٥٠ عام ١٩٥٧ ولم يمثل الفلاحون فيه اطلاقا ، شكل العمال
والفلاحون نسبة ٥٤٣ فى المائة من عضوية المجلس عام ١٩٦٤ ،
ونسبة ٥٣٢ فى المائة فى مجلس ١٩٧١ ، ثم نسبة ٥٢ فى المائة فى
مجلس عام ١٩٧٦ . على ان المشاكل التى واجهت تحديد صفة
« العامل والفلاح » ، وتسلسل الكثيرين من خارج هاتين الفئتين
اليهما ، وضعف الوعي السياسى بصفة عامة ذا أهمية اقل بكثير مما
قد توحي به الارقام الرسمية .

وعلى سبيل المثال . . فان دراسة اجريت على نواب مجلس

الشعب ذوى الصفة العمالية فى محافظة القاهرة فى مجلس عام ١٩٧١ بينت أن هؤلاء النواب « وعددهم ٢١ نائبا » ينقسمون الى ٨ أعضاء مجالس ادارة أو مديرين ، و ٤ يعملون فى شركات أو مؤسسات أولهم مناصب ادارية ، و ٨ موظفين وليست لهم مناصب ادارية ، وشيخ مسجد ، وملاحظ مبان .

وبصفة عامة ومن وجهة نظر المشاركة السياسية ، مثلت التجربة البرلمانية لثورة يوليو اتساعا تدريجيا للنخبة الاصلية الصغيرة ، صانعة القرار ، بما يسمح به بمشاركة اوسع فى الحكم ، وهى الخطوة التى كانت تعنى - فى نفس الوقت - اخفاء الطابع المدنى على النظام العسكرى الذى نشأ فى بدايات عمر الثورة . ولقد كان مطلوبا من المجلس النيابى حتى عام ١٩٦٧ على الاقل أن يكون وسيلة لتوصيل الرغبات الشعبية للقيادة من ناحية ، ولتفسير وجهات النظر الرسمية أمام الجماهير من ناحية اخرى . وبهذا المعنى لعب المجلس دوره كصمام أمن وقناة للاتصال ووسيلة للتربية السياسية . ومن الناحية التشريعية المحضة انجز مجلس الامة « قبل مجلس الشعب » الكثير وعكس - باستمرار - القوى الاجتماعية الاساسية داخله . ولقد كان إنهاء المناقشات باتخاذ القرارات بالاجماع ، والحدود الموضوعة أمام المجلس للانغماس فى الشئون الخارجية والعسكرية ، « حزب اليمن مثلا » مؤشرات هامة الى المجالات التى ضعفت فيها السلطة التشريعية ازاء السلطة التنفيذية ، واضعفت بالتالى امكانيات المشاركة السياسية الحقيقية . ولكن لا شك أن الصورة اخذت فى الاختلاف تدريجيا ، مع الاخذ بالنظام الحزبى ، وبروز حق النواب « المستقلين » الامر الذى يحدث دفعة لا شك فيها نحو تعميق المشاركة السياسية من خلال مجلس الشعب .

ويظل فى النهاية هدف توسيع المشاركة السياسية واكسابها مضمونا حقيقيا هدفا عزيزا . فالمشاركة السياسية الفعالة للجماهير مصدر للحيوية ، وطاقة خلاقة وحصن ضد الاستبداد ، واداة لتفجير الابداع الشعبى وعن طريق ادخال الالوف والملايين الى حلبة السياسة وثبتون الدولة واعطاء الفرصة لكل مواطن للتعبير عن مصالحه وافكاره بأقصى درجة من الحرية ، تسهم المشاركة فى تأمين السلام والتقدم للمجتمع . ■

[٣] التعبئة السياسية

تمثل ثورة ٢٢ يوليو أحد النماذج التي يطلق عليها اصطلاحاً « نظم التعبئة » وهي النظم التي تبدأ عملية تغيير في مجتمع تقليدي بما يرافقه ذلك من انهيار بعض المؤسسات والنظم القائمة فيه ، فضلاً عن اقتلاع جذور ذلك المجتمع بما تتضمنه من قيم ومعتقدات وتحريك الناس نحو أنماط اجتماعية جديدة .

ويمكن القول ان الابتداء بهذه الحقيقة لا يتمق فقط مع التخطيط المنطقي لحصلة الثورة في ربع قرن - من الناحيتين النظرية والواقعية معا ، وانما يتفق أيضاً ، وهذا هو الأهم ، مع تصور قادة الثورة لدورهم والمهام التي تنتظرهم والإدوات الكفيلة بإنجازها . فلا شك ان مفهوم « التعبئة » كان أحد المفاهيم الأساسية لاستراتيجية الثورة ربما بحكم الأثر العسكري الهائل للقادة واستقبال المفاهيم العسكرية في محيط العمل السياسي .

وربما يغيد في هذا المجال بعض الأقوال لجمال عبد الناصر ، وردت جميعها في مناسبات مختلفة للاحتفال بعيد العلم .

■ « ان التنظيم السياسي هو علم التعبئة السياسية للمكانات الإنسانية وهو لا يختلف كثيراً في مفهومه العام عن علم التعبئة الاقتصادية للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية » .

■ « ان التفاعل بين الفن والعلم وبين الحرية في أطوارها المختلفة ، إنما هو تفاعل مستمر متحرك متجدد لا نجوة فيه ولا انفصال بين دوراته » .

ان دور الفن يكون أكثر بروزاً في التعبئة المعنوية اللازمة لدفع الكفاح السياسي ، كما ان دور العلم أكثر بروزاً للتعبئة المادية اللازمة لدفع الكفاح الاقتصادي والاجتماعي » .

■ « ان التعبئة الوطنية لكل الطبقات هي الوسيلة الوحيدة لدفع التطور في جميع مجالاته بسرعة وكفاية »

وتحدد هذه الأقوال - من ناحية أخرى - أهداف ومجالات عملية التعبئة السياسية فضلاً عن المناخ الذي كانت تتحرك في إطاره والادوات التي عهدت القيادة الى استخدامها . ويمكن تركيز أهداف عملية التعبئة بالاضافة الى جانب هدم معالم ورموز النظام السابق ، في جوانب البناء الآتية : -

- الاحياء الوطنى والقومى : ولاء المواطن المصرى لوطنه ، وانتماء مصر للامة العربية ، ودخول الامة العربية العصر الحديث .

- التوعية الجماهيرية : اقتلاع قيم ورموز ومعالم النظام القديم وبناء وغرس قيم ورموز ومعالم النظام الجديد .

- التكامل السياسى : سراء على مستوى الجماهير أو بين الجماهير والصفوة الجديدة .

- الحشد البشرى : وراء معارك الحرية والاشتراكية والوحدة

الإطار السياسى - الاجتماعى

ومع ذلك يلزم تحديد الاطار السياسى والاجتماعى الذى انطلقت فى مواجهة عملية التعبئة وأول ما يلفت النظر فى هذا المجال ، ان الثورة لم تبدأ بنظرية ثورية متكاملة ، بل بشعارات ثورية تمثلت فى المبادئ الستة ومنذ اللحظة الاولى كرست قيادة الثورة جهودها فى النضال العملى المباشر تحقيقاً لهذه الشعارات ، لقد كانت هذه الشعارات تستند بغير شك على أرضية من الفكر السياسى والاجتماعى وان لم تكتمل معالمه فى نظرية محددة .

هذه البداية الفكرية غير المكتملة للثورة ، قد ضاعفت من أشواط التجارب ومراحلها وضاعفت كذلك من احتمالات الخطأ . فالثورة قد بدأت بقيادة من الجيش لا يؤازرها حزب سياسى ، ولهذا كان العمل المباشر والانجاز السريع - لا الفكر النظرى - هو طابعها المميز .

والثورة قد حملت منذ البداية عبئاً ثقالاً من المسئوليات العملية الثورية التى تتطلب الحل العاجل . والثورة قد استندت على جهاز الدولة القائم فى ذلك الوقت ، وسعت به الى تحقيق غاياتها الثورية برغم ما كان يتسم به من تفسخ وتخلف .

والثورة قد واجهت منذ البداية خصوما سياسيين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مما جعل قضية تثبيت السلطة الجديدة هي القضية الأولى .

ولكل هذه العوامل لم تركز الثورة جهودها للفكر النظري ، إلا في حدود ما يمس السلطة الثورية الجديدة ، أو يمتس الشعارات العملية التي راحت تناضل من أجل تحقيقها .

ومن ناحية ثانية . قامت الثورة بتصفية الطبقات الاقطاعية والراسمالية من مراكز السلطة السياسية ، إلا أن هذه الطبقات ظلت تمارس سلطانها الفكري بل راحت تتزين بالشعارات الثورية شكلا ثم تملؤها مضمونا بفلسفتها الخاصة وقد ساعد على ذلك الطابع النظري غير المكتمل للثورة فضلا عن عدة عوامل أخرى أهمها :

- تخلف العمل الثوري نسبيا في مجال الزراعة حيث يعيش ملايين الفلاحين وتسود القيم والتصورات التقليدية .

- انعدام التنظيم الثوري الحزبي الذي ينظم حركة الجماهير ويرفع مستوى وعيها ويوجه ارادتها . كانت الثورة تتحرك معبرة عن ارادة الجماهير مستندة إلى تأييدها ، ولكنها لم تكن تتحرك بالجماهير المنظمة .

على حين كانت الرجعية تتحرك بما يشبه الحزب السياسي بما لها من سيادة فكرية موروثية وملتصدة في قلب المجتمع الجديد .

ومن ناحية ثالثة : استطاعت غلبة البعثة منذ البداية بقية أساسية قسكاد تعزل الملايين من شعبنا عن ارتقاء السلم الثقافي والاجتماعي ، وهي عقبة الامية . والامية في حقيقتها ليست مجرد جهل بحروف الهجاء ، وإنما هي تخلف حضاري ثقافي عام ، يترك الانسان تحت رحمة التجربة التلقائية المباشرة والتيارات الفكرية السائدة ، كذلك الامية خلل اقتصادي واجتماعي في خطة التنمية ويتحدد حجم هذا الخطر بالحجم الذي تمثله الامية بين الشعب المصري وهي تبلغ ٧٠ في المائة . في المتويعط !

وفي وسط هذا الاطار بدأت وأنطلقت عملية التعبئة . .

ويمكن القول ان الثورة قد نجحت في نقل « رسالتها » السياسية والاجتماعية الى جمهور المواطنين بغض النظر عن تقييم مضمون تلك الرسالة « انظر الجدول المرفق حول تعريفات الاشتراكية » .

تعريفات اللاحين للاشتراكية العربية

الترتيب	المعنى	النسبة
١-	الوحدة والتعاون مع الآخرين	٢٨
٢-	المساواة	١٨
٣-	المشاركة في الشؤون العامة	١٦
٤-	التفاني والعهد	١٢
٥-	إزالة الفوارق الطبقية والاستغلال	٨
٦-	إصلاحات لتحسين ظروف المعيشة	٦
٧-	الاستقلال الذاتي أو حكم الشعب	٤
٨-	التعاون بين الامم	٤
٩-	استجابة سلبية	٢
١٠-	لا يعلم	٨
١١-	لا اجابة	١٨

Ilya F. Hafik: The Political Mobilization of
Peasants. A Study of Egyptian Community.
(Canaug Fitzhenry B. Whiteside Limited, 1974)
١٧١ .

ولقد تمثلت نقطة البداية في اسقاط النظام السياسي القائم وما يستند اليه من شرعية وقيم فضلا عن رموز الطبقة الحاكمة فيه :
الغاء الاحزاب السياسية والالقباب - الغاء الملكية وإعلان
الجمهورية - الغاء دستور ١٩٢٣ - الغاء الملابس الرسمية ومحاربة
بطريوش .

ثم عادت الثورة الى غرس معالم نظامها الجديد ، حقا
كانت « ثورة من اعلى » تحقق فيها للقرارات الرئاسية أهمية فائقة ،

ولكنها نجحت فى ادراج - رموزها وقراراتها واجراءاتها ضمن
نظام القيم والمعتقدات المصرية :

• سواء على شكل شعارات سياسية هوجزة ذات دلالة
معينة :كلنا سيد فى ظل الجمهورية - ارفع رأسك ياأخى فقد مضى
عهد الاستعباد - حنارب .

• او مفاهيم كلية مجردة : العدالة ، المساواة ، تكافؤ الفرص ،
الحرية الوحدة العربية ، فاصبح هناك اعتقاد وايمان تلقائى بهذه
المفاهيم حتى بغير معرفة كيف ولماذا ؟

• او على مستوى الاجراءات والقرارات : مجانية التعليم -
فى المائة عمال وفلاحين - القطاع العام - اصلاح الزراعى -
القوى العاملة - مشاركة العاملين فى الادارة .

ويمكن القول ان استمرار التمسك بهذه الرسالة حتى اليوم هو
خير مقياس على نجاح الثورة فى عملية التعبئة السياسية - من
ناحية ، وان هذه العملية حققت هدفها المباشر فى تأكيد الولاء
السياسى وبلاورة شعور المواطن المصرى بالانتماء النفسى للوطن
والنظام الجديد برابطة تنظيمية - من ناحية ثالثة ، وربما يرد ذلك
الى مفهوم الثورة للتعبئة فضلا عن الادوات التى استخدمت فى هذا
المجال .

مفهوم التعبئة

فمن ناحية مفهوم التعبئة طبقا لممارسة الثورة طوال الفترة
الماضية يمكن ادراج عدة ملاحظات اساسية :

اولها : ان مفهوم الثورة للتعبئة غلب عليه طابعان : البيروقراطية
والامن . فالثورة لم ترتبط بالاحزاب ، بلعكس ألغت جميع الاحزاب
القائمة وقررت بناء تنظيمها السياسى الخاص وهو ما يعنى العداء
مع الصفوة السياسية السابقة . . ومن هنا برز خطران كبيران :

• فقد أصبح امن الثورة فى مقدمة الاولويات ، واصبحت
الدولة تدار وكأنها «مشلاق عسكرى» ضخمة يجرى فيه التركيز اولا
على النظام وبالأدق « الاتحاد » النظام ، المهمل .

.. عدم حدوث تغير في القيادة يتناسب مع التغير الذي أحدثته الثورة. ذاتها في البيئة الاجتماعية يستوعب ظهور طلائع القوى الجديدة خاصة العمال والشباب والطلاب .

ثانيها : اعتماد صحيفة جماعية للتعبئة تركز على الجهد الكمي والتأييد الرمزي للقوى الشعبية ورفض منطق الأحزاب من أسبابه سواء النعقد أو الحزب الواحد ، والتركيز على تعبئة « جميع طيقات الأمة » وهو ما أدى - جزئيا - إلى قرح التنظيم السياسي للثورة في مرحلة المعاقبة : هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي ، ويوضح ذلك أيضا :

.. تعدد المنظمات والتغير الدائم في هياكلها وقيادتها ، ثم محاولة خلق منظمات موازية لها أو مدعمة مثل التنظيم الطليعي في داخل الاتحاد الاشتراكي - منظمة الشباب - لجان المواطنين من أجل المعركة ،

.. تفكير عبد الناصر في الاستقالة من رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٢ ، وذلك لكي يتفرغ لرئاسة الاتحاد الاشتراكي والعمل السياسي الجماهيري .

الادوات والمؤشرات

ومن ناحية الادوات التي لجأت اليها الثورة في عملية التعبئة ، فإنه يمكن الإشارة الى عدد منها بالإضافة الى التنظيم السياسي :
أولا : دور الزعيم السياسي ، فلا شك ان خطب وتصريحات الرئيس كانت تشكل الأداة الرئيسية في عملية التعبئة بأهدافها المتعددة الأبعاد : النوعية ، التكامل ، الأحياء القومي ، الحشد ، ولذلك نلاحظ :

- انها في غالبيتها كانت تلقى باللغة العامية بأفصحة وأسهاب وبنكران ،
- أن منوسطها الشهري بمعدل ٤ خطب أو أحاديث صحفية .
- انها كانت تذاع على الهواء مباشرة من الاذاعة ثم التلفزيون ، وكذلك الاحاديث الصحفية ، وبرات متعددة بعد اذاعتها للمرة الأولى

ثانيا : وزارة الثقافة واجهزتها ، وليس من قبيل المصادفة مثلا ان تنشأ لأول مرة في مصر وزارة للثقافة والارشاد القومي « عام ١٩٥٧ » في نفس فترة انشاء وزارة الصناعة . ولقد ارتبط بذلك انشاء عدد من الاجهزة المتخصصة في عملية التعبئة . ونخص منها : تصور الثقافة الجماهيرية التي جرى تعميمها في جميع محافظات الجمهورية والهيئة العامة للاستعلامات وما كانت تختص به المناطق الريفية خاصة من اجهزة ارشاد وافلام سينمائية ثم المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب واخيرا تأميم قطاع السينما والمسرح ..

ثالثا : الاذاعة : وكان من اوضح المؤشرات على اهتمام الثورة بدورها الخطير في مجتمع تصل فيه الامية الى نسبة ٧٠ في المائة ما يلي :

.. زيادة عدد ساعات الارسال وانشاء محطات اذاعية جديدة .. صوت العرب ، الشرق الاوسط ، الشعب ..

.. تخفيض ثمن اجهزة الراديو وخاصة الترانزستور ..

ويمكن القول انه كان هناك اعتماد اساسي على البرامج الترفيهية في تحقيق اهداف التعبئة بصفة اساسية ويدخل ضمن ذلك الاغاني والانشيد الوطنية التي كانت تلقى قبولا شعبيا « الدوار - مصر التي في خاطري - الله اكبر - يا اهلا بالمعارك - .. الخ » ولذلك كان تخصيص وقت الاذاعة الاسبوعي للبرامج الترفيهية ٥٩٩ في المائة تليها البرامج الثقافية ١٩٢ في المائة ثم الاخبار والبرامج السياسية ١٦١ في المائة فالبرامج الدينية ٨٤ في المائة

رابعا : التلفزيون ، بدأ ارساله منذ ١٩٦٠ ، ونظرا لحيوية الدور الذي يمكن ان يؤديه فقد جرى تزويد المدن والقرى التي دخلتها الكهرباء باجهزة تلفزيون حكومية لعرضها في الميادين العامة ..

وفيما يلي نتائج بحث ميداني اجري على عينة من الفلاحين لتوضيح اهتماماتهم بالنسبة لبرامج الاذاعة والتلفزيون في الستينات وتفضيلاتهم لكل برنامج ..

الاذاعة %	انتلفزيون %	البرنامج
٦٠ر	٢٥ر	اغاني
٥٤ر	٣٠ر	القرآن والاحاديث الشريفة
٣٤ر	١٠ر	الاخبار والبرامج السياسية
٢١ر	٢٠ر	خطب الرئيس
١٧ر	٤٤ر	المسرحيات والبرامج الترفيهية
٥ر	٥ر	البرامج الريفية
٩ر	١٤ر	الالعاب الرياضية
٩ر	٧ر	متنوعات

Iliya F. Harik, op.cit., pp.140,142

* المصدر

ويوضح الجدول ان اكثر البرامج تفضيلا هي : الترفيهية 3
الاخبارية والسياسية ، الدينية وخطب الرئيس .

٤ - الصحف - جرى تأميم الصحف والمجلات جميعها واصبحت ملكية عامة وخاضعة لتوجيهات الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي مع بداية الستينات .

٥ - التعليم - ويمكن هنا التميز بين نوعين من الاجراءات كلاهما كان يخدم اغراض التعبئة السياسية .

الاول : ديمقراطية التعليم . . . وكان أبرز ملامحها تخفيض المصروفات التعليمية في جميع المراحل ثم الغائها تماما بحيث أصبح التعليم مجانياً وارتبط بذلك تحقيق مشاركة طلابية نسبية في ادارة الشئون الطلابية والمشاركة السياسية بصفة عامة

الثاني : المضمون الاجتماعي للمعرفة . . . فمع التحول السياسي والايديولوجي للثورة وخاصة في اعقاب قرارات يوليو ١٩٦١ - بدأت محاولات متعددة لتعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة التي تستند اليها بصفة عامة وخاصة في الكليات النظرية وقد ترافق مع ذلك

• ادخال ما سمي المقررات القومية «المجتمع العربى - ثورة ٢٣ يوليو - الاشتراكية فى جميع مراحل التعليم الجامعى»

• ادخل مادة التربية الوطنية فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى .

• تطوير مناهج التاريخ بالذات فى المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية فى محاولة لإعادة كتابة التاريخ المصرى والعربى على حقيقته .

ويبقى السؤال الاخير حول الآثار والنتائج السياسية لعملية المتبعة وهذه يمكن اجمالها فيما يلى :

أولاً : دخول سوانح جديدة فى اطار العالم السياسى وازدياد عدد المؤهين والراغبين فى المشاركة السياسية نتيجة لتزايد الوعى السياسى ، وبطبيعة الاحوال تحكمت قدرة النظام الجديد على استيعاب هذه القوى الجديدة فى درجة الاستقرار السياسى .

ثانياً : تغير طبيعة المطالب التى يتعرض لها النظام الجديد نتيجة لدخول قوى جديدة فى العملية السياسية وتطلعها الى حاجات اقتصادية واجتماعية لم تكن تسعى للحصول عليها من قبل وذلك بسبب التغير فى محل الاقامة والعمل والهجرة من الريف الى المدينة ويكفى ان نقارن بين قاهرة الملايون مواطن بقاهرة الملايين الثمانية .

ثالثاً : عدم القدرة على مواجهة هذه المطالب من خلال المؤسسات القائمة ومن هنا اعادة النظر بصفة مستمرة فى تلك المؤسسات بقصد تطويرها او بناء مؤسسات جديدة قادرة على مواجهة الظروف المستحدثة وترافق مع ذلك محاولة احتواء رغبة القطاعات المتزايدة من المواطنين للمشاركة فى العملية السياسية بالتركيز على السياسة الخارجية او بخلق اشكال رمزية للمشاركة والاعتماد على الشخصية الكارزمية . ويصل بنا ذلك الى قضية علم الاستقرار السياسى . .

[٤] المرأة والحياة السياسية

منذ قيام الثورة كان واضحا ان تحرير المرأة المصرية وتقدمها ورفع اسهامها فى الحياة العامة وفى اقامة المجتمع الجديد يعتبر أحد الاهداف الرئيسية التى تسعى الى تحقيقها . وتبرز المقارسة برزت ملامح تصور "هام" يحكم موقفه الثورة من المرأة وينتقد سياستها المخلفة تجاهها . وهو تصور ذو شقين :

شقي سياسى :

ينبع من فكرة ان الحرية لا تنجزا وانه طالما ان أحد أهداف النظام الجديد هو تحرير المواطن المصرى فان هذا التحرير ينبغى بالتبعية ان يشمل المرأة باعتبارها نصف المجتمع والفئة الأكثر معاناة من الحرمان من حقوقها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وهو ما يبرز بشكل واضح فيما جاء فى ميثاق العمل الوطنى حول المرأة فى باب الانتاج والمجتمع حين قال : « ان المرأة لابد ان تتساوى بالرجل ولا بد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

وشقي اقتصادى

ينبع من كون التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا للنظام مما يقتضى بالضرورة ترشيد سلوك المرأة كمستهلك من ناحية وتوسيع دورها الانتاجى من ناحية أخرى وهو ما أبرزه الرئيس السادات فى ورقة أكتوبر عام ١٩٧٣ قائلا « حين اتكلم عن الانسان المصرى فى مجال التنمية فاننى أعنى المجتمع كله أى الرجال والنساء لان المرأة نصف المجتمع وتعطيل المرأة عن المشاركة فى استراتيجيتنا الشاملة المتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف افراده .

وفى سبيل تحقيق هذا التصور اتخذت سلسلة من الاجراءات

والسياسات المتوازية في كافة المجالات سواء من خلال جهود مربية المرأة بشكل خاص - أو للمواطنين بشكل عام وكان من أهمها :

- منح المرأة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل في أول دستور أصدرته الثورة عام ١٩٥٦ حيث حصلت لأول مرة « على حق التصويت سواء في الاستفتاءات أو انتخابات مجلس الشعب أو التنظيمات السياسية بالإضافة لحق الترشيح في هذه المجالس والتنظيمات وتشجيعها بمختلف الوسائل على ممارسة هذه الحقوق » إلى حد أن نص هذا الدستور في مادته التاسعة عشرة على أن « تيسر الدولة للمرأة لتوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة » .

الحرص على تمثيلها في كافة التجمعات الرسمية وذلك بتخصيص أعداد معينة لتمثيلها ومكاتب أو مؤسسات خاصة للاهتمام بنشاطاتها فيلاحظ من نماذج ذلك حرص رئيس الجمهورية على أن يضمن العشر أعضاء المسموح له بتعيينهم في مجلس الشعب بعض السيدات وكذلك الحرص على تمثيل المرأة في التنظيمات السياسية المختلفة فشاركت في هيئة التحرير وكان من اللافت للنظر مشاركتها لأول مرة في تنظيماتها العسكرية وهي الحرس الوطني والتي كانت أول محاولات خلق مناخ يتقبل فكرة مشاركة المرأة في الحياة العامة . كذلك جاء تطبيق مناهج التربية العسكرية في المدارس على الجنسين خطوة أخرى على نفس الطريق . كذلك انشئ مكتب للمرأة في الاتحاد القومي وأمانة المرأة في الاتحاد الاشتراكي لتنظيم وتشجيع مشاركة المرأة في هذين التنظيمين مع فتح أبواب المشاركة من خلال الأمانات الأخرى أيضا . أيضا حينما انشئ التنظيم الشبابي وجهت عناية فائقة لتشجيع الفتيات على عضويته وإتاحة أوسع الفرص لهن في كافة مستوياته ولعل أحد أهم مؤشرات ذلك تخصيص أول فوج في معسكرات الأعداد للفتيات وقيام رئيس الجمهورية بزيارته وأجراء حوار مطول مع عضواته . وأخيرا جاءت فكرة إنشاء تنظيم نسائي مستقل منذ عام ١٩٧٠ في محاولة لتكثيف الجهود للنهوض بالمرأة وزيادة أسهامها العام بعدما اتضح من قصور في الفترة السابقة .

- مجانية التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية ثم الجامعة كان أحد الإجراءات التي لعبت دورا بارزا في إقبال المرأة على التعلم

وفى خروجها للعمل والمساهمة فى الانتاج . كما ساعد فى ذلك أيضا صدور القوانين المنظمة لعمل المرأة والتي تهتم بإعطائها كافة امتيازات الرجل فى الحياة العملية ومن نماذجها نص الدستور الدائم لعام ١٩٧١ فى مادة ١١ على أن « تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية »

كذلك فإن الأصل فى التشريعات العمالية هو عدم التفرقة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق التى تنشأ للعامل من عقد العمل والقوانين التى تخضع لها علاقته بصاحب العمل فإن قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ قد نص فى مادته الثانية على أنه « يقصد بالعمال كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه على خدمة صاحب عمل ونحت سلطته أو إشرافه » ويضاف إلى ذلك قيام الدولة بضمان التسهيلات التى تسمح لها بالجمع بين مسؤولياتها كأم وزوجة أسرة وبين عملها ومن أهم نماذجها القوانين التى تنظم إجازات الوضع والإجازات بدون مرتب بالإضافة للقوانين التى تفرض على المؤسسات التى تشغل مائة عاملة فأكثر إنشاء دور للحضانة .

- وأخيرا فقد بذلت الدولة جهودا مستمرة فى محاولة لتغيير النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة وغرس قيم احترام المرأة العاملة وضرورة المشاركة فى الحياة العامة والنظرة للمرأة كإنسان قادر على التفكير والتصرف ولتوعية المرأة بأهمية تحررها الإيجابي سواء حماية لحقوقها أو أسهامها فى بناء المجتمع الجديد . وكان من أهم أدوات النظام فى ذلك وبيئات الإعلام الجماهيرى ومناهج التعليم والتنظيمات السياسية المختلفة بالإضافة لبعض الإجراءات الإدارية التى أشرنا لجزء منها فيما يتعلق بالتعليم وقوانين العمل والتى كان من أبرزها أيضا إسناد بعض المناصب القيادية للسيدات مثل اختيار سيدتين لمنصب الوزارة وفتح مجالات العمل الدبلوماسى بالإضافة لاحتلال مواقع قيادية من التنظيمات السياسية والشعبية .

الممارسة الفعلية ومعوقاتها :

على الرغم من الإجراءات والتشريعات التى أشرنا إليها إلا أن استجابة المرأة جاءت أضعف بكثير من طموحات هذه الإجراءات والاهداف التى سعت إليها وينطبق هذا بالذات على صعيد المشاركة

السياسية ذلك ان اقبال المرأة على التعليم والعمل قد فاق بكثير اقبالها على ممارسة حقوقها السياسية وهو ما يمكن تفسيره من ناحية بتزايد اعباء المعيشة وضغط الحاجة الاقتصادية ومن ناحية أخرى بأنه اثر مباشر لانتشار التعليم وكفالة الدولة لحق العمل لجميع الخريجين منذ عام ١٩٦٤ . ويؤكد ذلك انه بينما صار تعليم المرأة وخروجها للعمل هو القاعدة الا ان مشاركتها السياسية ما زالت استثناء ينظر اليه المجتمع احيانا باعتباره مضيعة للجهود والوقت . وان اللقاء نظرة سريعة على ارقام التنجيل في جداول الانتخابات والقرشيح والعضوية في التنظيمات السياسية يؤكد هذه الحقيقة .

فبالنسبة لحق التصويت الذي كفله دستور ١٩٥٦ فقد جاء تجاوب المرأة معه ضعيفا منذ البداية فلم يتعد عدد المقيدات في الجداول الانتخابية ٢١٨٩ سيدة من بين حوالي خمسة ملايين في سن الانتخاب وفي عام ١٩٥٨ ومع حدوث تركيز معين على تشجيع السيدات على القيد ارتفع عدد المقيدات من حوالي ٦ آلاف الى ٢٥ ألفا وزادت نسبة النساء المقيدات الى الرجال من ١ في المائة عام ١٩٥٦ الى ٦ في المائة عام ١٩٥٨ ثم ٨ في المائة عام ١٩٦٣ ، ١٠ في المائة ١٩٦٥ ، ١١ في المائة من ٦٧ - ٧١ ثم ١٢ في المائة منذ ١٩٧٢ .

كذلك بالنسبة لعضوية مجلس الشعب تفاوت عدد السيدات من عضوين فقط في اول برلمان الى ثمانية عام ١٩٦٤ ، وسبعة عام ١٩٧١ ثم انخفض في آخر برلمان الى خمسة فقط .

اما في الاتحاد الاشتراكي فقد بلغت العضوية فيه بعد انشائه حوالي ٦ ملايين عضو ثم يتعد عدد السيدات من بينهم ٢٥ ألفا . وكذلك في آخر انتخابات للاتحاد الاشتراكي لم يتعد عدد النساء الماترات بعضوية لجان الوحدات الاساسية ١٢١ من بين ٥٨٦٠٠ عضو كما مثلت ١٦ سيدة فقط في المؤتمر القومي العام الاخير الذي عقد في عام ١٩٧١ وشارك فيه ١٥٤١ عضوا .

ولكن الملاحظة العامة التي تبصرى سواء على النواحي السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية فيما يتعلق بالمرأة هي ان النتائج القلبية اقل بكثير من طموح القوانين والاجراءات وان كثيرا من

حقوق وامتيازات المرأة في وثائق الثورة ظلت محدودة الاثر في مجال التطبيق وهو ما يمكن ارجاعه لعدة اسباب يرجع بعضها للمناخ السياسي والاقتصادي المعلم والاخر للقصور في تطبيق القوانين ، وتتحمل المرأة مسئولية البعض الآخر سواء بسبب تسليطها وعدم اهتمامها بممارسة حقوقها او بسبب وضعها الاجتماعي المختلف وما تعانيه من ضغط الامية والقمع الاجتماعي وصعوبات الحياة اليومية .

المستور عن ممارسة المرأة للعمل السياسي من خلال التنظيمات الشعبية على سبيل المثال ليس الا جزءا من القصور العام الذي تسبب عمل تلك التنظيمات عموما لاسباب مختلفة . كذلك فان مجارب التنظيمات النسائية قد ووجهت هي الاخرى بنوع من اللامبالاة من قبل القواعد العريضة للنساء بسبب انفصالها عن واقع هذه القواعد ومثكلتها الحفيمية واقتصادها على الشهرة والمكان الجري .

اما عدم ايمان الجماهير على الامتصاص والبرسيح فيرجع لقصور في وعي المرأة بأهميتها في المشاركة في اطار العظرة الاجتماعية المتخلفة التي تقصر دور المرأة على ذات البيت ولا ترى في الحياة العامة مجاء ملائما لها ، وهو ما يمكن ان يسمى ايضا بالصعوبات التي تعانيها المرأة في ميدان العمل سواء من حيث المساواة او من حيث توفير الظروف والتسهيلات اللازمة لها . معنى الزعم من ان الدستور وقوانين العمل نسائي تماما بين الرجل والمرأة كما اوضحنا ان هذا المنح الإيجابي على العمل خان به امره في ان بعض مجالات العمل ما زالت موصدة امام المرأة وان خيرا من الجهات تفضل عدم ترسيخ النساء للعمل بها كما ان فرص التدريب والبرسيح لا تذهبن مفتوحة امامها بنفس الدرجة .

وبالنسبة للقصور في تطبيق القوانين فان ذلك يصح ان ينجى ضوره فيما يتعلق بتسهيل على المرأة في الجمع بين مستوياتها في البيت وخارجها وهو ما نصت عليه ايضا الدساتير والقوانين التي فكرها حالاً حيث نجد انه من الناحية الواقعية لا يكاد يوجد اي نوع من التسهيلات المفروضة حتى دور الحضانة التي نجس عليها القانون وهو ما يزيد من اغباء المرأة ويستنفد طاقاتها ويحد من قدراتها على الانتاج والمساهمة في الحياة العامة ■

ملحق

أهم ما جاء فى المواثيق الأساسية للثورة عن المرأة

أولا : دستور ١٩٥٦.

مادة ١٨ : تكفل الدولة وفقا للقانون دعم الاسرة وحماية الامومة والطفولة .

١٩ : تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الاسرة .

٢١ : المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز فى ذلك بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

ثانيا : ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ « الباب السابع » الانتاج والمجتمع «

« ان المرأة لابد ان تتساوى بالرجل ولا بد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة »

ثالثا : الدستور الدائم ١٩٧١

م. ١ : تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

م. ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

رابعا : ورقة أكتوبر ١٩٧٣.

« نحن نتكلم عن الانسان المصرى فى مجال التنمية الاجتماعية . فإحدى أعنى المجتمع كله أى الرجال والنساء لأن المرأة نصف المجتمع وتعطيل المرأة عن المشاركة فى استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف إفراده .

الفصل

الثالث

الثورة وتغيير النظام الاجتماعى

① الاتجاهات الأساسية فى التغيير

..... ألقت حسن أغا

② الانجازات الاجتماعية للثورة

حساب الارباح والخسائر

..... عبد الحميد صلتوت

[١] الاتجاهات الأساسية في التغيير

كان لتورة يوليوسو أثر كبير على تغيير تسلسل البناء الاجتماعي في المجتمع المصري . فقبل قيامها كان ما يميزه وجود طبقتين واصحنيين ، طبقة محدودة العدد تملك في يدها مقدرات الامور السياسية والاقتصادية ، وطبقة معدومة لا تملك اي شئ ولا تجد الا الكفاف . ومما بيها ظهرت طبقة وسطى من كبار المهنيين والتجار والصناع الذين تمكنوا من تكوين بعض الثروات راسخات الصغيرة . وبعد التورة تغير شكل البناء الاجتماعي بعد نجاحها في تحديد الملكيات الزراعية وتاميم الشركات والمصانع والبنوك . ولكن شكل البناء الجديد لم يعد بعد واضح المعالم فالبعض يرون ان التورة قد نجحت في اذابة الفوارق بين الطبقات والبعض الاخر يرى انه قد تكوئت طبقات جديدة طفيلية وببيروقراطية حلت محل طبقة الاقطاعيين واحتفظت بالتمايز الطبقي على ما هو عليه .

وان يمكننا الحكم على صحة اي من هذه الاراء الا من خلال استعراض شكل البناء الاجتماعي قبل الثورة وبعدها لالقاء الضوء على هذه المتغيرات .

طبيعة البناء الاجتماعي قبل الثورة :

اذا استعرضنا طبيعة البناء الاجتماعي في مصر قبل الثورة نلاحظ ان التدرج الاجتماعي ارتبط ارتباطا وثيقا بملكية الارض التي كانت تضفي الى جانب ريعها الكبير هيبة اجتماعية واضحة . واهم ما تتميز به هذه الفترة وجود تناقض بين الملكيات الاقطاعية الضخمة وبين البطالة والقهر الاجتماعي للاغلبية العظمى من سكان

الريف مما أدى الى ازدياد حدة المشكلة الاجتماعية وظهور الصراع الاجتماعي بصورة واضحة ، ونجد انه كان هناك ألف مالك يمتلكون ١٩٧ في المائة من المساحة الكلية للأرض المنزرعة بمتوسط ١٢٠٠ هكتار للمالك . بينما ما يزيد على مليوني مالك « ٧١٧ في المائة من ملاك الأراضي » يملكون ١٣ في المائة فقط من المساحة الكلية بمتوسط ٤ هكتار للمالك . أي كانوا معدمين من الناحية الفعلية مما أدى الى هجرتهم الى المدن او القرى المجاورة بعد ان قاموا بتأجير أراضيهم الى الاقارب أو الجيران . أما الفلاحون المعدمون والذين لم يكونوا يمتلكون شيئاً من الأرض فقد كانوا يشكّون حوالي ١٣ مليون عائلة .

وكان كبار الملاك يمثلون الطبقة العليا في المجتمع ويمتعون بجانب تملكهم لأكبر نصيب من ثروة البلد ، ينفوذ سياسي كبير وتكاد معظم المناصب الوزارية ومقاعد مجلس الشيوخ وعدد كبير من مجلس النواب تقتصر عليهم . وكانت طبقة كبار الملاك تجد قوى اجتماعية وسياسية في حمايتها ممثلة في القصر والجيش والبوليس وكبار العلماء الذين لم يكن من مصلحتهم تغيير الأوضاع . ولم يكن هناك من يستطيع التصدي لهذه الطبقة العليا أو حتى مشاركتها سوى طبقتي - المهنيين وكبار التجار والصناع ، إلا انه حتى هؤلاء لم يحاولوا الدخول في صراع معها بل على العكس لوحظ محاولتهم الانسحاب الاجتماعي وسياسي في طبقة كبار الملاك وذلك عن طريق المصاهرة أو استغلال نفائض ثرواتهم المتراكمة من أعمالهم المهنية في شراء أراض زراعية . وقد زاد من ضعف هذه الطبقة المتوسطة وجود الأجانب بسيطرتهم الاقتصادية ، الأمر الذي أدى الى تحديد دور هذه الطبقة .

وكان من نتيجة دخول الصناعة الغربية مع وجود الأجانب سحب الزيادة في العمالة في القرى المحيطة بالمصانع بجانب امتصاص البطالة في نفس المدن القريبة وتولد عن ذلك طبقة عمالية جديدة في المدن تعرضت لقهر اجتماعي بسبب انعدام التأمين مع انخفاض مستوى الأجور والخدمات . وكان وضع نظيرتها في الريف أسوأ منها بكثير إذ أن أجر الفلاح لا يكاد يكفي بحاجياته الأساسية بجانب أن عمله موسمي الى حد بعيد .

جدول رقم (٢٢)

التركيب القطاعي للقوى العاملة في مصر قبل وبعد الثورة

كسبة مئوية

المنطقة	الزراعة	القطاع والصناعة	التشييد	النقل والمواصلات	التجارة والمال	خدمات	قطاعات اخرى
١٩٤٧ - ١٩٤٨	٢٤٤	٢٨	١١٤	٢٢	٨٧	٢١١٢	١٧٥
١٩٧١ - ١٩٧٢	٢٤٧	١٢	٤٢	٥٢	٩٢	١٩١	٢٢

أثر ثورة يوليو فى البناء الاجتماعى :

تيلور فكر : الثورة فى اذابة الفوارق بين الطبقات واقامة العدالة الاجتماعية : وكانت اولى خطوات تصحيح عدم التوازن الاجتماعى هى اضافة مضمون اجتماعى الى التنمية بهدف توزيع عادل للدخل وملكية رأس المال والثروة مع تكافؤ الفرص فى التعليم والخدمات المختلفة . وقد صدر قانون اصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ . بهدف تقليل سلطة كبار الملاك وتصحيح سوء التوزيع فى الملكية الزراعية . فليقد حددت ملكية الارض تدريجيا بعدة قوانين فى سنة ١٩٥٢ « ٢٠٠ فدان » سنة ١٩٦٠ « ١٠٠ فدان » سنة ١٩٦٢ « نزع ملكية اراضى الاجانب » سنة ١٩٦٩ « ٥٠ فدانا » .

وفى الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ حصلت ٣٤٢.٠٠٠ عائلة على اراض من هيئة اصلاح الزراعى .

يبين جدول « ١ » توزيع الاراضى الزراعية بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦٥ . ومنه يتضح ان متوسط مساحة الملكيات الصغيرة قد ارتفع من ٨ ر. الى ١٢ فدان نتيجة اعادة توزيع الارض . ولم تتأثر تقريبا الملكيات المتوسطة « من ٢٠ - ٥٠ فدانا » بينما اختفت تماما الملكيات الكبيرة التى كانت تشغل ١٩٧ فى المائة من الارض قبل اصلاح الزراعى . والى جانب هذا نجد ان المساحة الاجمالية للارض زادت فى حدود ٨ فى المائة وزاد عدد الملاك حوالى ٤ فى المائة .

« ورغم ان طبقه كبار الملاك فقدت سيطرتها السياسية الا انه نظرا لضعف البوعى السياسى للفلاح فان هذه الطبقة لم تفقد نفوذها الاجتماعى والاقتصادى فى الريف . ولتفادى هذا الوضع حاولت الثورة ان تجعل الفلاح يشارك فى الحياة السياسية بجانب المهنيين واعمال للذرجه التى اصدرت فيها قانون ٥٠ فى المائة على الاقل للملاحين والعمال . فلقد نص الميثاق والدستور وبيان ٢٠ مارس على انه يجب تخصيص نسبة ٥٠ فى المائة على الاقل للعمال والفلاحين من مقاعد جميع المجالس المنتخبة بما فيها مجالس الشعب » .

ووفقا لبدا لا جرية لاعداء الشعب اصدرت الثورة قانون العزل

السياسي الذي مؤداه أن يمنع من تثبيت عليه تهمة استغلال الجماهير من ممارسة حقوقه السياسية وبهذا ترفع سيطرة هذه الطبقة المستغلة لاقوات الشعب وحريته

وبالإضافة إلى ذلك تم تحديد حد أقصى للرواتب الحكومية وزيادة الضرائب والتأمين مع توجيه جزء من دخل الدولة الجديد إلى الخدمات الاجتماعية « العلاج والتعليم وغيرها » لخفض تكاليف الحياة على الطبقة الكادحة .

أما عن فئة العمال فلقد قامت الثورة بتخصيص عدد من المقاعد لهم في مجالس الإدارة وتعضيد نقاباتهم مع رفع أجورهم ووضع حد أدنى له وبتحديد ساعات العمل وتحسين ظروفه وتوفير المساكن الصحية بايجارات رمزية وانشاء المدارس والمستشفيات والنوادي .

وقد ارتفع دخل العامل بعد الثورة ووضع حد أدنى للأجور « في القطاعين العام والخاص » مع فرض التأمين الاجتماعي بصورة إجبارية يساهم فيها كل من العامل وصاحب العمل .

ونتيجة لانجاء الثورة للصنيع فقد وجهت الجزء الأكبر من الاستثمارات - إلى مجال الصناعة وتدعيم القطاع العام . إلا أن هذا ساعد على نمو طبقة جديدة بيروقراطية نشأت من الطبقة الوسطى ومن الصفوة العسكرية . وبديهي أن يكون لهذه الطبقة طموحات طبقية تزيد من سلطتها كلما كانت تفصل البرجوازية التقليدية . وكذلك لم تخل من انتهازيين استغلوا سلطتهم ضد الجماهير متنكرين للأدوار التي وعدوا بها الثورة .

ويظهر هذه الطبقة الجديدة واستحواذها على نصيب كبير من الناتج القومي ضاقت امكانيات التحسين المخطط لظروف حياة الطبقات الشعبية . فلقد استحوذت البرجوازية البيروقراطية على القوة الاقتصادية التي حد كبير تاركين للطبقة العاملة هامشا ضيقا يكفي بالكاد لتطلبات الحياة .

جدول رقم (١١٦)

هيكل ملكية الاراضي في الفترة بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٥

المستدل	المساحة	الملاك	المعدّل الأفقي (عدد الأقدنة للمساحة))	المساحة (الآلاف الأقدنة))	الملاك (بالألف))	
٢٠٢	٢٦١٣	٣٠٢٢	٨٠	٢١٢٢	٢٦٤٢	أقل من ٥ أفدنة
٧٠١	٦١٤	٧٨	٦١	٥٢٦	٧١	من ٥ إلى أقل من ١٠
١٢٨	٥٢٢	٤١	١٢٦	٦٣٨	٤٧	من ١٠ إلى أقل من ٢٠
٢٨١	٨١٥	٢٩	٢٩٢	٦٥٤	٢٢	من ٢٠ إلى أقل من ٥٠
٦٥٢	٢٩٢	٦	٧١٢	٤٢٠	٦	من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠
١٠٠	٤٢١	٤	١٤٥٢	٤٢٢	٣	من ١٠٠ إلى أقل من ٢٠٠
بحد أقصى	-	-	٥٨٨٥	١٢٢٢	٢	٢٠٠ فأكثر
٦٤٦٢	٢١٩١	.		١٨٨٤	٢٨٠١	الإجمالي

من جدول ٢ يتضح زيادة محسوسة فى نسبة العاملين فى قطاع الزراعة نتيجة لاعادة توزيع الارض . كما أن نسبة العاملين فى التعدين والصناعة قد ارتفعت الى أكثر من مرة ونصف بفضل مشروعات التصنيع المتعددة وهذا جلى أيضاً فى الزيادة الكبيرة التى طرأت على تعداد مدينتى القاهرة والاسكندرية وأسوان كما أدى التصنيع بالتالى الى زيادة النشاط فى قطاعات التشييد والنقل والمواصلات والتجارة .

وفى المدد من ١٦٤٧ - ١٩٦٠ زادت نسبة سكان المدن من ٢٠ فى المائة الى ٣٨ فى المائة « وقد وصلت فى سنة ١٩٧٦ الى ٤٢٩ فى المائة » علما بأن متوسط هذه النسبة لأفريقيا ١٩ فى المائة ، ٥٠ فى المائة لأوروبا و ٧٠ فى المائة للولايات المتحدة فى سنة ١٩٦٠ . ويعتبر هذا أحد المؤشرات لأجاء التصنيع فى مصر .

رغم الانخفاض الى الاحصائيات الضرورية والصحيحة لمعدلات توزيع الدخل قبل وبعد الثورة فإنه من الممكن عقد مقارنات بين بعض ملامح توزيع دخول الزراعة عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٥ . وإذا قدرت عدد الاسر غير المالكة للأرض فى عام ١٩٥٠ بـ ١٠٠.٠٠٠ ر.٢٧٠ أسرة وفى عام ١٩٦٥ بـ ٩٦.٠٠٠ أسرة وكان متوسط الاجور اليومية للذكور البالغين ينراوح بين عشرة قروش واثنى عشر قرشا وبين عشرين واثنين وعشرين قرشا . وكان عدد أيام العمل فى السنة ١٥٠ و ١٨٠ يوما على التوالى . وبناء على افتراضات معينة خاصة بتكوين الاسر العاملة وبمعرفة تفاوت الاجور على أساس السن والجنس يكون من الممكن تقدير متوسط الدخل السنوى للأسرة التى لا تملك أرضا و ٢٦ جنيها مصريا عام ١٩٥٠ و ٥٩ جنيها مصريا عام ١٩٦٥ . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن تكاليف المعيشة القروية قد ازدادت بحوالى ٧٠ فى المائة بين هذين العامين ، فيبدو أن الزيادة فى الدخل الحقيقى تصل الى ٣٣ فى المائة وهذا يعنى أن متوسط معدل النمو يقدر بـ ١٩ فى المائة سنويا .

أما بالنسبة للصناعة فلقد أدت التأمينات تلقائيا الى تحسين التوزيع النسبى للدخل والثروة عن طريق تحويل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة .

جدول رقم ((٣))

متوسط الدخل السنوى فى الصناعة

من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ / ١٩٦٧ تقديرا

بالجنيهات

١٩٦٧ / ١٩٦٦	١٩٥٢	
(٥٢٥) ٤٥٠	٣١٢	موظفون
(٢٠١) ١٦٨	٨٨	عمال
		<u>الاعمال الصغيرة :</u>
٢٨٠	١٢٠	التوظيف الذاتى
٦٠	٣٢	العمال
٦٠	٣٦	التراخيل والريف

يبين جدول « ٣ » أن متوسط دخل العمال الذين يتقاضون أجورهم بالاسبوع قد ازداد بنسبة مئوية أكبر من متوسط دخول المستخدمين . وإذا اعتبرنا الرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة فإن الزيادات التى طرأت على متوسط الدخل بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ - ١٩٦٧ تبدو أنها تساوى ٤٤ فى المائة للعمال و ٨ فى المائة فقط بالنسبة للمستخدمين . « الأرقام التى بين قوسين تضم الأرباح الإضافية وحصة أصحاب الأعمال فى التأمينات الاجتماعية » .

ولقد انخفض متوسط ساعات العمل فى الاسبوع من ٥١ الى ٤٩ ساعة فيما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ . كما أن الزيادات فى الدخل الحقيقى قد صاحبها انخفاض فى كمية الجهد المبذول نتيجة لتطوير الآلة وهذا ينطوى على ارتفاع فى مستوى الحياة الاجتماعية .

ولقد صدرت عدة تشريعات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين منها قرار بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بوضع حد أعلى للمرتبات قيمته خمسة آلاف جنيه مصرى سنويا . وقرار بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية الى ٩٠ في المائة على الدخول التى تزيد عن عشرة آلاف جنيه سنويا مع إعفاء الدخول الصغيرة من ضرائب الأيراد العام . الا أن هذا الهدف الاشتراكى الأخير لم يتحقق بعد لقصور جهاز الضرائب عن تحصيل أموال الدولة عند الممولين واضطراره لمساحتهم لضعف أجهزة الرقابة فيه .

ولا شك أن الثورة قدمت للطبقة العاملة ولجماهير الشعب الكثير رفح مستوى المعيشة واذابة الفوارق الطبقيه الا أن الزيادة المبرمجة فى عدد السكان وعدم السيطرة على التطلعات الطبقيه تؤدى الى تخليد المكاسب . وما لا شك فيه أن زيادة الوعي الاشتراكى الديمقراطى والنقد الذاتى هو الطريق الى التقدم وما زال الطريق طويلا ■

[٢] الانجازات الاجتماعية للثورة : حساب الأرباح والخسائر

يمكن القول بأن البعد الاجتماعى لثورة يوليو كان واضحا منذ قيامها . فقد نظرت الى ما قبلها من ثورات باعتبار أنها كانت تفتقد البعد الاجتماعى ، ولذلك حرصت على سد هذه الثغرة بالنص فى أول وثائقها وهو المبادئ السبعة . حرصت على أن تتضمن ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما اضافت فى تفسيرها لمفهوم الديمقراطية السبيلية بعدا جديدا هو الحرية الاجتماعية الذى يسير موازيا للحرية السياسية .

ويمكننا تلخيص مسار الثورة لتحقيق سياستها الاجتماعية فى ثلاثة اتجاهات :

- ١ - تحقيق العدالة الاجتماعية بتقريب الفوارق بين الدخول وإصدار القوانين المنظمة لعلاقات الإنتاج فى الزراعة والصناعة .
- ٢ - رفع مستوى المعيشة وزيادة الخدمات التى تكفل مستوى كريما للمواطن المصرى مثل الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والتأمينات .
- ٣ - تغيير الانسان المصرى وتطویر ثقافته القومية والشعبية .

أولا - فى مجال العدالة الاجتماعية

كان من أبرز سمات النظام الاقتصادى قبل الثورة هو سوء توزيع الدخول بين الافراد سواء فى مجال الزراعة وكان وقتها المجال الرئيسى للاقتصاد ، او فى مجال المال والاعمال . وقد اصدرت الثورة عدة قرارات تهدف الى تحقيق العدالة فى توزيع الثروة الوطنية فى اعوام ٥٢ ، ٦١ ، ٦٩ حيث تقرر تخفيض الحد الاقصى للملكية الاسيرة الى خمسين فداناً وكذلك يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية .

ولقد تم ذلك فى إطار ما سمته الثورة بإذابة الفوارق بين الطبقات والحل السلمى للصراع فيما بينها ، أما بالنسبة للمصريين ، والذين كانوا يعملون فى الأرض بالإيجار ، فقد رغبت الثورة شعار الأرض لمن بزرعها . ووفقا له أصبحت قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمسنجر عام ١٩٦٣ تضمن تخصيص النصيب الأكبر من دخل الزراعة الى صاحب الجهد الحقيقى فيها وهو الفلاح المسنجر ، بحيث لا يزيد نصيب المالك فيها على سبعة أمثال الضريبة ، وكذلك تضمن القانون الحيلولة دون التأجير عن طريق الوسطاء أو سمسرة الأرض ، بالإضافة الى ذلك صدرت عدة قوانين لتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتنظيم تشغيل الصبية والفتيات والنساء فى الأعمال الزراعية وكذلك عدة تنظيمات لرعاية عمال التراحيل وتقديم بعض الخدمات لهم .

ولقد توازى مع تلك الاجراءات عمليات استصلاح الاراضى بلغ اجمالها ٩.٨ آلاف فدان خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ وتم توزيعها على المصريين بالإضافة الى الاراضى المنتزعة من الاقطاعيين ، وبلغ عدد الاسر المستفيدة ما لا يقل على ٢٥٢ ألف عائلة حتى هذا التاريخ .

ويمكن القول بأن هذه الاجراءات قد نجحت فى تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والى تقليل الفوارق بين طبقاته ، وان لم تعدم عددا من أوجه القصور ونواحى النقد يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : لم توزع هيئة اصلاح الزراعى الأرض التى انتزعتها من الاقطاعيين بكاملها على الفلاحين ، بل استأثرت بجزء لا يستهان منها زرعته لحسابها ، مما أدى الى التقليل من عدد المستفيدين بأراضى اصلاح ، كما أدى الى تضخم الجهاز الادارى والبيروقراطى فى هذه الهيئة .

ثانيا : تفتت الاراضى الزراعية مما لا يسمح باستخدام الآلات والميكنة ، وكذلك يفتح طريقا واسعا نحو مزيد من التفتت الناتج عن دواعى الارث الشرعى .

ولقد دعمت الثورة لمواجهته هذا الخطر النظام التعاونى والذى قد رجع من شكله الاختيارى حتى صار اجباريا فى كافة القرى ، وبذلك

زاد عدد الجمعيات التعاونية من ١٧٢٧ جمعية تضم نصف مليون فلاح قبل الثورة الى ٥.١٢ جمعية تضم ٢ مليون فلاح قى عام ١٩٧٠ وقد عهد الى هذه الجمعيات مسئولية ادخال الميكنة الزراعية واقراض الفلاحين السلف اللازمة لهم عن طريق بنك التسليف ، ثم تسويق محاصيلهم تعاونيا .

وقد نخلص الفلاح المصرى من كافة أنواع الاستغلال الذى كان يمارسه عليه السماسرة والوسطاء ممن كانوا يقرضون الفلاحين او يشترون محاصيلهم .

الا ان تجربه التعاون ذاتها قد شابنها بعض السلبيات والتي نتجت عن عدم اعداد ميادات تعاونيه لازمه لبحث الوعى ودفع التجربة للإمام من خلال الحوود الذاتية . وكذلك نتجت السلبيات عن عدم تفهم الجهاز الإدارى لمشرف على هذه الجمعيات لطبيعة القانون وعدم وجود رفاهيه صدرمه على النظام التعاونى بصفه عامه ، مما ادى الى ما شهدناه من حالات للأنراء غشير المتشروع النتائج عن استغلال موظفى الجمعيات لاعضاءها ، بالاضافه الى استئثار اقرباء القرية على رئاسة الجمعيات التعاونيه ونوجيه امورها لصالحهم .

أما قى البحارت التى توافرت فيها القيادات وامكنها تفهم طبيعة الإجراءات التوريه فقد زادت انتاجيها وظهرت فيها تجارب جديدة فى سيطرة محاصيل وطرق جديده فى الزراعة مثلما شهدنا قى قريه « بواج » ، وكذلك ما شهدناه من تجارب رائدة اخرى تحت سيطره الجمعيات التعاونيه وادت فيها الى نتائج رائدة فى مجال العمل التعاونى .

وقد سارت نفس هذه الاجراءات فى قطاع المال والاعمل ، فقد كان سوء توزيع الدخل فيه هو السمة الغالبة أيضا ، وعلى سبيل المثال وجد ان هناك خمسين شخصا يمتلكون ٤٢ فى المائة من اسهم بنك مصر قبل التاميم منهم واحد فقط يمتلك ١٤ فى المائة من اسهم هذا البنك .

واتضح من البيانات أيضا ان تجارة القطن والتي كانت تمثل ٨٠ فى المائة من صادرات البلاد لم يكن يتحكم فيها سوى ٢٤ بيتا من

بيوت السمرة كان يمكنها فرض السعر الذي تراه وتتحكم بذلك في الاقتصاد المصري كله .

وفي احصائية اخرى اتضح أن ٦٠٠ شخص فقط كانوا يسيطرون على أغلب مجالس إدارات الشركات الصناعية والتجارية في مصر ، وذلك أمر يمكن تفسيره حيث أن هذا القطاع لم يكن سوى جزء من طبقة ملاك الأراضي في أغلبه بما يتميز به من التركيز الشديد للثروة في أيدي القلة .

ولقد أدى ذلك الى تفاوت مغرط في الدخل والنتائج عن سوء توزيع الثروة ، ففي احصائية صدرت عام ١٩٥٠ عن مقارنة الدخل المستوي في قطاع المال والاعمال اتضح أن متوسط دخل الرأسمالي سنويا ٢٠ ألف جنيه ، مقابل ٢٦ جنيها سنويا متوسط دخل العامل في نفس القطاع .

وفي سبيل اداة الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية قامت الثورة باتخاذ عدد من الاجراءات بهدف الحد من الدخل الكبيرة بفرض الضرائب التصاعدية على الأيراد العام والتي وصلت الى ٩٠ في المائة على الدخل التي تزيد على عشرة آلاف جنيه سنويا طبقا للقرار ١١٥ لسنة ٦١ ، وكذلك باجراءات التخصيص لمنع سيطرة رأس المال الاجنبي على مقدرات البلاد ونزع الثروة الى الخارج ، ثم تأمين الصناعات والشركات التي تمثل شرايين الاقتصاد للدولة مثل البنوك وشركات التأمين والتجارة بالجملة والتصدير والاستيراد والنقل والصناعات الثقيلة ، ليس فقط بهدف الحد من الدخل الكبيرة ، ولكن أيضا بهدف تجميع رأس المال اللازم للانطلاقة الصناعية الكبرى من أجل زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل للمواطنين وتحقيق حياة جرة كريمة لهم .

فمع قوانين التأمين صدرت عدة قرارات أهمها القانون ١١١ لسنة ٦٩ بتوزيع أرباح الشركات على المساهمين مع تخصيص ٢٥ في المائة منها للموظفين والعمال الأرباح الاشتراكية - والقرار ١١٢ لسنة ٦١ بوضع حد أقصى للمرتبات بما قيمته ٥ آلاف جنيه ، وكذلك قرار برفع الحد الأدنى للأجور من ١٢٥ مليما قبل الثورة الى ٢٥٠ مليما مع تطبيقه بكل صرامة على العاملين في القطاع الخاص ، كما تم تحديد ساعات العمل بـ ٤٢ ساعة اسبوعيا والغى العمل الإضافي

بدون أجر ، وأصبحت التأمينات الاجتماعية والصحية إجبارية على جميع العاملين في القطاع العام والخاص ، وارتفعت مساهمة صاحب العمل فيها من ٧ الى ١٧ في المائة من قيمة الاجر المدفوع في هذه التأمينات ، وقد تضمنت هذه المبالغ تأمينات ضد الشيخوخة والعجز والوفاء ، وتأميناً ضد اصابات العمل وضد البطالة .

وفي اطار تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ايضا صدرت تشريعات خاصة بالاجازات التي يحصل عليها العامل بأجر كامل فوصلت الى ١٤ يوما . وزادت الاجازة المرضية المسموح بها الى ١٨ يوما في السنة يستحق خلالها العامل ٧٠ في المائة من أجره الاساسي ، وأصبح الفصل من العمل مستحيلا قانونا وكان لتلك التشريعات دورها في تقريب الفوارق بين الدخل وضمان العدالة في توزيع الناتج القومي وضمان التأمين ضد العجز والشيخوخة ففي غضون سنتي الخطة الخمسية مابين عامي ٦٠ الى ٦٥ ارتفعت الاجور من ٤٢٨ في المائة الى ٤٦٧ في المائة من الدخل القومي وزادت العمالة من ٦٥١ مليون عامل سنة ١٩٦٠ الى ٧٣٧ مليون سنة ١٩٦٥ ، ثم ٨٢٧ مليوناً سنة ١٩٧٠ ، وقد زادت العمالة في سنتي الخطة الخمسية الاولى بمقدار ٢٢٢ في المائة مقابل زيادة في عدد السكان قدرها ١٥ في المائة زيادة في العمالة لا تزيد على ١٠ في المائة بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ .

وارتفع دخل الفرد من ٤٥ جنيها عام ١٩٥٢ الى ٦٠ جنيها فيما بين عامي ٦٤ - ٦٥ .

لكن التجربة لم تقدم قدرا من السلبيات نتجت جميعها عن ظروف بداية التجربة ، فقد نتج عن الاتجاه لحماية المنتجات الوطنية بمنع استيراد مثيلاتها من الخارج عدم الاهتمام بجودة الانتاج او رفع مستواه بقدر ماكان التركيز على كمية المنتج منه ، وقد ظهر الى جوار النزعة الى التخطيط او التوجيه الشامل للانتاج مشكلة المركزية والبيروقراطية التي اعاقت فيما بعد ذلك هذه القطاعات عن الانطلاق بتضخمها واستنزاف مواردها .

كما أدت المركزية والبيروقراطية الى انحراف بعض من القيادات في الحكومة والقطاع العام واستئثارها بقدر كبير من الامتيازات الخاصة واستغلال النفوذ في اعمال الربح غير المشروع .

كما أدى تطبيق مبدأ حق العمل للجميع أن تراكمت قوة زائدة عن الحاجة لم يتوقف تأثيرها السلبي على ميزانية الشركات وأرباحها ، بل تعداه الى ظهور جو من السلبية واللامبالاة والاهمال .

كما أدى قانون منع الفصل من الوظيفة الى سوء استغلاله وعدم قدرة المديرين على العقاب الحاسم للمخطيء منهما كان خطؤه ، كما زادت حالات التمارض واستغلال ثغرات القانون من أجل التهرب من العمل .

التعليم والصحة

ان المظهر النهائي لكفاءة أى نظام هو مدى انعكاس اجراءاته على الجماهير ، وذلك فيما يظهر من خدمات تعليمية وثقافية وصحية .

فمن حيث الخدمات التعليمية كان مبدأ تكافؤ الفرص الذى التزمت به الثورة دافعا لها نحو ازالة أى عوائق تحول دون تعبير الانسان عن قدراته وابداعه ، ومن هنا أصدرت القوانين التى تضمن ذلك وأهمها مجانية التعليم لجميع مراحل الدراسة على أن يكون الزاميا فى المرحلة الابتدائية ، وقد نتج عن ذلك أن ارتفعت نسبة المتحقين بالتعليم الابتدائى من ٤٠ فى المائة بين ٦ - ١٢ عاما فوصلت عام ١٩٦١ الى ٨٨.٢ فى المائة كما منحت رعاية خاصة للمكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا بإنشاء المدارس الخاصة لتأهيلهم .

ووفقا للتقديرات التالية على ذلك فى عام ١٩٧٠ تضاعفت نسبة التلاميذ فى هذا التاريخ بالمقارنة بعدد التلاميذ عام ١٩٥٢ بمقدار ٢٩٨ فى المائة فى المرحلتين الابتدائية والأعدادية ، وبنسبة ٢٦٤ فى المائة فى التعليم الثانوى العام ، و٨١.٤ فى المائة فى التعليم الثانوى الفنى ، و٤٢.٥ فى المائة فى التعليم العالى . فيما بين هذين التاريخين .

وتشير الأرقام الى ازدياد ملحوظ فى الإقبال على التعليم وعلى الأخص التعليم الفنى بالنسبة للمدارس الثانوية ، وكذلك فى التعليم العالى زاد فيها نصيب الكليات العملية من ٢.٥ فى المائة الى ٤ فى المائة فيما بين عامى ٥٢ - ٧٠ ان ذلك يشير الى تغيير هام فى طبيعة الثقافة لقطاعات العريضة من المتعلمين ، إذ تغير الاتجاه نحو

التعليم الفني والعملي بدلا من الإتجاهات السابقة للمتعلمين كذا الكليات النظرية أو التعليم العام .

ولقد صاحب التقدم فى مجال التعليم بعض السلبيات التى لاحظها المحللون ، فالزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ لم يصحبها زيادة مماثلة فى عدد المدرسين أو عدد المدارس ، فقد ارتفعت نسبة التلاميذ لكل مدرس من ٢٩ تلميذا سنة ١٩٥٢ الى ٤٩ تلميذا سنة ١٩٧١ فى التعليم ، وبمدانى ، ومن ١٠ تلاميذ لكل مدرس فى التعليم الفنى الى ٢٠ فى سنة ١٩٧١ ، وفى التعليم الثانوى العام ظلت النسبة ثابتة فيما بين العامين وهى ٤٢ تلميذا لكل مدرس .

كما صاحب الإقبال الزائد على التعليم أيضا تكدس فى أعداد الطلبة بالنسبة للمدارس ، واتباع نظم الفترات المسائية وما الى ذلك مما جعل ظروف العملية الدراسية أكثر صعوبة وكذلك فقد أدت سياسه الفصل بين خريجي التعليم الثانوى والتعليم العالى وما يترتب عليها من زياده فى المرتب وفى المكتبة الاجتماعية لخريجي التعليم العلى ، ادى ذلك الى انصراف الشباب عن التعليم الفنى بحثا عن هذه الاغراءات ، وقد ادى ذلك الى الضغط على الدولة لزيادة التعليم الجامعى مهما كان من دعم احتياج الدولة الى هذا النوع من التعليم .

ولقد تركت هذه السياسة الكمية بصمات اخرى على العملية التعليمية ذاتها ، فقد لاحظ رجال التربية وعلم النفس أن الاهتمام بكم الخريجين على توعيتهم ادى الى الاهتمام بنتائج نهاية العام وزيادة الدروس الخصوصية بصرف النظر عن الاهتمام بدرجة الاعداد التربوى والعلمى للطلاب .

وفى مجال الصحة زادت النفقات العامة الجارية بمعدل سنوى مقداره ١١ فى المائة فى المتوسط سنويا ، فيما بعد عام ١٩٥٢ وحتى سنة ٧٠ ، كما تضاعفت عدد الاسرة فى المستشفيات من ٣٦ ألف سرير عام ٥٢ وحتى ما يقرب من ٧٢ ألفا من الاسرة عام ١٩٧٠ . بالإضافة الى ذلك زاد عدد الوحدات المجهزة فى الريف ووصل فى الستينات الى ١٧٨٦ وحدة مجهزة تضم ٨٦٤٩ سريرا اضافيا لخدمة أبناء الريف وأصبحت كل قرية تقريبا مزودة بوحدة صحية سواء أكانت فرعية أو مجهزة .

ونتيجة لنظام التأمين الصحي وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية بالريف والمناطق النائية ونتيجة أيضا لفرض العمل الإجبارى فى الريف على الأطباء حديثى التخرج فى هذه المناطق أن زاد الوعي الصحى وانتشر الاهتمام بالقضاء على الأمراض المتوطنة وغيرها ، ولا أدل على ذلك من ارتفاع عدد الصيدليات - وكلها تقريبا من القطاع الخاص من ٦٨٠ صيدلية عام ١٩٥٢ فوصلت الى ١٩١٠ صيدليات عام ١٩٧١ ، وزيادة متوسط معدل استهلاك الادوية للفرد الواحد من ١ فى المائة الى ٢ فى المائة سنويا فيما بين هذين التاريخين .

وبرغم أن السياسة الصحية لثورة يوليو قد تركت بصماتها على أغلب مواطنى مصر ، لكن كان يشوبها بعض المشاكل وتعرضها بعض الصعاب . فال مواطن المصرى وإن أصبح باستطاعته أن يجد الرعاية الصحية المجانية فى مكان قريب من موطنه ، لكن قدر هذه الرعاية لم يصل الى الحد الأمثل وربما رجع ذلك الى قلة خبرة الأطباء حديثى التخرج أو الى نقص الامكانيات المتاحة لهم وعدم توافر الدواء المطلوب ، الامر الذى يؤدى بالطبيب الى تخفيض الجرعات اللازمة لعلاج المريض حتى يمكن توزيع الخدمة الطبية على أكبر عدد من المترددين .

كذلك لم يحدث أن قررت وزارة الصحة مشروعا قوميا للقضاء على أى من الأمراض المتوطنة مع أن حماس الجماهير كان متوافرا آنذاك .

أما المشكلة التى ترتبت على زيادة الوعي الصحى فقد كان زيادة السكان إذ تبين احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء أن قمة الانفجار السكاني كان بين عام ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وهى الفترة التى صاحبت أقصى تركيز للرعاية الصحية والاهتمام بالمواطنين .

وفى مجال الإسكان . . وانشاء المدن الجديدة فقد أدى النمو السريع فى الصناعة بالمقارنة بالزراعة الى حدوث هجرة داخلية من المناطق الزراعية الى الصناعية واشتغال عدد كبير من العمال الزراعيين فى المصانع الناشئة وتشير البيانات الى زيادة معدل التحضر - أى ازدياد نسبة سكان المدن بالمقارنة بإجمالي السكان فزادت نسبة التحضر فيما يتعلق بسكان المدن الكبرى

القاهرة-الاسكندرية-السويس - بورسعيد من ١٨ فى المائة سنة ١٩٤٧ الى ٢١٨ فى المائة سنة ١٩٦٠ حيث انخفضت نسبة الزيادة فيما بعد ، الا أن عواصم المحافظات ومدنها شهدت زيادة أكبر فى نسبة القاطنين بها نتيجة انتشار الصناعات الجديدة فيها وتطوير ما استولت عليه الدولة من صناعات ، فارتفعت نسبة سكان المدن من ١٢١ فى المائة سنة ١٩٤٧ الى ١٥١ فى المائة سنة ٦٠ ثم ١٨ فى المائة فى عام ١٩٦٦ بمعدل هجرة سنوى ١٥ فى المائة بين عامى ٦٠ - ٦٦ مقابل ٨٦ فى المائة قبل عام ١٩٥٢ .

ولقد صاحبت هذه الزيادة الملحوظة نمواً للمدن على انسياب الجمهورية ساهمت الدولة فيه بالتركيز على الاسكان الشعبى وتحت المتوسط والذي بلغ ما يقرب من ٢٢ ألف مسكن فيما بين عامى ٥٢ ، ٦٠ بخلاف استهدافها فى المساكن التعاونية التى وصلت الى ١٢٠٠ وحدة سكنية .

وفيما بين عامى ٦٠ - ٦٦ قامت الدولة بإنشاء عدد من الضواحي أهمها مدينة نصر بالقاهرة ، ومجموعة قرى نموذجية لاسكان أهالى النوبة فى كوم أمبو .

وفيما بين عامى ٦٩ - ٧٠ بلغت جملة الوحدات السكنية التى أنشأتها الدولة ما بين ريفى وحضرى ومستوى اقتصادى ومتوسط وفوق المتوسط ٨٢٢٢٦ وحدة سكنية .

وكذلك قامت الدولة بمواجهة أصحاب المساكن الذين قاموا برفع اجور وحداتهم نتيجة زيادة الضغط على المدن فأصدرت عدداً من التشريعات بخصوص لجان تقدير الايجارات وتحديد الحد الاقصى للاقامة الايجارية للمكان وفقاً للقانون ١٢٩ لسنة ٦١ .

وفى مجال الخدمات الاجتماعية أنشأت الدولة نظام الوحدات الاجتماعية الفردية للاهتمام بالأسرة والعمل على تنظيمها ومحو الأمية ونشر الثقافة ، كما تم تعميم مراكز التذريب المهني ودعم مشروع الاسر المنتجة بهدف تدريب أفراد الاسر على صناعات مناسبة وتوفير الادوات والخامات لرفع الدخل المادى للأسرة ، وقد زادت الإعتمادات اللازمة للضمان الاجتماعى والاغاثة والمعاشات والمساعدات للأسر المحتاجة والمنكوبة ، وكذلك إنشاء مكاتب التأهيل

الاجتماعى للمعوقين لدراسة حالاتهم وتوجيههم والاشراف على تدريبهم وتأهيلهم وصرف الاجهزة النعوبضية لهم .

ثالثا - انجازات فى مجال الثقافة

ولقد صحبت كل هذه الاجزاءات تغيرات ثقافية هامة سواء فى مجال الثقافة الجماهيرية او الشعبية ؛ او فى مجال الثقافة القومية .

فقد زاد عدد الاذاعات من اثنين فقط عام ١٩٥٢ الى احدى عشر اذاعة فى عام ١٩٧٠ وارتفع معها عدد ساعات الارسال من ١٥ ساعة الى ١٥٩ ساعة يوميا حتى عام ١٩٧٠ . كما شهدت مصر دخول الارسال النليفزيونى فى يوليو سنة ١٩٦٠ وعلى ثلاث قنوات آنذاك وخصصت الدولة الاعتمادات اللازمة لتمويل مشروع الالف كتاب بهدف تزويد المكتبة العربية بالمراجع الاساسية اللازمة لاي نهضة ثقافية ، بالاضافة لعدة سلاسل للثقافة الشعبية بسعر رخيص مثل سلاسل اخترنا لك وسلسلة كتب سياسية واقتصادية ، وفى مجال نشر الثقافة ايضا قامت الثورة بتطوير خدمات دار الكتب وفروعها ، فزاد عددها من ١١٠ آلاف كتاب سنة ١٩٥٢ الى ٩٩٠ الف سنة ١٩٧٠ وزاد عدد المتردين عليها من ٧٤ الفا الى ٩٢١ الفا سنة ١٩٧٠ .

بالاضافة الى ذلك انشأت الثورة المكتبات الشعبية ووصل عدد الكتب بها الى ٢٢٨ الف كتاب يقرأها ٢٧١ الف قارئ حتى عام ١٩٧٠ ، وقد انشأت الدولة جهازا خاصا للثقافة الجماهيرية تابعاً لوزارة الثقافة اضطلع بمهمة انشاء قصور الثقافة التى ضمت الى جانب المكتبة دوراً للتمثيل وقاعات للمحاضرات والعروض السينمائية ، هذا بالاضافة الى قوافل للثقافة الشعبية تتحرك الى المناطق التى لم يتم فيها بعد انشاء هذه الدور

ويذكر المجلبون لهذه الفترة بأن الثورة التزمت الحياد الصارم بين الاتجاهات الفنية والادبية الجديد منها والقديم ، وقد قدم ذلك القوة الدافعة لكل ما هو حيوي يرغب فيه الجمهور ويثريه ، مما أدى الى ظهور الابداع فى ميادين الدراما والشعر والقولكورة والفنون التشكيلية ، وأن لم يكن يتضح بنفس الصورة فى ميادين القصة .

كذلك أسهم المناخ الذى خلقه انشاء الكونسرفتورا واوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه والكورال ، بالإضافة الى بعث الثقافة العربية الاصيلية مثل انشاء المتاحف القومية كمتحف مصطفى كامل ومتحف الجزيرة ومتحف بور سعيد وجواد حسنى وابن لقمان ومختار ، ومحمود خليل وفى مجال الفنون التشكيلية تمثلت رعاية للدولة لها فى اقامة مراكز الفنون التشكيلية ، مع مراكز احياء الحرف والفنون البلقانية مثل فنون خان الخليلى وما الى ذلك .

واسهم مسرح الفليغزيون الذى تموله الدولة فى ازكاء نهضة مسرحية دافقة تميزت بالاصالة والتعبير عن الواقع المصرى المتحرك آنذاك ، وصحب ذلك رعاية الفنون الناشئة ونشجيعها مثل مسرح العرائس والمسرح الغنائى وفرق الرقص التعبيرى والمرقص الشعبى وانشاء مسرح الجيب لرعاية التجارب المسرحية الجديدة .

ويقرر المحللون أن الدراما انتقلت فيما بعد عام ١٩٥٢ من مرحلة الترجمة والاقتباس الى مرحلة الابتكار، وفى ميدان الشعر والدراما الشعرية عبرت الثورة بشعرائها عبر حواجز القوافى الجامدة الى شعر تلقائى أكثر مرونة وأقل جمودا ، كما لعب هذا الجول أيضا دوره فى ميدان الرسم فانتقل به - فيها يرى المحللون - من تقليد الاساتذة العظام فى الرسم العالى الى تجارب جديدة أصيلة .

ولقد صاحببت تلك الاجراءات جميعها بعض من اوجه القصور تمثل فى تضخم الأجهزة البيروقراطية وظهور بعض المثقفين الحكوميين يحكم وظائفهم الرسمية فى الدولة ، بالإضافة الى بعض التبعيدات واشكال التباطؤ التى تصاحب أى عمل حكومى فى هذه الفترة .

والخلاصة ان ثورة يوليو نجحت فى تغيير الانسان المصرى اجتماعيا وثقافيا وتعليميا ومهنيا ، وتركت بصماتها على كل بقعة من بقاع مصر ●

الفصل

الرابع

الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية

د. عمرو محيي الدين

الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية

لا يمكن تقييم النطور الاقتصادي لثورة يوليو سنة ١٩٥٢ دون القاء نظرة سريعة على حقيقة البنيان الاقتصادي المصري في بداية ١٩٥٢ . لقد كان الاقتصاد المصري يعاني في ذلك الوقت من كل سمات التبعية والتخلف . ولقد كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت هو اقتصاد المحصول الواحد « القطن الخام » . اذ احتلت الزراعة ما يقرب من ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في حين انها كانت تستوعب ما يزيد على ٧٠ في المئة من القوة العاملة المصرية وكانت الصناعة المصرية قطاعا متخلفا في نموه اذ كان يساهم بحوالي ٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ولا يزيد استيعابه للقوة العاملة عن ٩ في المائة من اجمالي القوة العاملة . ولقد ارتبط هيكل تجارقتنا العالمية بالسوق الرأسمالية العالمية كتابع لها اذ كان القطن الخام يمثل ما يقرب من ٨٠ في المائة من جملة الصادرات السلعية في حين ان الصادرات الصناعية لم تتجاوز ٥ في الالة من جملة الصادرات ولقد عانت الزراعة المصرية من فائض رهيب في القوة العاملة بلغ حوالي ٢٥ في المائة من جملة القوة العاملة في الزراعة ويعكس نمط توزيع الملكية الزراعية « ويوصف الزراعة بأنشاط الرئيسي » نمط توزيع الدخل القومي في ذلك الوقت . اذ بلغ عدد الملاك الذين يتجاوز حيازتهم ٢٠٠ فدان ا ر في المائة من جملة الملاك في حين ان حيازتهم تصل الى ٢٠ في المائة من جملة الاراضي الزراعية ، في حين ان ٩٤ في المائة من عدد الملاك يملكون ما يقل في المتوسط عن ٥ افدنة وتبلغ جملة حيازاتهم ما يقرب من ٣٥ في المائة من الاراضي الزراعية .

وقد بلغ نصيب الملاك الزراعيين الذين يحوزون ما يزيد على ٥٠ فدان سنة ١٩٥٢ ، على ٣٩ في المائة من الدخل الزراعي في حين انهم لم يكونوا يتجاوزون ١ في المائة من عدد السكان الزراعيين اما الملاك

الصفار الذين تبلغ حيازتهم اقل من ٥ افدنة فقد كان نصيبهم من الدخل الزراعى ١٥ فى المائة فى حين ان نسبتهم الى جملة السكان الزراعيين لم تتجاوز ٣٥ فى المائة . ويأتى فى اسفل السلم الاجتماعى الفلاحون المعدمون الذين كان مصدر دخلهم الوحيد هى قوة العمل . اذ بلغ نصيبهم فى الدخل الزراعى سنة ١٩٥٢ ٢٣ فى المائة فى حين انهم كانوا يمثلون حوالى ٥٥ فى المائة من جملة السكان الزراعيين « حوالى ١٢١٧ الف عائلة » وتشير بيانات الحسابات القومية فى هذه الفترة ان نصيب الاجور من الناتج القومى الزراعى كان ١٧ فى المائة فى حين ان عوائد حقوق التملك كانت تمثل ٨٢ فى المائة من الدخل الزراعى وهذا نمط لتوزيع الدخل الزراعى يفوق النمط السائد فى بلدان اوروبا ايان العصور الوسطى . ولقد كان لهذا النمط لتوزيع الدخل القومى آثاره على تكوين المدخرات وعلى نمط الاستثمارات المنتجة فى الاقتصاد القومى اذ كان الاستهلاك التعاضدى هو السمة المميزة لسلوك كبار الملاك فى ان الاستثمارات فى شراء الاراضى والعقارات السمة الاساسية للتصرف فى مدخراتهم وهكذا انخفض المعدل السنوى لتراكم رأس المال الى ٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى سنة ١٩٥٢ . ولقد كانت المؤسسات المالية التى تعمل فى الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت هى مؤسسات مالية اجنبية وكانت اغلب عملياتها التمويلية منصبة على محضول القطن وعمليات الاستيراد والتصدير .

اذا حاولنا تقييم النمو الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٥٢ نجد ان الانهاء الاقتصادى الذى تحقق يفوق عشرات اضعاف معدلات النمو المحققة خلال الفترة من الحرب الاولى ١٩١٤ حتى سنة ١٩٥٢ . ذلك انه خلال الاربعين عاما من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٥٥ زاد الدخل الفردى بحوالى ٥ فى المائة فقط خلال الفترة كلها بمعدل زيادة سنوي قدره ارفى المائة سنويا . اذ انه خلال الفترة من ١٩١٣ حتى سنة ١٩٢٨ يفى متوسط الدخل الفردى عند مستواه تقريبا فى حين انه انخفض بحوالى ١٠ فى المائة بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٩ - نتيجة للارزمة العالمية الكبرى . وفى ايان الحرب الثانية وما صاحبها من صعوبات الاستيراد والاختلالات التى اصابها الاقتصاد المصرى انخفض الدخل الفردى مرة اخرى بحوالى ١٠ فى المائة . وهكذا كان متوسط الدخل الفردى فى نهاية الحرب

الثانية منخفضة بحوالى ٢٠ في المئة عن مستوى سنة ١٩١٢ . ونتيجة للحرب الكورية وتحسن معدلات التبادل التجاري الدولى زاد الدخل الفردى خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٢ بحوالى ٢٥ في المائة ومن ثم غلن صافى النمو خلال الفترة ١٩١٢ - ١٩٥٢ كان ٥ في المائة فقط . ونتيجة لظروف البركود التى صاحبت اعقاب الحرب الكورية فإن الدخل الفردى بقى عند مستواه تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٥ . اما خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ فقد كان معدل النمو السنوى للدخل القومى الحقيقى حوالى ٢ في المائة وهو ما يعنى معدلها سنويا نمو الدخل الفردى حوالى ٢٢٪ سنويا . وهذا يعنى ان الزيادة فى مستوى دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ يسع عشرة اضعاف الزيادة التى تحققت خلال الفترة ١٩١٢ - ١٩٥٥ . اذ تمت ظروف حرب ١٩٦٧ وما أعقبها قد مرصت على الاقتصاد المصرى عبء لا تتناسب مع موارده المتاحة كما خضعت اختلالات عديدة فى بسنه الاقتصادى التى الى تباطؤ معدل نمو الدخل القومى خاصة فى السنوات التى أعقبت حرب ١٩٦٧ . مباشرة وهكذا كان معدل نمو الدخل القومى خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٢ . كان ٢٢ في المئة - ٢ في المائة سنويا . وهو بالرغم من ذلك يفوق كثيرا معدلات النمو المحققة فى الفترة السابقة على الثورة - اضيف الى هذا ان البراخى فى معدلات النمو انما كانت راجعة فى الأساس الى تقل عوامل خارجية وإلى ضغوط واختناكات من تقل هذه العوامل الخارجية .

.. وبناء على معدلات النمو المرتفعة التى تحققت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية استطاع الاقتصاد المصرى ان يحقق تغيرات هيكليه واضحة فانخفضت النسبة للزراعة الى ٢٨ في المائة من الناتج القومى ورتفعت الاهمية بالنسبة للصناعة من ٨ الى ٢٠ في المائة من الناتج القومى . وانخفض نصيب الزراعة من العمالة من ٧٠ الى ٥٠ في المائة فى حين زاد نصيب الصناعة من ٨ الى ١٤ في المائة من جملة العمالة . ولم يقتصر الامر عندهذا الحد اذ أدت حركة التنمية والتصنيع الى تنويع صادراتنا القومية فانخفضت الاهمية النسبية للقطن الخام من ٨٠ في المائة الى ٥٠ في المائة فى حين زاد نصيب الصادرات الصناعية الى ما يقرب من ٢٠ في المائة من جملة الصادرات . واستطاعت مصر خلال هذه السنوات ان

تصل بمعدل التراكم الرأسمالي في المتوسط الى ١٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي وحتى في تلك السنوات التي اضطرب فيها الاقتصاد القومي تحت ظروف الاتفاق الحريي وقدرة النقد الاجنبي استطاعت مضر الحفاظ على حد ادنى قدره ١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في صورة تراكم رأسمالي « استثمارات » .

الا ان قياس الانجاز الاقتصادي لثورة يوليوي لا يمكن ان يتأني بالنظر الى معدلات النمو التي تحققت ومعدلات الاستثمارات التي تقدمت . . فهذه كلها مؤشرات كمية على مستوى كلي قد لا تعكس وراءها ما أضفته عملية التنمية من رفع لمستوى المعيشة لغالبية السكان . فالتنمية الحقيقية يجب ان تقاس بمقدار الفائدة والعائد على قطاعات الشعب البعوضة من العمال والفلاحين واصحاب الدخول المحدودة والطبقات المتوسطة . بمعنى آخر لابد من دراسة الاثر التوزيعي لسياسة الانماء في عهد الثورة . الى اي مدى اتجه توزيع الدخل القومي نحو عدالة اكثر في التوزيع . الى اي مدى ادت سياسات الانماء التي تدعم مستوى المعيشة للفئات المنخفضة الدخل . الى اي مدى ادت سياسة الانماء الى خلق فرص متساوية للعمل والتعليم واكتساب الدخل . . الخ .

الزراعة

ولسوف نبدأ بدراسة الاثر التوزيعية سواء على مستوى القطاعات او مستوى السياسات الاقتصادية . بالنسبة للزراعة ، ادت السياسات الزراعية وخاصة قوانين اصلاح الزراعي وتحديث الايجارات وسياسة الاسعار وسياسات الانتاج الى اعادة لتوزيع الدخل الزراعي لصالح القوى العاملة الزراعية وصغار المستأجرين وصغار الملاك . فقد أدت قوانين اصلاح الزراعي الثلاثة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ الى اعادة تركيب الهيكل الزراعي . . ففي سنة ١٩٦١ انخفض نصيب الحائزين لما يزيد على ١٠٠ فدان الى اقل من ١٠٠ فدان من عدد الحائزين وانخفضت المساحة الزراعية تحت حيازتهم الى ١٤ في المائة من جملة الارض الزراعية حيث كانت هذه الفئة تمثل ٣ في المائة من جملة الحائزين وتستولي على ٣ في المائة من جملة الارض الزراعية سنة ١٩٥٢ . اما الفئات التي تحوز اقل من عشرة افدنة فقد ارتفع نصيبها من الارض الزراعية من ٢٢ في

المائة من المساحة المنزرعة الى ٢٧ في المائة من المساحة المنزرعة .
ولقد تم توزيع الاراضى الزائدة عن حد الملكية فى الفدادين الثلاثة
على الفلاحين المعدمين « صغار المستأجرين » . وقد بلغ مساحة
الاراضى المستولى عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى والتي تم
توزيعها حتى سنة ١٩٧٠ حوالى ٨١٧ الف فدان وبلغت عدد
العائلات الريفية المستفيدة حوالى ٢٤٢ الف عائلة .

ولم يترك الامر السرىعى قوانين الاصلاح الزراعى عدد حدود
وضع حد اعلى للملكية واعادة توزيع الفائض عن الحدود العليا .
ذلك ان احد الآثار الهامة هو وضع حد اعلى للايجارات الزراعية
بسبب امثال ضريبة الارض . ذلك ان ندرة الارض والاحتكار فى
ملكية الارض ادت بملك الارض الى فرض ايجارات تمليكية على
صغار المستأجرين . ولقد ترتب على تحديد حد اعلى للايجارات
الزراعية تحول ما مقداره ٦٠ مليون جنيه من دخول كبار الملاك
الى صغار المستأجرين .

ولم ينف الامر عند هذا الحد . ذلك انه فى الفترة السابقة على
يوليو سنة ١٩٥٢ كانت المؤسسات المتخصصة فى الائتمان الزراعى
تقدم خدماتها الى كبار الملاك فقط وكان الملجأ الوحيد للائتمان
لصغار المزارعين والمستأجرين هو الوسيط المالى فى القرية بفائدة
ربوية عالية ولقد وسعت الدولة فى نظام الجمعيات التعاونية -
لنفذ الائتمان الزراعى السهل للمزارعين وتقديم الخدمات الزراعية
للمزارعين بتكلفة بسيطة - وبالتالي قضت على فئة الوسطاء الماليين
وبالتالى زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٠٠ - جمعية
عدد اعضائها ٥٠٠ الف عضو سنة ١٩٥٢ الى ٥٠٠٠ جمعية سنة
١٩٧٢ يبلغ عدد اعضائها ٢٠ مليون عضو ويبلغ رسمها ٨ ملايين
جنية وقد بلغ قيمه مسئوليات الانتاج التى قدمتها الجمعيات
التعاونية للمزارعين سنة ١٩٧٢ حوالى ٢ ملايين جنيه نقاوى منتقاة
٥ ملايين جنيه اسمدة ، ٣ ملايين جنيه مبيدات حشرية . واذا كان
الائتمان الزراعى من خلال الجمعيات التعاونية يستفيد منه كافة
الحائزين والملاك الا ان تصور وضع صغار الملاك والحائزين سنة
١٩٥٢ يؤدى الى تصور ان المستفيد الاساسى من الائتمان الزراعى
من خلال الجمعيات التعاونية هم صغار الملاك . اذ بلغ عدد المدينين
سنة ١٩٦٦ من صغار الحائزين « اقل من خمسة افدنة » ٨٠ فى

المائة من من عدد الدينين في حين ان الدينين للجمعيات من الحائزين
لاكثر من ٢٥ فدانا لا يزيدون عن ١٢٪ من جملة الدينين وبلغت
جملة الديون للفئة الاولى ١٩ مليون جنيه حتى سنة ١٩٦٦ في حين بلغت
جملة الدين للفئة الثانية ٦ ملايين جنيه حتى سنة ١٩٦٦ .

ومن هذا التوزيع لعدد المدينين للجمعيات التعاونية يمكن تصور
الاثار النوزيعية الهامة للسياسات السعرية التي اتبعتها الدولة اذ
كانت الاسعار التي تقدم بها مستلزمات الانتاج الزراعي من تقاوى
راسعده ومبيدات اسعار تقل عن المستوى العالمي «سعر الاستيراد»
وقد تحملت الدولة الفرق عن طريق اعانات الدعم . كذلك لم تقف
الاثار التوزيعية عند هذا الحد اذ ادت سياسة التسويق التعاوني
للقطن الى اثار نوزيعية هامة .

ذلك ان سياسة التسويق التعاوني للقطن نصت على فئة طبقة
الوسطاء النجارين لمحصل القطن وبالتالي فان دخولهم اعيد
توزيعها بين المزارعين والدولة . كذلك ادت هذه السياسة الى منع
الملاك من استيفاء ايجار انهم عن طريق شراء محصول القطن بأقل من
سعر السوق السائد .

ولم ينف عدا هذا الحد اذ فرضت الدولة حدا ادنى للاجور
ولقد ترتب على كل هذه السياسات السابقة في نطاق القطاع
الزراعي الى اعادته لتوزيع الدخل الزراعي . فقدر نصيب الاجور
من الدخل الزراعي من ١٧ في المائة سنة ١٩٥٢ الى ٢١ في المائة
سنة ١٩٦٧ . كذلك قفز نصيب صغير الملاك «أقل من عشرة أفدنة»
من ١٥ في المائة من الدخل الزراعي الى ٢٨ في المائة من الدخل
الزراعي سنة ١٩٦٥ في حين قفز نصيب الفلاحين المعدمين من ٥ في
المائة من الدخل الزراعي الى ١٥ في المائة من الدخل الزراعي .
ليس غريبا اذن ان يحقق الانتاج الزراعي معدلا للنمو منذ سنة
١٩٥٥ حتى سنة ١٩٧٥ قدره ٢ في المائة سنويا بالمقارنة بمعدل
سنوي قدره ١.٥ في المائة قبل سنة ١٩٥٢ .

٢ - الصناعة

الا ان السياسات التوزيعية لم تقف عند حدود القطاع الزراعي بل
امتدت للقطاعات الاخرى في قطاع الصناعة حقق الانتاج

الصناعى منذ سنة ١٩٥٥ معدلا سنويا للنمو ٨.٥ فى المائة حتى سنة ١٩٦٥. وقد تباطأ معدل النمو منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة لندرة موارد النقد الاجنبى ولارتفاع استخدامات المجهود الحربى. بينما زادت الاستثمارات فى الصناعة ، ومع ذلك فقد ظل معدل النمو عند مستوى ٥.٥ فى المائة وبعاد للارتفاع منذ بداية السبعينات . ولقد تركزت سياسة التصنيع نحو خدمة احتياجات الطبقات الوسطى فى الحضر ، حقيقة ان حركة التصنيع كانت مدفوعة الطلب بمعنى ان توجيهها الاساسى كان لاشباع حاجات الطلب الاستهلاكى ، ويتضح ذلك من التركيز السلمى للنتاج الصناعى منذ سنة ١٩٦٥ كان ٦٤ فى المائة من القيمة المضافة الصناعية وتولد فى قطاع الصناعات الاستهلاكية ، وحقيقية ايضا ان جزءا هاما من الصناعات قد وجه نحو الحاجات الاساسية الا ان الجزء الهام قد وجه نحو اشباع متطلبات الطبقة الوسطى فى المدن خاضعة من السلع المعمرة التى كانت السياسة السفرية السائدة تضعها فى يد المواطن اما بسعر التكلفة او احيانا فان هناك دعم لهذه السلع . الا ان السياسات التوزيعية فى نطاق القطاع الصناعى لم تقف عند هذا الحد ذلك ان سياسة الصالة كانت احد الوسائل الاساسية لتدعيم اتجاه عدالة توزيع الدخل القومى ، وهكذا زاد مستوى التشغيل على المستوى القومى من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٧٥ من ٧ ملايين الى ١١ مليون استوعب القطاع الصناعى حوالى ٢٥ فى المائة من هذه الزيادة فى القوى العاملة ، اضيف الى هذا تحديد الحد الأدنى للاجور وربط الاجور بمستويات الاسعار وتكاليف المعيشة ، وهكذا ارتفع نصيب الاجر فى الدخل الصناعى الى ٥٣ فى المائة من مستوى ٣ فى المائة ولقد نصت ايضا علاقات الملكية سنة ١٩٦١ ، سنة ١٩٦٢ بقوانين التأمين التى نقلت الملكية من يد كبار الرأسمالية الى يد الدولة ، واستخدم فائض القطاع العام من ذلك الوقت فى تدعيم سياسات التنمية فى تدعيم سياسة الدولة الاولى وخاصة تمويل الخدمات الاخرى للمواطنين .

وفى مجال الخدمات الاخرى سوف ينصب اهتمامنا على المظاهر التوزيعية للسياسات الاقتصادية فى مجال الخدمات وسوف يصيب اهتمامنا اساسا على سياسات الاسكان وسياسات التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى بصورة خاصة الخدمات الصحية .

ولقد تمثلت الآثار التوزيعية لسياسات الاسكان في مظهرين أساسيين : أولا : قوانين الايجارات وتنظيم عمليات الاسكان منذ سنة ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . اذ ترتب على تحقيق ايجارات المباني بها يقدر بحوالي ٥٠ في المائة من الايجار الى تحويلات دخلية من ملاك العقارات. الميسية الى سكان هذه المباني ونقد كان المستفيد الانساني من هذه القوانين كماً كان اعلاء توزيع الدخل في قطاع الطبقة الوسطى في المدن ولقد ترتب على هذه القوانين تحرير جزء هام من دخول هذه الفئات الى اغراض استهلاكية اخرى رفع بمستوى المعيشة .

الا ان سبباً رئيساً من مصادر معدني حيز ايجارات اذ تدخلت الدولة عن طريق سياساتها الاستثنائية لبناء الوحدات السكنية لاصحاب الدخل المتوسط والصغيرة وقد مومت هذه الوحدات السكنية بأسعار « ايجارات » في اغلب الأحيان بمووم الدولة بتدعيمها من الميراثية العامة للدولة وقد بيع المتوسط السوي بين الوحدات السكنية من المستوى الاقتصادي خلال السبعينات والسبعينات حوالي ١٢٠ ألف وحدة في حين بيع المتوسط السوي للوحدات السكنية من المستوى المتوسط حوالي ٧ آلاف وحدة سكنية خلال الستينات .

ما عن سياسات التعليم التعميم واسرار اندوريمية من مسره الى تطور الاتفاق العام على التعليم قد لا يعنى الكثير وبالتالي من المقشرات الرقمية قد تكون اكثر دلالة - فلقد ترتب على سياسه مجابية التعليم في جميع مراحل التعليم وتحديد متوسط العيون ارساء لهذا تخاف الفرص . اضف الى هذا الريده المستمرة في ارساء الاسنماری الجاری على التعليم من ٤٠ مليون سنة ١٦٠ الى ١٤٠ مليون سنة ١٩٧٠ وقد زاد عدد الحصون في المدارس الابتدائية ٣٧ ألف فصل سنة ١٩٥٢ الى ٨٨ ألف فصل زاد عدد المستوعبين في هذا المستوى التعليمي من ١٥٤ ألف الى ١٧٤ ألف . وقد زادت نسبة استيعاب من هم في سن التعليم الاجبري من ٦٠ - ١٢ « سنة من ٤٠ في المائة الى ٨٨ في المائة - اما بالنسبة لتعليم الثانوي فقد زاد عدد الحصون في التعليم العام والقي من ٥ الاف فصل سنة ١٩٥٢ الى ١١٦ ألف فصل سنة ١٩٧٠ وزاد عدد المستوعبين في هذا المستوى التعليمي من ٢١٥ ألف سنة ١٩٥٢ الى

٥٧ الف سنة ١٩٧٠ . أما عن التعليم الجامعى فقد زاد عدد من
تضمهم الجامعات والمعاهد العليا من ٢٩ ألفا سنة ١٩٥٢ الى ١٧٧
الف سنة ١٩٧٠ وزاد العدد السنوى لخريجي الجامعات من ٥ آلاف
سنة ١٩٥٢ الى ٥٠ ألفا سنة ١٩٧٠ . وإذا كان هذا التوسع فى
التعليم قد صاحبه اقرار لمبدأ تكافؤ الفرص فى كافة المراحل
التعليمية فمن الممكن تصور الاثر التوزيعى لسياسة الاتفاق على
التعليم خاصة اذا علمنا أن هذا الاتفاق يمول أساسا عن طريق
الإيرادات السيادية « الضرائب » ولقد دعمت سياسة التوسع ، فى
التعليم بسياسات أخرى ذات آثار توزيعية هامة هى التزام الدولة
بتعيين الخريجين للجامعات والمدارس الفتية المتوسطة . إذ تنطوى
هذه السياسة على آثار توزيعية هامة متمثلة فى زيادة فرص
التشغيل والعمالة ومن ثم زيادة الأجور ونصيبها فى الناتج
القومى .

الا أن الامر لم يقف عند حدود الخدمة التعليمية كجزء من الدخل
ولكن امتد الامر الى الخدمات الصحية التى لم تكن فى متناول أغلبية
المواطنين من ذوى الدخل المحدود . فقد ارتفع الاتفاق على الصحة
من ١٠ ملايين سنة ١٩٥٢ الى ٧٧ مليونا سنة ١٩٧٠ فعلى سبيل
المثال زادت المستشفيات العامة والمركزية التى تخدم فى المدن ٩٠
وحدة تضم ٦ آلاف سرير الى ١٧٥ وحدة تضم ١٧ ألف سرير وزاد
عدد الوحدات الصحية بأشكالها المختلفة فى الريف من ٢٨٩ وحدة
تضم ١٨٠٠ سرير الى ١٨٠٠ وحدة تضم ٨٤٠٠ سرير - كما قفزت
عدد وحدات الامراض المتوطنة من ٤٢٨ وحدة تضم ألفى سرير الى
٢٠٠٠ وحدة تضم ١٠ آلاف سرير . وقد وصلت عدد الوحدات التى
تقدم خدماتها العلاجية الخارجية فى الريف الى ٣٠ وحدة فى حين
أن عدد قرى مصر قد وصل الى ٤٠٠٠ قرية .

وحقيقة الامر أن المستفيد الاساسى من خدمات العلاج المجانية
سواء فى الريف أو المدن هم الفقراء أصحاب الدخول المحدودة
الذين تشغلهم برامج الرعاية الصحية ومن هنا يمكن أن يتصور أن
التوسع فى الخدمات الصحية إنما يمثل إضافة واضحة للدخول
الحقيقية لأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة .

ولقد قامت الدولة عن طريق سياستها السعيرية بتدعيم دخول
الفئات محدودة الدخل . فالمستفيد الاساسى من إعانات المواد

الغذائية التي بلغت ٦٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ هم أصحاب الدخل المنخفضة اذ تبين ميزانية الاسرة لعام ٧٤ - ٧٥ أن فئات الدخل من ٥٠ - ٢٥٠ ، من ٢٥٠ - ٤٥٠ ، جنيها سنويا هي الفئات التي تعتمد سعراتها الحرارية اليومية على الغذاء من الحبوب والغلل وبالتالي فان سياسات دعم السلع الغذائية التي تقوم بها الدولة تمثل اعانة لحوالي ٢٥ في المائة من الانفاق الاستهلاكى لهذه الفئات من الدخل خاصة فى المناطق الحضرية . ذلك ان الاستهلاك من الحبوب والغلل لاصحاب الدخل المرتفعة ينخفض الى ١٢ فى المائة من جملة الانفاق على الاستهلاك وبالتالي فان سياسات دعم السلع الغذائية التي حملت لها ميزانية انما تمثل اضافة اساسية لاصحاب الدخل المنخفضة .

ان التنمية الاقتصادية لا تقاس بمعدلات نمو مؤشرات كلية كالدخل القومى والاستهلاك والاستثمار ولكن التنمية تقاس بمقدار انعكاسها على نمط توزيع الدخل القومى ومستوى المعيشة الغالبة من السكان . ولقد كانت السياسة الاقتصادية بصفة اساسية سواء سياسة التشغيل او الاجور او اصلاح الزراعى او السياسات التعليمية والصحية والخدمات بصورة عامة كذلك سياسات الاسعار نحو تدعيم الدخل الحقيقية لاصحاب الدخل الصغيرة والمتوسطة . هذه السياسات التوزيعية التي انعكست آثارها على الفئات الشعبية لم يكن من الممكن أن تتم فى الوقت الذى تتحمل فيه اعباء الدفاع الحربى الا بوجود القطاع العام القائد لعملية التنمية ■

الفصل

الخامس

الثورة على النطاق الدولى

- ① معارك التحرير الوطنى السيد عليوه
- ② حركة القومية العربية عبدالعاطى محمد
- ③ سياسة عدم الانحياز خيرى عزيز
- ④ الثورة فى افريقيا جهاد عودة

[١] معارك التحرر الوطني

على امتداد نحو ربع قرن خاضت ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ - ومن بعدها ثورة الناصح في مايو ١٩٧١ - معارك خاسرية وذاتية ضد نظام السيطرة العالمي وفي مواجهة هيمنة القوى العظمى ، وتقف اليوم علامات الطريق الذي قطعتة تلك الثورة مساهدا على ما نتجته من انجازات من أجل تحرير الانسان من مختلف صنوف القهر والعدوان .

وابتداء من معركة تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر من قيود التبعية ونخيلصها من الوقوع في شبحه الاحلاف العسكرية وتحريرها من براثن الشركات والاحتكارات الاجنبية ، ونضالها المتواصل لدفع حركة القومية العربية ودعم سياسة عدم الانحياز وتحرير افريقيا من نير الاستعمار وانتهاء بحرب اكتوبر المجيدة ، الا وجميعها تقدم برهاننا ساطعا على استمرار العطاء الحقيقي لثورة ٢٢ يوليو رغم كل الصعاب والعثرات التي صادفتها على الطريق .

ويخطيء من يظن ان تاريخ الثورات الكبرى يجري نفيه او تقويمه من واقع بعض النتائج والاثار سلبا وايجابا ، وانما التقييم الحقيقي ينبع من قياس مدى التفاعل الحقيقي للثورة مع حركة التاريخ .

ومصادقا لذلك فان اى فهم موضوعي لمسيرة ثورة ٢٢ يوليو في علاقاتها الدولية يجب ان يتم من خلال فهم طبيعة معارك التحرر الوطني التي خاضها النظام الثوري الجديد داخليا وخارجيا . وذلك بمتابعة حركته على عدة محاور وابعاد لعل في مقدمتها البعد المحلي « اى تحقيق استقلال مصر وتحريرها من التبعية » . والبعد الاقليمي « اى حركة القومية العربية » والبعد الدولي « ويتكون من عدة عناصر يهمننا منها سياسة عدم الانحياز وتحرير افريقيا » . وهذان البعدان الاخيران قد سبق منا تشتهما .

تحرير مصر من التبعية

. كان الهدف الرئيسى لحركة الضباط الاحرار هو استخلاص استقلال البلاد من الاحتلال البريطانى كنقطة انطلاق لتقوم مصر الثورة بدورها الذى املاه عليها زمامتها « الخمسينات والستينات من النصف الثانى من القرن العشرين » ومكانها « قلب العوالم : العربى ، والافرو آسيويى ، والثالث » وطبيعة اهدافها كحركة تحرر وطنى .

ان سفر الثورة فى هذا الباب يعج بالصفحات الناصعة ، يكفى ان نثلب بعضها نحت عناوين : اجلاء الاحتلال البريطانى ، ومناهضة الاحلاف العربية ، وكسر احتكار السلاح ، وتأميم قناة السويس ، ومحصير الفساد المصرى .

اجلاء الاحتلال البريطانى :

فبعد اكثر من سبعين عاما من النضال المتواصل للشعب المصرى ضد الاحتلال البريطانى نجحت قيادة ثورة ٢٢ يوليو ، بفعل ديماسكيته وبفضل استنصارها للمناخ والظروف المحيطة حينذاك . فى ازاحه وصمه الاحتلال الاجنبى عن جبين الوطن .

ا وقد يحلو للبعض ان يقارن بين هذا الانجاز وبين ما اسفرت عنه هزيمة ١٩٦٧ من احتلال اسرائيلى زاعما ان الثورة ذهبت بالاحتلال البريطانى وجاءت فى النهاية بالاحتلال الصهيونى . وهذه المغالطة المكشوفة تنسى ان عدوان يونية لم يكن نتيجة للمسيرة الثورية - وان اسهمت بعض بؤر الفساد والتحلل الداخلى فى تسهيل مهمته - وانما كان ضربة موجبة لاجهاض انجازات الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها من ان تؤدى رسالتها فى اطلاق القوى الحقيقية للشعب المصرى والامة العربية من عقالها .

مناهضة الاحلاف الاجنبية :

. ثم كانت سياسة مقاومة الارتباط بالنفوذ الاجنبى الطاغى فى بحر الصراعات الدولية والممثل فى الاحلاف والنكتلات العسكرية خطوة مكتملة لتدشين الاستقلال الوليد . وصارت هذه السياسة تقليدا ثابتا حتى اليوم فى السياسة الخارجية المصرية بغرض مقاومة آثار الاستقطاب على السياسة الدولية وفى مواجهة اقامة أى علاقة خاصة تربط مصر بعجلة أى من القوى العظمى .

كسر احتكار السلاح :

وجاء كسر احتكار السلاح تأكيداً لتحرير الإرادة الوطنية من قيود
«التحكم وظلت هذه الاستراتيجية تجهل طابع الاستمرار في السياسة
الدولية لمصر حتى يومنا هذا وإن عبرت عن نفسها في قرارات
تكتيكية تمثلت في التحرر من الاعتماد على الغرب لاستيراد السلاح
والذي كان بمثابة أحد أدوات السيطرة على أقطار العالم الثالث، ثم
تمثلت أيضاً في تنويع مصادر السلاح بل وتصنيع السلاح تمهيداً
للخروج من دائرة نفوذ العملاء السوفيتي والأمريكي

تأميم قناة السويس :

«وكم كان الترابط قوياً بين حركة الشعب المصري في الداخل
والخارج ، بهدف تحقيق الرخاء والازدهار والتقدم ، فنادى الأعراض
الغربي عن تمويل مشروع السد العالي إلى تأميم قناة السويس الأمر
الذي حرك مؤامرة العدوان الثلاثي .

«وهكذا كانت معارك التحرر الوطني التي خاضها الشعب المصري
تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعبيراً عن مرحلة الفتوة والشباب ،
وبلغت مرحلة الصمود هذه ذراها عقب انتصار السويس حتى
«انعقاد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١ بيد أن الوهن
والشيخوخة سرعان ما دبا في أوصالها بفعل ضراعات مراكز القوى
عظمى السلطة . وحينذاك انتهزت القوى المعادية وعلى رأسها إسرائيل
الفرصة المناسبة « عام ١٩٦٧ » لتجند ضربتها وتشن عدوانها ورغم
قوة الضربة وعمق أثارها فإن مصر في النهاية « أكتوبر ١٩٧٣ »
مخرجت منها قوية تأكيداً للحكمة القائلة « الضربة التي لا تقتلني
تقويني » .

تمصير الاقتصاد الوطني :

«منذ عام ١٩٥٧ جاء تمصير اقتصاد البلاد بتحريضه من برائن
الاحتكارات الأجنبية بنوكاً وشركات كخطوة ضرورية لاستكمال
الاستقلال الحقيقي عن السيطرة الخارجية . كما كان في ذات الوقت
رداً على العدوان الثلاثي وتقوية لمركز مصر في الصراع العربي
الإسرائيلي الذي أخذ في الاحتدام .

«ولها أفصححت الرأسمالية المحلية عن عجزها عن اغتنام الفرصة
التاريخية التي أتاحتها أمامها عمليات التمسير ، لم تجد الثورة
مفراً لمن أن تأخذ الدولة في عام ١٩٦١ زمام المبادرة لتحقيق التنمية
الاقتصادية بقرارات التأميم الاشتراكية .

• وهكذا كانت هذه السلسلة المتوالية من الانفعال وردود الافعال تعبيراً عن العلاقة الجدلية بين الاستعمار والتحرر ، والتبعية والاستقلال والرضوخ والمقاومة . أي أنها لم تكن تخطيطاً لمراتبا محسوبة كان يمكن معها تحاشيها أو تلافي بعضها ، وإنما كان حتمية ينطويها منطق التفاعل التاريخي بين الحركة الراحية لتحرير الانسان من الاستغلال والسيطرة وبين القوى المتشعبة ياوضاع نبذها قطور الحضارة البشرية .

• جملة القول ان معارك التحرير الوطني التي خاضتها مصر منذ ٢٣ يوليو تقطع بان السلوك المصري الذي شهدناه على الساحتين العربية والدولية ابان تلك الفترة سواء في عهد جمال عبد الناصر او تحت قيادة أنور السادات انما جاء تعبيراً عن التفاعل المضوي بين الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية لمصر .

• وعوامل الاستمرار هذه تتمثل في الموقع الاستراتيجي بلغة الجغرافيا السياسية ، وحجم السكان ولرباطاتهم التاريخية بالمنطقة العربية ، وتوفر الموارد الاقتصادية ومدى استثمارها ، أما المتغيرات الجارية فتتمثل في مشاكل التطور الاجتماعي ومستلزماته ، ودرجة النمو الاقتصادي ومتطلباته ، وهوية النظام السياسي وتطلعاته ، فضلاً عن تقامى الموارد العربية وتغير الموازين الدولية .

• ومن هذا المزيج المركب كان على القيادة السياسية ان تصيغ افضل معادلة للسلوك الخارجى تتلاءم مع الطموح الوطنى وتتواءم مع الواقع الدولى .

• مما سبق نستطيع القول ان التتبع الصحيح لمسيرة ٢٢ يوليو بكل ما حققته من مكاسب وإنجازات وكل ما لقيته من هزائم وضربات يؤكد بأن هذه المسيرة كانت تعبيراً طبيعياً عن المرحلة التاريخية التي ولدت فيها وقدر لها ان تعبش وتنافس في اطارها .

• ونحن اليوم حين نتأمل وجه ثورة ٢٢ يوليو لا يجب ان نروعنا ببعض الندبات أو التجاعيد التي قد تكسب بعض ملامحها ، فما هي الا آثار معارك وبطولات كانت عظيمة في حينها وما زالت بفضل ما تركته من نتائج لصالح حركة التحرير الوطنى على امتداد القارات الثلاث . لقد كان ذلك قدرها وحركتها في مواجهة التحديات . ويكفيها ان استجابتها كانت في مستوى التحدى .

[٢] حركة القومية العربية

لا شك أن لثورة يوليو دورا مؤثرا فى نشر الفكر القومى العربى وتحويله الى حركة سياسية قوية . ويمكن فهم هذا الدور من خلال الكشف عن المواقف التى اتخذتها الثورة من القضايا العربية المصيرية سواء فيما طرحته من افكار او فيما اتبعته من اساليب وأدوات للتعبير عن هذه المواقف .
والحقيقة أن مصر حظت بمكانة خاصة فى الوطن العربى أهلتها للاضطلاع بدور بارز فى الحركة القومية العربية وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ - قدرات مصر البشرية والاقتصادية واحتفاظها بوحدة وطنية قوية تسمح بقيام ثورة وطنية لها الاستمرار والقدرة على الاشعاع والانتشار ونقل الدعوة الى بقية الوطن العربى .

٢ - ان حركة التنوير العربية التى بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر انطلقت من ارضها ، وقد شارك فيها المفكرون المصريون جنبا الى جنب مع المفكرين العرب الآخرين من شتى انحاء الوطن العربى مشرقا ومغربا ، وكانت مصر مركزا لزعماء الفكرة العربية .
ويلاحظ انه قد تلازمت دعوة المصريين للخلاص من الاستعمار الانجليزى مع دعوتهم لتخليص الشرق والمغرب العربى من الاستعمار الفرنسى .

٣ - ان الحركة الوطنية المصرية والثورات التى خاضتها جعلت الحركة الوطنية المخلوقة فى بقية البلاد العربية تنظر الى مصر بالامل والرجاء وقادرة على تمييز الوضع المصرى عن بقية البلاد العربية بصفته وضعا تزاوُل فيه القوى الوطنية دورا مهما واساسيا وأقرب الى تمثيل الجماهير والاستقلال الوطنى من بقية الانظمة والاوزاع الاخرى .

هذه العوامل خلقت مناخا ملائما لقيام ثورة يوليو باحتلال مركز الصدارة في قيادة الاحداث العربية ، ومن ثم لم يكن غريبا أن تؤكد الثورة انتماءها العربي بالاشارة الى ذلك في فلسفة الثورة وان تعتبر الدائرة الاولى لتحركها الخارجى هو الدائرة العربية ، ثم بالنص على ان مصر جزء لا يتجزأ من الامة العربية في دستور ١٩٥٦ .

أساليب وأدوات الثورة في النطاق العربى

انطلاقا من محورية الدور العربى لمصر اتخذت الثورة عددا من المواقف المحددة أبرزت ثقل وأهمية هذا الدور وذلك فى ثلاث قضايا هى التحرر والاستقلال السياسى ، والقضية الفلسطينية ، وبناء المؤسسات والاشكال التنظيمية التى تجسد العمل العربى المشترك .
اولا : بالنسبة لقضية التحرر والاستقلال الوطنى كان هناك عدد من الوسائل :

١ - دعم الإرادة الوطنية الذاتية وبدأت النورد بضرب المثل بنفسها فتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ كان علامة على رفض بقاء القواعد العسكرية كمظهر من مظاهر التبعية السياسية ، وتوقيع صفقة الاسلحة النشيكية عام ١٩٥٥ كان يعنى رفض الثورة لمظاهر السيطرة الأجنبية فيما يتعلق باهم عناصر القود وهو السلاح ورغم ان الصفقة لم تغير كثيرا فى الصورة العسكرية أو فى ميزان القوى فى الشرق الاوسط نظرا لكثفه السلاح الأمريكى والغربى لاسرائيل الا أنها كانت تعنى بالدرجة الاولى كسر الحلقة الاولى والاساسية فى سلسلة الاستعمار الغربى التى كانت تذل وتربط البلاد العربية كلها بقربا . وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان يعنى ان الصراع مع الاستعمار لا يقتصر على مجرد الاعلان أو الحصول على الاستقلال السياسى وانما يفرض السيطرة الوطنية على عناصر الثروة القومية .

وكان تدعيم الارادة المصرية نقطة ارتكاز لانطلاق الثورة على المستوى العربى وقد انعكس ذلك اولا فى تشجيع حركات التحرر الوطنى العربية حيث خرجت من الاسكندرية أول شحنة أسلحة الى الجزائر قبل بدء ثورتها فى عام ١٩٥٤ واستمرت المؤازرة المصرية لثورة الجزائر الى أن حصلت على استقلالها عام ١٩٦٢ ووقفت الثورة الى جانب كفاح

شعب تونس ضد الاحتلال الفرنسي أيضا وسادت فيها بعد ثورة الجنوب العربي ، وهكذا بعد أن كان عدد الدول العربية المستقلة وقت قيام الثورة هو ست دول فقط هي العراق وسوريا والأردن ولبنان والسعودية حصلت بقية الدول العربية الآن على استقلالها وأصبح عددها ٢٢ دولة .

٢ - مقاومة التحالف وأشكال التبعية السياسية الخارجية ، فبعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ نشط المعسكر الغربي في إقامة التحالف العسكرية ومنها حلف بغداد وذلك لاعاقة وتطوير الآثار التحررية التي أحدثتها الثورة في الدول العربية التي كانت لا تزال تحت قبضة الاستعمار أو الحماية الأجنبية ، وقد ردت الثورة على قيام حلف بغداد بميثاق الضمان الجماعي الذي عقد في إطار الجامعة العربية ، ثم بمواثيق دفاع ثنائية مع سوريا والسعودية عام ١٩٥٥ ، ومع السعودية واليمن عام ١٩٥٦ . وكان منطق الثورة في رفض هذه الأشكال أن العرب قادرون من خلال إقامة جبهات فيما بينهم على الدفاع عن أراضيهم لا أن تأتي قوة خارجية لتقوم بهذا الدور .

٣ - مؤازرة الدول العربية في دعم استقلالها السياسي والدفاع عنه ، فعندما تعرضت لبنان لغزو خارجي وقت نزول القوات الأمريكية بها والقوات البريطانية في الأردن عام ١٩٥٨ وذلك بهدف ضرب ثورة العراق ، استطاعت مصر أن تجمع الإرادة العربية حول رفض هذا التدخل والوقوف إلى جانب العراق ، وعندما طلبت المغرب مساعدة مصرية عام ١٩٦١ لتتمكن من إجلاء القوات الأجنبية عنها وتصفية القواعد الأمريكية رحبت مصر بذلك وأيدت مطلبها .

ثانياً : الموقف من القضية الفلسطينية وهو موقف شديد الصلة بالقضية الأولى السالف الإشارة إليها وذلك أن القضية الفلسطينية تعد جانباً رئيسياً من الصراع بين الدول العربية وقوى الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بصفة أساسية وذلك عندما اتفقت الدول الأوروبية الكبرى وهي تقسم تقسيم تركية « الإمبراطورية العثمانية » «الرجل المريض» على أن تعهد لبريطانيا في الابتداء على فلسطين . بمعنى آخر ولدت المشكلة الفلسطينية في أقصى الظروف وأمرها التي مربها وطننا العربي ، ظروف التجزئة والاحتلال المباشر أو غير المباشر ، وإقامة الكيانات المصطنعة

والانظمة العربية الهزيلة وبالفالى فان انتقال الدول العربية من هذه الاوضاع السيئة الى مرحلة التحرر الوطنى كان لابد وكن يمر ببوابة المشكلة الفلسطينية ، وكانت حرب ١٩٤٨ مناسبة بالغة الدلالة لكشف عن أبعاد هذه العلاقة ومنها جاءت خبرة ثورة يوليو الاولى بالقضية ، من ناحية كانت فرصة لالتقاء المقاتلين من رجال ثورة يوليو ومن بقية الاقطار العربية لاكتساب الوعى القومى ، ومن ناحية أخرى كشفت عن اهتراء وضعف الانظمة العربية آنذاك والواقع المزرى للحياة العربية الذى مكن للهزيمة . ومن ناحية ثالثة تكشف لقيادة الثورة أن الصراع مع الاستعمار لا ينفصل عن الصراع مع الصهيونية وأن الاحتلال الصهيونى لفلسطين لا ينفصل عن المخطط الاستعمارى الاشملى فى المنطقة .

.. لقد دعت الثورة فى سنواتها الاولى الى انشاء قوة غذائية فلسطينية وكان ذلك وراء الهجوم الاسرائيلى على القوات المصرية فى شلحة بقطاع غزة عام ١٩٥٥ ، ولعل هذه الحادثة من العوامل الهامة المباشرة فى دفع الثورة الى عقد صفقة النضال التشيكية عام ١٩٥٥ ، وتكتسب الحادثة أهميتها أيضا من أنها جاءت فى غمرة المناقشة الكبرى حول الدفاع عن الشرق الاوسط .

من ناحية أخرى كانت القضية الفلسطينية محور عمل مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٤ والذى كانت مصر وراء الدعوة لعقدده ، وفى هذا المؤتمر جاء طرح القضية بشكل يحولها الى عمل عسكرى وسياسى قوى ويبرز هوية الشعب الفلسطينى ، وقد ترجم ذلك فى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حدث ذلك ونشط مناخ دولى وعربى مختلف عما كان عليه عام ١٩٤٨ أسهمت ثورة يوليو فى خلقه عبر ما سبق ذلك من سنوات حيث تم استبدال الاستقلال الشكلى للدول العربية باستقلال حقيقى عن طريق تصفية القواعد العسكرية الاستعمارية والاقتصادية كما برز دور العرب فى حركة التضامن الافروآسيوى عام ١٩٥٥ ، وعام ١٩٥٨ وفى حركة عدم الانحياز عام ١٩٦٢ ، ومؤتمر القمة الافريقى عام ١٩٦٣ واستمر تأييد الثورة للقضية الفلسطينية فى الامم المتحدة سواء فيما يتعلق بإصدار القرارات التى تدين العدوان الاسرائيلى أو التى تؤكد هوية الشعب الفلسطينى وحقوق تقرير مصيره . وفوق هذا وذاك فان اضطلاح مصر بدور كبرى فى مهمة تحرير الارض العربية المحتلة وغودة الحقوق

الفلسطينية والذي أكدته من خلال الدخول في ثلاث حروب أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ ، ورصد ميزانية تسليح ضخمة يعد من المؤشرات القوية على ثقل القضية الفلسطينية الكبير في اهتمامات الثورة العربية وفي إطار دعم الاستقلال الوطني .

ثالثاً : موقف الثورة من الاشكال التنظيمية التي تجسد العمل الوحدوى . وقد اتجهت الثورة الى ملء الفراغ السياسى العربى فى هذا المجال والذي نشأ بعد الحرب العالمية الاولى بسبب ضعف الاحزاب السياسية القديمة العربية ووقف الدعوة الى الوحدة عند نطاق اقليمي بعينه وعند المستوى الفكرى فقط . فالاحزاب السياسية القليلة التي شهدتها البلاد العربية سواء فى سوريا او العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت تنتمى فى الواقع الى بنية المجتمع القديم وسيطرت عليها افكار تقليدية اعجزتها عن القدرة على الارتفاع الى مستوى الاحداث الزاحفة الى الحياة العربية . فالحزب السوري القومى ركز فكرة الوحدة ففى حدود سوريا الكبرى فقط ، وحزب البعث ذاته رغم دوره الفدى والسياسى الواضح ترك القيادة لحزب عام ١٩٥٨ اقراراً منه بان قيادة الثورة اقدر على ملء الفراغ .

من ناحية اخرى اتحت الثورة منذ قيامها على عناصر الانتماء الرمزي العربية مثل التاريخ العربى المشترك ووحدة اللغة والعادات وهو امر ضرورى فى قيام أى حركة قومية . ومن ناحية ثالثة عملت الثورة على اصفاء المضمون الاجمعى للوحدة بمعنى اخر ان تجعلها ترجمة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة للجماهير العربية . ومن ناحية رابعة ابرزت الثورة اهمية ان تكون العملية الوحدوية عملية اجتماعية دائمة بين ابناء المجتمع العربى ولا تقف عند كونها شكالا دستورية بين الانظمة السياسية .

من الواضح على ضوء ما سبق ان مواقف الثورة من القضايا الثلاث التحرر السياسى والقضية الفلسطينية والوحدة مواقف متشابهة ومنحمنة الحلقات ، وهذا يعنى ان الثورة اصبحت على الحركة القومية العربية طابع الشمول والتفاعل الدائم مع الواقع العربى .

[٣] سياسة عدم الانحياز

إذا كان يمكن القول انه قبل ثورة ٢٢ يوليو لم تكن هناك مجموعة عالمية لعدم الانحياز ، فلا يعنى ذلك أن العكس كان صحيحا بصورة اوتوماتيكية ، فقد كانت هناك سياسة الحياد الهندية ، وعدم الانحياز اليوغوسلافية ، والاستقلال الاندونيسية ، لكنها كانت سياسات متفرقة لا يجمعها كيان تنظيمى . ولقد جاءت أهمية ثورة ٢٣ يوليو من انها ملأت ، بالموتى غير المنحاز الذى اتخذته مصر فى سياستها الخارجية ، وبمكائنها العربية والاغريقية ، الفجوة الجغرافية الواسعة التى كانت تفصل بين بلدان دعم الانحياز فى المسافة بين نيودلهى وبلجراد ، تلك الفجوة التى اكملت ، بالمساحة الجغرافية للعالم العربى ، حلقات سلسلة بلدان عدم الانحياز التى امتدت عبر الموقع الجغرافى من جاكارتا الى نيودلهى الى القاهرة وبلجراد .

وقد بدأت مصر الثورة ممارسها اللامنحازة . بنزيد ذاتها غير المنحازة اولا ، ثم العمل لجذب العالم العربى ، الى دائرة عدم الانحياز ثم خروج مصر العربية اللامنحازة الى الساحة العالمية . فبعد أن نجحت حكومة الثورة فى تسوية قضية السودان ببرام اتفاقية ١٩٥٢ مع بريطانيا ، وفى توقيع اتفاقية الجلاء معها أيضا سنة ١٩٥٤ ، بدأت تتجه بكل حيويتها لتأكيد ذاتها اللامنحازة . وبعقد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية ، كسرت مصر تبعيتها للغرب فى اخطر حلقاته . وفتحت مرحلة جديدة فى التاريخ السياسى - العسكرى للمطقة العربية وكان ذلك اعادة للتوازن السياسى فى تلك المنطقة والذى كان مختلا فيها بسبب السيطرة العربية الشاملة على المنطقة الغربية وخاصة بعد أن كان الغرب قد منع روسيا لمدة قرنين من دخول البحر الابيض المتوسط ، وبعد أن كانت الدول العربية قد امنعت عن انشاء علاقات مع الاتحاد السوفيتى بعد

الحرب العالمية الثانية . وقد ساعد تمهيد المنشآت الاقتصادية البريطانية والفرنسية في مصر بعد حرب ١٩٥٦ ، على تأكيد استقلال مصر الاقتصادي ، ودعم سياستها غير المنحازة .

ولا يحتاج الى مزيد تأكيد ، ان ثورة يوليو لعبت دورا هاما في مجال العمل لجذب العالم العربي الى دائرة عدم الانحياز ، وذلك في اول معركة سياسية بارزة خاضتها في جامعة الدول العربية عام ١٩٥٥ دفاعا عن هذا المبدأ بين الذين يرون ان مقتضيات الامن في الوطن العربي تتطلب الانحياز الى المعسكر الغربي بشكل او بآخر ، وبين الذين - وعلى رأسهم مصر - يرون ان الاستقلال والتقدم الحقيقي للوطن العربي يتطلب اتباع سياسة مستقلة غير منحازة ، وبلغ الخلاف ذروته عند قيام حلف بغداد المرتبط بحلف الاطلنطي . الا ان قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ ، وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، سجلت انتصارا كبيرا لاتصار عدم الانحياز العربي ، الذين اخذت مجموعتهم تتسع .

وبدا خروج مصر العربية المنحازة الى الساحة العالمية ، بالتقائها مع سياسة الحباد الهندية الذي كان من مظاهرها عقد معاهدة الصداقة الهندية المصرية في ابريل ١٩٥٥ ، ثم اللقاء عبد الناصر مع نهرو وسوكارنر في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذي وضع اسس مجموعة عدم الانحياز في العالم الاغرو آسيوي واخيرا اللقاء عبد الناصر ، وتيتو ، ونهرو في بريوني في يوليو ١٩٥٦ ، الذي كان اول مظهر تنظيمي لتشكل مجموعة عدم الانحياز .

ولقد كان ذلك التشكيل للمجموعة الالامحارة ، في ظروف الحرب الباردة والصراع الحاد بين الكتلتين الشرقية والغربية ، واذا اتخذت هذه المجموعة سياسة الامتناع عن الاشتراك في الاحلاف والتنظيمات العسكرية وعدم الانحياز لاحد اطراف الحرب الباردة في الصراع بينهما والتعامل والتعاون مع كلا المعسكرين ، والاسهام في ايجاد حلول للمشاكل والازمات الدولية مع دعم نضال الشعوب ضد الاستعمار ، ودعم الامم المتحدة في اجراءاتها لصالح الشعوب . وفي كلمة ، فلقد كان خطر دول عدم الانحياز في تلك الفترة هو خطر مكافحة التبسط الاستعماري والعمل على تخفيف حدة التوتر الدولي .

الا ان عدم الانحياز لم يعن في رأى ثورة يوليو حينذاك ، اتخاذ موقف الوسط الدائم بين الكتلتين المتصارعتين ، لان تلك الفترة شهدت "لمصر" مواقف حياد ايجلي تتفق مع مصالح الشعب الاقتصادية والسياسية وفي سبيل تحرره من التبعية ، بغض النظر عن اغضابها لكتلة أو لاخرى . وفى تلك الفترة أيضا ، عارضت مصر على لسان الرئيس عبد الناصر في مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ وغيره . . . انشاء منظمة دولية للدول الحادية ، اى تكتل دولى جديد .

وليس ثمة شك ان مجموعة دول عدم الانحياز قد تأثرت بعد ذلك باختفاء معظم قياداتها التاريخية : عبد الناصر ، ونهرو ، وسوكارنو ، ونكروما . فالهند انشغلت بمشاكلها الداخلية ، وبالمواجهة مع باكستان ، واندونيسيا اتخذت موقف التباعد والانعزال ولم تلعب دورا فعالا ، ويوغوسلافيا تنتمى الى اوربا ودورها محدود في العالم النامي الثالث ، ومشاكل مصر والامة العربية وخاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، صرفتها نسبيا عن القيام بدور فعال في حركة عدم الانحياز ، كما وان المنافسات بينها على الدور القيادى الذى تحاول كل منها ان تلعبه داخل الحركة وضعف تماسك دور المجموعة العربية بعد ان كانت في طليعة الحركة في الستينات ، وعلى وجه العموم ، عانت حركة عدم الانحياز من أزمة فعالية ، نابعة من أزمة الاستقرار الداخلى .

الا ان التطورات الاحيرة في مجموعه عدم الانحياز ، تتطلب بعد كل شيء زيادة فعالية الدور الذى تضطلع به مصر داخل المجموعة . فلك ان - التزايد العددي في قائمة الدول غير المنحازة لم يصحبه قصاعد مماثل في فعالية الحركة ، كما وان الوحدة داخل أسرة عدم الانحياز ما زالت اضعف من النمل الذى يسود العلاقات داخل كل من الكتلتين الشرقية والغربية ، برغم القدر المموس من التنوع والنعد وتفكك الرابطة المركزية في هاتين الكتلتين عن ذى قبل ، كذلك فقد عولجت كثير من المشاكل والخلافات التى ظهرت بين بلدان عدم الانحياز خارج اطار المجموعة ، وكان لذلك مظهره ببلبية في انعكاسه على فعالية الحركة وهيبتها ، لذلك التزمت الحركة في تصديها للقضايا ، اسلوب اصدار القرارات دون ايجاد القنوات التى تضمن وضعها موضع التنفيذ .

لقد عملت مصر في الفترة الاخيرة ، باعتبارها من قادة المجموعة العربية ، والمجموعة الافريقية ، على تحديد معالم استراتيجية جديدة لمجموعة عدم الانحياز تتلاءم مع التطورات الدولية الجديدة ، تتمثل كما أوضح الرئيس السادات في مؤتمر القمة الاخير لمجموعة عدم الانحياز في كولومبو « ١٩٧٦ » في ضرورة أن تعلن دول المجموعة رأيا جماعيا واضحا وقويا في جميع القضايا الدولية الهامة ، وأن تتخذ ازاءها خطوات عسكرية وسياسية واقتصادية عملية تجسد الارادة الجماعية الموحدة للمجموعة ، حتى تصبح قوة فاعلة حقا في الحلبة الدولية ، وحتى لا يجرؤ أحد على الاستخفاف بقراراتها وبالمصالح المشروعة لشعوبها ودولها .

وقدم الرئيس السادات ازمة الشرق الاوسط كنموذج مكثف للتحديات التي تواجه دول عدم الانحياز موضحا انه اذا لم تتخذ هذه الدول خطوات عسكرية وسياسية عملية ، سيفسر هذا الموقف من جانب الاعداء على انه تصريح لهم بالاستمرار في احتلال اراضي الغير ، دون الاضطرار الى دفع الثمن .

وعلى هذا النحو ، تطالب مصر ببلورة موقف جديد لمجموعة عدم الانحياز يميل الى اكساب جهودها طابعا تكتليا عمليا منظما في مواجهة الاخطار المحدقة وهكذا نجد انه بينما كانت مصر ترفض تكوين كتلة دولية جديدة ايام الحرب الباردة وابان الصراع الحاد بين الكتلتين العالميتين ، فانها تسعى الان لاكساب مجموعة عدم الانحياز ، طابع التكفل الاكثر فعالية ، والمعتمد على قوة عسكرية وسياسية تنفيذية فاعلة ، في عصر تسير فيه العلاقات بين الكتلتين العالميتين نحو الانفراج و « الوفاق » وتفكك الرابطة المركزية .

[٤] الثورة في أفريقيا

تتمثل صعوبة دراسة السياسة الخارجية لثورة ٢٣ يوليو في أفريقيا في أنها ليست بصفة عامة نتاجا لسياسة سابقة سواء في صورة عملية استمرار أو عملية تغير . كما أنه لا توجد وثائق أساسية لتفسير عملية اتخاذ القرار السياسي في ثورة ٢٣ تجاه أفريقيا . غير أنه يمكن القول بأن سياسة الثورة الخارجية عامة وبالنسبة لأفريقيا خاصة يمكن أن تفهم في ضوء مفهوم « الدور » والدور الذي قامت به ثورة ٢٣ يوليو في أفريقيا يمكن التعرف عليه في ضوء ثلاثة اعتبارات .

أولها : أن مصر وإن كانت دولة متوسطة على المستوى الدولي إلا أنها تعتبر دولة كبرى على المستوى الإقليمي « العربي - الإفريقي » وذلك لوضعها الجيوبولتيكي ولصادر القوى الأخرى .

ثانيها تلك العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سواء من ناحية عملية اتخاذ القرار السياسي وتأثره في المقام الأول بالظروف الداخلية ذلك عكس الكثير من القرارات السياسية التي خضعت لتأثير قوى الضغط الخارجية ، أو من ناحية أن السياسة الخارجية انعكاس لمسار السياسة الداخلية وتعبير كفي عن القضايا الاجتماعية المطروحة في الساحة الداخلية ومدى تبني السلطة لها .

ثالثها : أن مصر ثورة ٢٣ يوليو في حركتها تجاه أفريقيا اكتسبت قوتها المعنوية الدافعة من تلك المكانة التي تحققت لها في أرجاء العالم العربي . وعلى ذلك سيتم تناول « دور » ثورة ٢٣ يوليو في أفريقيا من ثلاثة جوانب ١ - التصور ٢ - الحركة ٣ - الانجاز

١ - التصور :

أن تصور ثورة ٢٣ يوليو لدورها في أفريقيا محصلة لتفاعل عناصر عدة أهمها :

أولاً : الأمن المصري والأمن القومي العربي ، ويظهر ذلك جلياً في تلك الدوائر الثلاث الواردة في فلسفة الثورة ، حيث وإن كانت لا تعتبر إجمالاً دوائر أمن بالمعنى الدقيق ، فإنها على الأقل تعبّر عن مجالات اهتمام للثورة فضلاً عن مجال التحرك المصري الفعال ، أما بالنسبة للدائرة الثانية وهي الدائرة الإفريقية فقد اكتسبت أهميتها بالنسبة للأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي من وجود عاملين « ١ » الصراع مع إسرائيل « ٢ » الوضع القاري في الجيوبولتيكي للسودان ووادي النيل .

ثانياً : العبادة بمعنى المسؤولية ، فثورة ٢٣ يوليو تتحرك في ظل مفهوم المسؤولية التاريخية والاستراتيجية تجاه أفريقيا ويرجع ذلك إلى عاملين الوضع الجيوبولتيكي لمصر ، والإحساس بمدى المسؤولية تجاه أفريقيا

ثالثاً : وحدة المصير ووحدة القارء . ويوضح ذلك مسمة الثورة بقولها « أننا لا نستطيع بحال من الأحوال ، حتى ولو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق إفريقيا . . لسبب هام ، هو أننا في إفريقيا » ويرجع ذلك إلى عاملين : الوعي بأسباب تخلف القارة وتجزئتها ، والوعي بالصراع الدولي الذي من مظاهره الصراع بين التحرر والاستعمار .

رابعاً : الدور الحضاري لمصر ، وأيضاً توضح فلسفة الثورة بقولها « أننا لن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة في نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء » ويرجع ذلك إلى الدور التاريخي لمصر في تحديث السودان وأعلى النيل والرغبة في نقى ذلك التصور الذي تركه الغرب ، تاريخياً في الذهنية الإفريقية ، كتجار رقيق وعبيد .

خامساً : موقع مصر والقارة ضمن حركة التحرير العالمي ، فيقول قائد الثورة « أننا لنترك أن القوى المعادية لحرية الشعوب لن تستطيع إيقاف ساعة التاريخ ولن تستطيع إعادة عقاربها إلى الوراء . . ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نعتمد على حركة التاريخ

وحدما ، وإنما لابد من تدعيمها بنضال مشترك عميق ومتسع . كل ذلك في إطار العداء للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها على رأس القوى الإمبريالية وإسرائيل كأداة إمبريالية .
ان تحرك ثورة ٢٣ يوليو من منظور تحقيق هدفين استراتيجيين :
الواقع داخليا وخارجيا ؟ وما هي العناصر التي ساهمت في وجود علاقة فعالة مع أفريقيا ؟ وأخيرا وليس آخرا ، كيف تم التعبير الحركي عن ذلك ؟

٢ - الحركة :

كان تحرك ثورة ٢٣ يوليو من منظور تحقيق هدفين استراتيجيين :
أولهما ، متاصرة حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي وكان لذلك الهدف وجه آخر ، وهو محاربة إسرائيل والاستعمار الجديد في أفريقيا ، ثانيهما الحفاظ على الحدود الأفريقية وهي تلك الحدود التي رسمت في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وهذا أيضا كان له وجهه الآخر في السعي للحفاظ على الاستقرار في البلدان الأفريقية .

وبالنسبة للقضايا السياسية للحركة ، فيمكن تقسيمها الى ثلاث مستويات متشابهة داخل نسق من المصالح ، وهذه القضايا لا تختلف في الطبيعة ولكن إلى أي مدى حاولت الثورة حماية مصالحها الاستراتيجية بالمستوى الأول ، فجيبوبوليتيكا تعتبر المناطق الأقرب لمصر في قمة هذا النسق فكان موضوعه ضمان الاستقلال المشترك لمصادر مياه النيل وحمايتها مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية بالسودان هذا أدى إلى اعتبار قضايا مثل عدم الاستقرار في الكونغو أو المشكلة الروديسية ، ذات تأثير على المصالح المصرية ، المستوى الثاني : وكان موضوعه أفريقيا لأفريقيين ، وهذا أدى إلى الاهتمام بقضايا الصراع الدولي في أفريقيا وإلى اعتبار قضايا مثل الشخصية الأفريقية والإرادة الأفريقية والوحدة الأفريقية ، قضايا حيوية .

المستوى الثالث ، ويتمثل موضوعه في العداء للإمبريالية وهذا أدى إلى الاهتمام بقضايا الحياة الإيجابية واتخاذ موقف في الصراع الدولي بين الاشتراكية والرأسمالية ، ويتمثل التعبير عن ذلك المستوى بعد يونيو ٦٧ في محاربة إسرائيل في أفريقيا .

أما بشأن الأدوات المستخدمة في الحركة : فالثورة قد استخدمت عدة أدوات مختلفة لتحقيق ما تسعى إليه منها : -

١ - الدبلوماسية : كانت الثورة تقيم علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة أفريقية تحصل على الاستقلال سواء أكانت رجعية أو تقدمية ، فالجمهورية العربية المتحدة استطاعت حتى سنة ١٩٦٩ أن يكون لها ٨١ بعثة في الدول الأفريقية كما قامت برعاية مصالح اللبنانيين في اديس ابابا في المدة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٦ وكذلك مصالح الرعايا العراقيين في سنة ١٩٦٥ ، وبالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فمصر عضو في لجنة مساعدة حركات التحرر الوطني ، كما اختضفت القاهرة مؤتمر القمة الأفريقي الثاني في الفترة من ١٤ - ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، كذلك وقفت الثورة وراء حركات التحرير في هذه القارة ، بفتح مكاتب لهذه الحركات في القاهرة .

٢ - الثقافة : وجهت الثورة اهتماما خاصا لميدان التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ولم يقتصر الأمر على دور الأزهر في الإضافة إلى البعثات الأزهرية الموفدة إلى أغلب الدول الإسلامية ، فإن لجمهورية مصر العربية بعثات تعليمية في كل من سيراليون وتوجو وتنزانيا ومالي ونيجيريا وغانا وغينيا وزائير وموريتانيا والنيجر ، ويضاف إلى ذلك ، تلك العلاقات الوطيدة التي تربط كنيسة الاسكندرية الأرثوذكسية برعاياها الأفارقة في كل من إثيوبيا والسودان وجنوب أفريقيا وغربها ، وكما قد خصص عدد كبير من المنح للطلبة الوافدين الأفارقة في ج . م . ع .

٣ - الإعلام والدعاية : قامت الثورة بأنشاء مكاتب ونواد ومراكز ثقافية في أفريقيا ، كما توجد في مصلحة الاستعلامات إدارة للشئون الأفريقية ، كما عملت الثورة على انشاء اذاعات موجهة لأفريقيا ، فبعد أن كان عدد ساعات الإرسال بتسع لغات أفريقية حوالي ٨ وثلاثة أرباع ساعة أسبوعيا « عام ١٩٦٢ بالاضافة إلى الانجليزية والفرنسية والعربية » إلا أنه قد زادت في سنة ١٩٦٥ إلى نحو ١٨ ساعة وثلاثة أرباع ساعة يوميا ، منها ٧ ساعات موجهة إلى شرق ووسط وجنوب أفريقيا باللغات الأمهرية ، وانشيء عام ١٩٥٥ ، والسواحلية عام ١٩٥٤ ، والبنجالا عام ١٩٦١ وكذلك البنانجا عام ١٩٦١ والصومالية عام ١٩٥٧ والانجليزية عام ١٩٦١ وكذلك - ٤ - ونصف ساعة موجهة إلى غرب أفريقيا بلغة الهاوسا عام ١٩٥٩ .

والفولانية عام ١٩٦١ وباللغة الانجليزية عام ١٩٥٩ ، هذا الى جانب
ركن السودان الذى يصل متوسط عدد ساعاته الى ٥ ساعات يوميا

٢ - المعونات والمساعدات الفنية : ان برنامج الثورة لمساعدات
الفنية : يهدف الى تقليص نفوذ اسرائيل ومقاومة تغلغل الاقتصاد
الغربي في المنطقة ، وهو يتضمن تدريب الفنيين وتزويد البلدان
الافريقية بالمدرسين والاطباء والخبراء المدنيين ففي ١٩٦٦ ، كان
لمصر الثورة خبراء فنيون في زائير والكونغو والجزائر وسيراليون
وفولنا العليا وزمبيا والسنگال وليبيريا وافريقيا الوسطى والكامرون
وغانا وتنزانيا ومالي وغينيا والجابون واوغندا وتونس وموريتانيا
وكينيا ومالاوى والمغرب واثيوبيا وبوروندى وساحل العاج وبنين
وتشاد والنيجر ومدغشقر ونيجيريا والصومال وفي عام ١٩٦٧
عقدت مصر ٢٠ معاهدة تجارية مع دول افريقيا جنوب الصحراء كما
اقامت مصانع في كينيا وتنزانيا واوغندا وزودتها بالفخيسين
والاداريين . كما حصلت نيجيريا على قرض يبلغ ٣ ملايين
استرليني وكذلك حصلت زائير على مليون ونصف جنيه
استرليني . اما بالنسبة لمجالات الحركة فعلى المستوى غير
النظامي كانت الثورة تشجع الانقلاب ضد النظم المحافظة القائمة
والتي تتعامل بكثافة مع الغرب ، واما على المستوى النظامي فكان
طريق الثورة هو طريق المسالمة والحلول الوسط .

٣ - الانجاز :

لقد حققت الثورة اهدافا سياسية عدة من تحركها ، فعلى مستوى
استقلال البلدان الافريقية كانت مخرجاتها تشارك بالتصويت في
الامم المتحدة الى جانب استقلال البلدان الافريقية ، كما لعب عيد
الناصر دورا اساسيا في التعاون من اجل تصفية التركة الاستعمارية
وقد نيه الى ضرورة الاستقلال الاقتصادي . كان لذلك كله اثره في
موقف الدول الافريقية تجاه عدوان اسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ .
ويظهر هذا الامر واضحا بتحليل اصوات الدول الافريقية في
الاقتراع بالجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها المعقودة في ١٧
يونيو ٦٧ من مشروع دول عدم الانحياز الذي يحقق ايداع العدوان
وبين مشروع دول امريكا اللاتينية المضاد الذي وراءه الولايات
المتحدة الامريكية « انظر الجدول « ١ » » وهناك ملاحظات اخرى

منها أن دول مؤتمر القمة الأفريقي الحدود المنعقد بالقاهرة في شهر مايو ١٩٧٠، صوّتت جميعاً برفض المشروع الأمريكي والموافقة على مشروع دول عدم الانحياز . أما بالنسبة لموقفها تجاه أحداث أكتوبر، نجد أن ٢٩ دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل « انظر الجدول « ٢ » » .

وفي النهاية .. الحركة مستمرة ويصبح التساؤل عن شكل المستقبل في إطار المتغيرات الدولية وإيجابيات وسلبيات الحركة المصرية أمراً ضرورياً ■

الجدول « ١ » مشروع دول عدم الانحياز

مواثقة	رفض	امتناع
٦	٣	٣
٩	٢	٧
٥	٦	٧
٢٠	٨	١٩
المجموع		

الجدول « ٢ » مشروع دول أمريكا اللاتينية

مواثقة	رفض	امتناع
٣	٦	٣
٩	٦	٧
٨	٤	٧
١٢	١٦	٥
المجموع		

موقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل

الدول الأفريقية التي لم تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل : (١٦)

١- الدول العربية الأفريقية

٢- الدول الأفريقية التي استقلت حديثا وهي :

فينا بيساو - موزامبيق - جزر الرأس الأخضر - سانتوني وبرنسيب
جزر الكومور - انجولا - جزر سيشل - جيبوتي .

الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامنا مع

الدول العربية :

الدولة	تاريخ قطع العلاقات أو تجديدها
١- غينيا	٥ يونيو ١٩٦٤
٢- أنجولا	٣٠ مارس ١٩٧٢
٣- تشاد	٢٤ نوفمبر ١٩٧٢
٤- الكونغو الشعبية	٣١ ديسمبر ١٩٧٢
٥- النيجر	١ يناير ١٩٧٣
٦- مالي	٥ يناير ١٩٧٣
٧- بوروندي	١٢ مايو ١٩٧٣
٨- توغو	٢١ سبتمبر ١٩٧٣
٩- زائير	٤ أكتوبر ١٩٧٣
١٠- بنين (داهومي)	٩ أكتوبر ١٩٧٣
١١- رواندا	١٠ أكتوبر ١٩٧٣
١٢- فولتا العليا	١٣ أكتوبر ١٩٧٣
١٣- الكاميرون	١٥ أكتوبر ١٩٧٣
١٤- غينيا الاستوائية	١٩ أكتوبر ١٩٧٣
١٥- تنزانيا	٢٠ أكتوبر ١٩٧٣
١٦- ملاياش	



٢١ أكتوبر ١٩٧٣	١٧- أفريقيا الوسطى
٢٣ أكتوبر ١٩٧٣	١٨- إثيوبيا
٢٥ أكتوبر ١٩٧٣	١٩- نيجيريا
٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	٢٥- جامبيا
٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	٢١- زامبيا
٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	٢٢- غانا
٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	٢٣- السنغال
٢٩ أكتوبر ١٩٧٣	٢٤- جابون
٢٩ أكتوبر ١٩٧٣	٢٥- بربادوس
١ نوفمبر ١٩٧٣	٢٦- كينيا
٢ نوفمبر ١٩٧٣	٢٧- ليبيريا
٨ نوفمبر ١٩٧٣	٢٨- ساحل العاج
١٣ نوفمبر ١٩٧٣	٢٩- بيسوانا
يولي ١٩٧٦	٣٥- موريشيوس

(٢) الدول الأفريقية التي لم تطلع بملفاتها مع إسرائيل وهي *

- ١- ملاوي
- ٢- ليوتسو
- ٣- بوزيلاند

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تاليف : د. قدرى هنفى (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ — الكتاب الاول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت) (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ — الكتاب الاول — جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت) (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلى تاليف : عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الاول . تاليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تاليف د. عبدالوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الاول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠) (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى) اعداد محمد فيصل عبد المنعم و ابراهيم كروان — تقديم : د. على الدين هلال (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثانى . تاليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٤)
- حرب أكتوبر (دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة بالقاهرة (١٩٧٤)
- أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية تاليف : د. مصطفى خليل (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٥)
- مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الامريكية — وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر . تاليف : اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — بقلم د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية — اعداد : احمد يوسف القرعى (١٩٧٧)
- قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- التضامن العربى الافريقى — نبيه الاصفهائى (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)
- البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٧)

الكتاب :

ان مرور ربع قرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ مناسبة تدعو لتأمل انجازات الثورة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن خلال مناقشة واسعة المدى شارك فيها خبراء وباحثو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، استقر الرأى على ضرورة الاعتماد على منهجين أساسيين بصدد التخطيط لسلسلة من الدراسات تصدر عن المركز في هذه المناسبة .

والمنهج الاول هو المنهج التاريخى الذى يحاول النظر لتطور المجتمع المصرى نظرة تاريخية ممتدة الى ما قبل ١٩٥٢ ومستمرة فى الوقت الراهن .

والمنهج الثانى هو منهج المؤشرات الاجتماعية وهو يركز فى المقام الاول على الرصد الكمى والكيفى للتغيرات البنائية والوظيفية التى تمت فعلا على صعيد المجتمع بمستوياته الكلية والجزئية .

وكل ذلك ينبغى أن يتم فى اطار نقدى ، لا يحاول تبرير السلبيات . وانما يحددها ويحلل اسبابها ، ولا يتجاهل الايجابيات البارزة التى يحاول انكارها أعداء التقدم والحرية .

وهذا الكتاب ثمرة عمل جماعى لفريق من باحثى المركز ، قدموا مجموعة من الدراسات الاستطلاعية تحاويل فى حدود الزمن الذى خصص لها ، والمساحة التى اتاحت امامها ، أن تستكشف الطريق وتتناول بموضوعية هذه الثورة بكل ما أحدثته من تغيرات جوهرية فى بنية المجتمع المصرى ، وبما ترتب عليها من آثار واسعة المدى على المستوى الاقليمى والدولى .

تأليف :

السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
محيى الدين ، د. السيد عليوه الخيران بالمركز ، مجر
المركز : خيرى عزيز ، الفت أغا ، أمل الشاذلى ، ابراهيم
الفزالى حرب ، عبد المنعم سعيد ، عبد الحميد صفوت
محمد ، جهاد عوده .

Bibliotheca Alexandrina



0646463

